سبل معيشة قادرة على المجابهة

الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي

إصدار 2013

سبل معيشة قادرة على المجابهة

الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي

إصدار 2013

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، أبريل/نيسان 2013

صدرت الطبعة الأصلية لهذا المطبوع باللغة الإنكليزية في عام 2011 تحت عنوان:
Resilient Livelihoods Disaster Risk Reduction for Food and Nutrition Security
وتمت الترجمة بناء على الطبعة الثانية المحدثة التي نشرت في عام 2013.

الاقتباس الموصى به
FAO. 2013. **سبل معيشة قادرة على المجابهة** – البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

الصور
الغلاف: FAO/O. Asselin
الغلاف الخلفي يسار: FAO/T. Brekke; وسط: FAO/Y. Chiba; يمين: ©FAO
الصفحة 1: FAO/S. Ramasamy
الصفحة 4: FAO/Sean Gallagher
الصفحة 13: FAO/D. Chatty
الصفحة 17: FAO/S. Wabbes-Candotti
الصفحة 19: FAO/A. Vitale
الصفحة 27: FAO/I. Velez
الصفحة 29: FAO/G. Napolitano
الصفحة 31: FAO/Bangladesh Field Team
الصفحة 37: FAO/ Sean Gallagher
الصفحة 39: FAO/G. Tortoli
الصفحة 49: FAO/G. Napolitano
الصفحة 56: 2010 Mongolia, Ovorhangay Province Office
الصفحة 57: FAO/Simon Maina
الصفحة 59: FAO/G. Napolitano
الصفحة 65: FAO/F. McDougall
الصفحة 67: FAO/A. Vitale
الصفحة 68: FAO/G. Napolitano
الصفحة 73: FAO/I. Velez
الصفحة 79: FAO/Bangladesh Field Team

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

ISBN 978-92-5-607624-3 (طباعة)
E-ISBN 978-92-5-607625-0 (PDF)

تشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي: www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى: copyright@fao.org.

تتاح المنتجات الإعلامية للمنظمة على موقعها التالي: www.fao.org/publications، ويمكن شراؤها بإرسال الطلبات إلى: publications-sales@fao.org.

© FAO 2013

بيان المحتويات

v تمهيد

vii شكر وتقدير

viii موجز

1 مقدمة

17 نطاق الإطار

29 الركائز المواضيعية الأربع

31 الركيزة 1 - **تعزيز بيئة مواتية**

39 الركيزة 2 - **المراقبة لضمان الحماية**

49 الركيزة 3 - **تطبيق تدابير الوقاية والتخفيف**

59 الركيزة 4 - **الإستعداد للإستجابة**

67 الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ

73 الاستفادة من العمل العالمي

79 ترتيبات التنفيذ

85 الملاحق

86 الملحق الأول - التآزر بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في مجال الأمن الغذائي والتغدوي

88 الملحق الثاني - المختصرات

89 الملحق الثالث - المصطلحات

تمهيد

هناك ارتباط مباشر بين الكوارث وانعدام الأمن الغذائي. فالفيضانات والأعاصير وعواصف تسونامي وغير ذلك من الأخطار التي يمكن أن تفسد الغذاء وتدمر البنية التحتية والأصول والمدخلات والقدرات الإنتاجية في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك وعملية تجهيز الأغذية. وهي تعرقل الوصول إلى الأسواق والتجارة وإمدادات الأغذية، وتقلص الدخل وتستنفد المدخرات وتؤدي إلى تآكل وتراجع سبل المعيشة بشكل كبير. ويؤثر الجفاف والآفات والأمراض التي تصيب النباتات، مثل الجراد ودودة الحشد، والأمراض التي تصيب الحيوانات مثل حمى الخنازير الأفريقية وتلوث الأغذية أو الغش فيها تأثيرا مباشرا على الاقتصاد كون هذه العوامل تقلص أو تقضي على إنتاج المزارع والوصول الى الأسواق وتؤثر سلبا على الأسعار والتجارة، وتقلص، تاليا، دخل المزارع وفرص التوظيف. فالأزمات الاقتصادية، من قبيل ارتفاع أسعار الأغذية التي تقلص الدخل الفعلي، ترغم الفقراء على بيع ممتلكاتهم وخفض استهلاكهم للأغذية وتقليل التنوع في نظامهم الغذائي وحصولهم على الغذاء النوعي والسليم. فالكوارث تنصب فخاخ الفقر التي تفاقم من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

لذلك فإن سبل المعيشة القادرة على المجابهة تعتبر حيوية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ولجهودها في مساعدة أضعف الأشخاص على تحقيق الأمن الغذائي والتحرر من الجوع – الذي يعد أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية. ففي المنظمة، تتركز جهود الحد من مخاطر الكوارث حول حماية سبل معيشة الأفراد من التعرض للصدمات وتعزيز قدرتهم على امتصاص أثر الحوادث الهدامة والتعافي منها. ويشكل الحد من مخاطر الكوارث شرطا ضروريا لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي ولبلوغ الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد استجابت المنظمة للتوصيات الصادرة عن مجالس إدارتها وأعدت برنامجا إطاريا للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغدوي. ويعكس البرنامج التزام المنظمة بالحد من المخاطر وبناء قدرات سبل العيش التي تقوى على المجابهة وبالتالي على حماية مكاسب التنمية. ويهدف إلى التوسع والتسريع في إجراءات الحد من مخاطر الكوارث على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية والعالمية، وذلك بالبناء على القدرات التقنية الحالية للمنظمة وعلى مبادرات الحد من مخاطر الكوارث والممارسات الجيدة في أرجاء العالم.

ويهدف برنامج منظمة الأغذية والزراعة الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي إلى توفير توجيه استراتيجي لتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث في البلدان الأعضاء في مختلف القطاعات المتصلة بالزراعة، على نحو يتماشى مع إطار عمل هيوغو وأولويات العمل الخمس المحددة فيه. ويعزز كذلك نهجا متعدد التخصصات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، عن طريق دمج قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك وإدارة الموارد الطبيعية، بحيث تستجيب بفعالية أكبر لمختلف أشكال سبل معيشة صغار المزارعين ولمجموعة عوامل مركبة تسهم في مخاطر الكوارث.

وهدفنا هو أن يساعد هذا البرنامج الإطاري في زيادة الفهم والالتزام والعمل للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

Alexander Muller
المدير العام المساعد
الإدارة المعنية بإدارة
الموارد الطبيعية والبيئة

Laurent Thomas
المدير العام المساعد
إدارة التعاون التقني

شكر وتقدير

إن البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة هو نتاج جهد مشترك بين إدارة الموارد الطبيعية والبيئة في المنظمة وإدارة التعاون التقني فيها. وأمكن تنفيذه من خلال جهود متعددة التخصصات وتعاون إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الزراعة وحماية المستهلك وإدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية وإدارة الغابات ومكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد وكذلك المكاتب الميدانية للمنظمة وفرق الطوارئ وإعادة التأهيل.

وقام الفريق التقني بين إدارات الفاو المعني بالحد من مخاطر الكوارث والذي جرى تطويره في إطار الهدف الاستراتيجي للمنظمة الخاص بإدارة الكوارث والأزمات (2009) بدور أساسي في إعداد هذا البرنامج الإطاري وفي تقديم توجيه استراتيجي ومساهمات تقنية في هذا الصدد. ونرغب في توجيه شكر خاص الى كل من *Shukri Ahmed, Cristina Amaral, Philippe Ankers, Stephan Baas, David Brown, Mona Chaya, Peter Kenmore, Thomas Muenzel, Lucia Palombi, Christian Pantenius, Florence Poulain, Pieter VanLierop, Sylvie Wabbes-Candotti* على ما قدموه من مساهمات مباشرة وعلى مشاركتهم المكثفة في المناقشات التقنية.

وقدم أيضا دعم إضافي ووردت تعليقات بناءة من كثير من زملاء المنظمة، نذكر منهم *Mario Acunzo, Federica Battista, Marta Bruno, Elizabeth Christy, Eve Crowley, Florence Egal, Theodor Friedrich, Thomas Hofer, Peter Holmgren, Patrick Jacqueson, Josef Kienzle, Laura Meza, Jennifer Nyberg, Emmanuella Olesambu, Thomas Osborn, Selvaraju Ramasamy, Jan VanWambeke.*

وأتيح إعداد البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي بفضل التوجيه والتنسيق وتيسير العملية بشكل عام من قبل *Cristina Amaral, Stephan Baas, Sylvie Wabbes-Candotti, Monica Trujillo* باعتبارهم المؤلفين الرئيسين المنسقين.

موجز

تكشف التهديدات المتعددة التي تواجه الأمن الغذائي والتغذوي وما لها من أثر سلبي تراكمي، وكذلك الصلة الواضحة القائمة بين الصدمات والجوع، عن مدى هشاشة النظم الحالية لإنتاج الأغذية وضعفها في مواجهة الكوارث.

تسعى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من خلال أنشطتها للحد من مخاطر الكوارث إلى حماية سبل المعيشة من الصدمات، وإلى جعل نظم إنتاج الأغذية نظما أقدر على المجابهة وعلى امتصاص أثر الحوادث المعرقلة والتعافي أو الإنتعاش منها.

ويحمي الحد من مخاطر الكوارث الاستثمارات الإنمائية في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك/وتربية الأحياء المائية والغابات، مساعدا بذلك فئات السكان الأكثر ضعفا في تحقيق أمنها الغذائي. وهو أساسي لضمان تحقيق أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية وهو حقه في الغذاء والتحرر من الجوع. إضافة الى تأثيره المضاعف الذي يسرّع في تحقيق الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية وهو: القضاء على الفقر المدقع والجوع.

ويعتبر الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها أولوية بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة. وقد تجسد ذلك في الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2010-2019 والذي تم تفصيله بشكل أكبر في الهدف الاستراتيجي 5.

ويعمل البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي الخاص بالمنظمة على دعم وتوفيرالتوجيه الإستراتيجي إلى البلدان الأعضاء في المنظمة وشركائها في تنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

ويجسد هذا البرنامج الإطاري إطار عمل هيوغو، ويسعى إلى مساعدة البلدان الأعضاء على تنفيذ أولويات العمل الخمس للقطاعات الزراعية. كما يستجيب للتوصيات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث التي أصدرتها عام 2010 لجان الزراعة والبرامج والمال والأمن الغذائي ومصائد الأسماك. ويسهم في تلبية احتياجات البلدان الأعضاء على النحو المبين في مجالات العمل الإقليمية ذات الأولوية التي حددتها المؤتمرات الإقليمية التي عقدتها المنظمة في عام 2010.

ويتمثل الهدف من البرنامج الإطاري للمنظمة للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي في تعزيز قدرة سبل المعيشة على مواجهة التهديدات وحالات الطوارئ لضمان الأمن الغذائي والتغذوي للفئات الضعيفة من المزارعين وصيادي الأسماك والرعاة والعاملين بالحراجة وغيرهم من الفئات المعرضة للمخاطر.

وبينما يدعم البرنامج الإطاري الشركاء من الحكومات الوطنية، فإن المستفيدين بشكل مباشر هم صغار الملاكين أو أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية، خاصة صغار المزارعين وصيادي الأسماك والرعاة والعاملين بالحراجة أو الحراجيين وفقراء الحضر، بشكل خاص النساء، التي تعتبر حياتهم وسبل معيشتهم في خطر دائم. ويمثل صغار المزارعين 90 في المائة من سكان الأرياف ويشكلون النسبة العظمى من الجياع في العالم.

ويستند البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي الى أربع ركائز مواضيعية متكاملة:

الركيزة 1 – تعزيز بيئة تمكينية أو مواتية

تعزيز المؤسسات والحوكمة للحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات الزراعية

تسعى الركيزة 1 إلى دعم تعزيز بيئة تمكينية في البلدان الأعضاء من خلال تشريعات وسياسات وأطر مؤسسية مناسبة للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي في قطاعات الزراعة وتربية الماشية ومصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية والغابات وإدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز القدرات المؤسسية اللازمة لتنفيذها.

الركيزة 2 – المراقبة لضمان الحماية

نظم المعلومات والإنذار المبكر المتعلقة بتهديدات الأمن الغذائي والتغذوي العابرة للحدود

تسعى الركيزة 2 إلى تعزيز نظم المعلومات والإنذار المبكر في مجال الأمن الغذائي التغذوي لتحسين قدرة رصد التهديدات المتعددة وتوجيه عملية صنع القرار في مجالات الإستعداد والإستجابة والسياسة العامة والدعوة أو حشد الدعم والبرمجة.

الركيزة 3 – تطبيق تدابير الوقاية والتخفيف من المخاطر

الوقاية والتخفيف وبناء سبل العيش باتباع تكنولوجيات ونُهج وممارسات في كافة القطاعات الزراعية.

تسعى الركيزة 3 إلى التصدي للمخاطر الأساسية التي تواجه الأمن الغذائي والتغذوي عن طريق تطبيق تدابير الوقاية من تلك المخاطر وتخفيف أثرها وذلك باتباع تكنولوجيات وممارسات ونُهج في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك/وتربية الأحياء المائية وإدارة الموارد الطبيعية.

الركيزة 4 – **الإستعداد للإستجابة**

الإستعداد للإستجابة الفاعلة وتحقيق الإنتعاش أو التعافي في كافة القطاعات الزراعية

تسعى الركيزة 4 إلى تعزيز القدرات على جميع مستويات الإستعداد لتحسين مواجهة تهديدات الأمن الغذائي والتغذوي والتعافي منها في المستقبل وتقليل الأثر السلبي المحتمل على سبل المعيشة.

تعالج الركائز الأربع معا المواضيع الرئيسية للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. وتخدم كل ركيزة بشكل مباشر إحدى أولويات العمل في إطار عمل هيوغو. وتشمل الركائز خيارات لتنمية القدرات تشير، على سبيل المثال، إلى مجموعة الخدمات التقنية والتكنولوجيات والممارسات الجيدة التي بإمكان المنظمة توفيرها، والتي يمكن للبلدان الأعضاء أن تختار منها ما يناسب احتياجاتها وأولوياتها.

تتعاطى الركائز الأربع مع الحد من مخاطر الكوارث في الزراعة وفي مجال الأمن الغذائي والتغذوي من كافة الجوانب. فهي متداخلة ويعزز بعضها بعضا. ويشجع البرنامج الإطاري التكامل في تنفيذ الركائز الأربع بهدف اتباع نهج أكثر شمولية يراعي أوجه التكامل بين الركائز والروابط الهامة بين الحوكمة أو الإدارة الرشيدة والإنذار المبكر والإستعداد للمخاطر وتخفيف أثرها والوقاية منها.

وتتماشى **الأولويات الشاملة الأربع** للبرنامج الإطاري مع الوظائف الرئيسية للإطار الاستراتيجي للمنظمة. وتشمل ما يلي:

1) تنمية القدرات

2) إدارة المعارف والاتصال

3) الشراكات الإستراتيجية

4) المساواة بين الجنسين

ويقدم البرنامج الإطاري توجيها استراتيجيا وإرشادات لتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأغذية والزراعة في البلدان الأعضاء. بدورها، تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث في سياق الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل والميزانية، بما في ذلك وضع برامج إقليمية تتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر الكوارث. وتدعيما للتدخلات الحالية للحد من مخاطر للكوارث، يعزز البرنامج الإطاري خبرة المنظمة القطاعية المشتركة في مجال الحد من الكوارث عبر توحيدها تحت مظلة واحدة. ويمثل البرنامج التزاما مؤسسيا متضافرا لزيادة الإجراءات والأعمال الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، محليا وقطريا وإقليميا ودوليا.

يشجع **البرنامج الإطاري اتباع طرق عمل متكاملة عن طريق تطبيق نهج متعدد التخصصات وبرنامجي** يدمج قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك/ وتربية الأحياء المائية والغابات وإدارة الموارد الطبيعية، مستجيبا بذلك لسبل معيشة الأسر الفقيرة والضعيفة ولمجموعة مركبة من العوامل التي تتسبب في مخاطر الكوارث. كما يعتمد البرنامج منظورا لسبل معيشية مستدامة ونظاما إيكولوجيا مستداما يشمل الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه وموارد المعيشة، ويعزز الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام المستدام لهذه الموارد بشكل عادل، ويكفل نواتج مستدامة لسبل المعيشة. ويوفر الأساس المنطقي المشترك لربط المساعدات الإنسانية بالتنمية المستدامة على المدى الطويل.

وتنفذ برامج الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي في البلدان التي تبدي اهتماما بالدعم وطلبا للحصول عليه. وتحصل هذه البلدان على دعم معزز في صياغة البرامج وتنفيذها، على أن يتسع نطاق التنفيذ مع الوقت ليشمل عدداً أكبر من البلدان بانيا على الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. أما البلدان المرشحة فهي تلك التي تعتبر بؤرا أو نقاطا ساخنة للجوع و/أو لكوارث الطبيعية، أو تلك الأكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ. وقد يصمم استنادا إلى نموذج مستجيب للطلب يتلاءم مع الاحتياجات والقدرات والثغرات القطرية والمحلية. علما، أن البرامج القطرية تتصل بسياق ومكان محددين. ويراعي التنفيذ إطار البرامج القطرية للمنظمة، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومنهاج العمل الوطني للحد من مخاطر الكوارث، والاستراتيجيات الوطنية الرئيسية الأخرى المتصلة بالأمن الغذائي والتغذوي وإدارة الموارد الطبيعية.

ويجري تنفيذ البرنامج الإطاري من خلال الهيكل الحالي لمنظمة الأغذية والزراعة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وتطبق النواتج والإجراءات من خلال الإطار الاستراتيجي للمنظمة تحت قيادة فنية مناسبة من وحدات المقر وفي المكاتب الميدانية. وتوفر الأخيرة بما في ذلك فرق الطوارئ وإعادة التأهيل دعما في التنسيق والتشغيل والتنفيذ.

وعلى المستوى العالمي، تولى أولوية للدعوة أو حشد الدعم وإقامة الشراكات، مما يضاعف الاهتمام والالتزام من جانب المجتمع الدولي لزيادة الموارد المالية اللازمة للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي دعما للبلدان الأعضاء، وخاصة صغار المزارعين الأكثر قابلية للتأثر. ويجري أيضا تعزيز إدارة المعارف والاتصال، بمنتجات وخدمات يمكنها، إذا ما عممت داخل القطاعات الزراعية، أن تزيد الى حد كبير نسبة الوعي والمعرفة وإدراك أهمية الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي في مكافحة الفقر. وتواصل منظمة الأغذية والزراعة الدعوة أو حشد الدعم لوضع معايير عالمية تتعلق تحديدا بالأمن الغذائي والتغذوي ضمن برنامج عالمي للحد من مخاطر الكوارث في تعاون وثيق مع الشركاء الاستراتيجيين.

مقدمة

الصدمات الخارجية وانعدام الأمن الغذائي والجوع على النطاق العالمي

يرتبط التخفيف من وطأة الجوع والفقر إلى حد كبير بالحد من مخاطر الكوارث. ويسعى الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك قمة الغذاء العالمية إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع، بحيث يجري بحلول عام 2015 تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر إلى النصف[1]... إذ يبلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم 925 مليون شخصا، فيما تصل نسبة الجياع الى 16 في المائة من سكان البلدان النامية[2].

ويعيش معظم الفقراء والجياع في المناطق الريفية معتمدين على الزراعة وصيد الأسماك والغابات والثروة الحيوانية للعيش. وتعتبر هذه القطاعات من بين تلك الأكثر تضررا بفعل الأحوال الجوية القصوى، ما يجعل الفلاحين او المزارعين/صيادي الأسماك/الرعاة الذين يفتقرون الى الموارد أكثر تعرضا للكوارث ولآثار تغير المناخ. ففي معظم الدول الأقل نموا، تعتبر الزراعة والقطاعات المتصلة المحرك الإقتصادي الأساسي بمعدل ثلث الناتج القومي المحلي تقريبا[3]. إذ يعتمد 2.5 بليون نسمة على الزراعة لكسب عيشهم. ويعتاش نحو 2.5 من أصحاب الحيازات الصغيرة من الزراعة. كما يعتمد أكثر من 500 مليون شخصا حول العالم، بشكل مباشر أو غير مباشر، على مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وتعتبر الأسماك مصدر غذاء أساسي لثلاثة مليارات من البشر، وتوفر على الأقل 50 في المائة من البروتين الحيواني والمعادن الأساسية ل 400 مليون شخصا في أفقر البلدان. وتساهم الثروة الحيوانية بشكل كبير في تأمين سُبل معيشة الفقراء. فهي تشكل جزءا لا يتجزأ من نظم الزراعة المختلطة. وهي مصدر مهم للعمل والدخل وللاغذية جيدة النوعية وللوقود وطاقة الجر الحيوانية والأسمدة.علاوة على ذلك، فإن قرابة 1.6 مليار شخص - أكثر من 25 في المائة من سكان العالم- يعتمدون على موارد الغابات في معيشتهم ويستخدم معظمهم (1.2 مليار نسمة) الأشجار في المزارع كمصدر للغذاء والمال. وعلاوة على ذلك، تعتمد العديد من البلدان في العالم النامي على حطب الوقود أو الوقود الخشبي لسد ما نسبته 90 في المائة من احتياجاتها من الطاقة. لكن هذه الأهداف مهددة من جراء الكوارث الطبيعية والأزمات الممتدة والصراعات المسلحة التي تؤدي إلى انتكاسة في إنجازات التنمية والحد من الفقر، والى تدمير سبل المعيشة، وتضاؤل إنتاج الأغذية، وتفاقم الجوع.

وقد شهدت **الأزمات الغذائية**، الناجمة عن الأحوال الجوية القصوى غير المواتية والأخطار الطبيعية والصدمات الاقتصادية والنزاعات، أو عن هذه العوامل مجتمعة، ارتفاعا منذ أوائل الثمانينات. إذ تراوح عدد حالات الطوارئ الغذائية سنويا منذ عام 2000 بين 50 و65 حالة، أي أعلى من معدل التسعينيات، بين 25 و45 حالة[4].

وتدمر **الفيضانات والأعاصير والتسونامي وغيرها من الأخطار** البنية التحتية والأصول والمحاصيل والمدخلات الزراعية والقدرة الإنتاجية في هذا القطاع. وقد تسبَّب **الجفاف** وحده بعدد من الوفيات خلال القرن الماضي فاق ما تسببت به أية أخطار طبيعية أخرى. وتحتل آسيا وأفريقيا المرتبة الأولى بين القارات في عدد السكان المتضررين مباشرة من الجفاف، إذ تشهد أفريقيا أعلى تركز لحالات الوفاة المرتبطة بالجفاف[5]. وتؤثر هذه الأخطار الطبيعية تأثيرا مباشرا على الزراعة وجودة وسلامة الغذاء والأمن الغذائي والتغذوي كما تعرقل الوصول إلى الأسواق والتجارة ووصول إمدادات الأغذية إلى المدن. وتخفض كذلك الدخل وتستنفد المدخرات وتؤدي إلى تآكل سبل كسب العيش. كما تؤثر سلبا على الإنتاج الحيواني بسبب خفضها للإنتاجية ومحاصيل المراعي، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي والرعي المفرط و تدهور النظم البيئية.

1 الهدف 1(ج) من الأهداف الإنمائية للألفية.
2 حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في عام 2010، الفاو، برنامج الأغذية العالمي.
3 حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في عام 2008. الفاو.
4 حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في عام 2008. الفاو.
5 تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام 2011، إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث.

من جهتها، تتسبب **الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود**، مثل الجراد ودودة الحشد وصدأ القمح، و**الأمراض الحيوانية العابرة للحدود**، مثل حمى الخنازير الأفريقية ومرض الحمى القلاعية وحمى الوادي المتصدع، بأضرار مباشرة على الإقتصاد لأنها تخفض أو تقضي على الإنتاج الزراعي والحيواني. الى ذلك، قد تؤثر تلك الآفات والأمراض سلبا على الأسعار والتجارة وعلى دخل المزارع. وقد يكون لانخفاض إنتاجية المحاصيل أو الحيوانات تأثير طويل الأجل كذلك. ويمكن لتفشي الآفات أن يعرقل معدلات التسميد أو استخلاص البذور، تماما كما يمكن أن تكون للأمراض آثار دائمة على نتاج الثروة الحيوانية عن طريق تأخير التوالد متسببة بانخفاض الإنتاج الحيواني وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي لفترات ممتدة. وينطبق ذلك أيضا على **قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية**، إذ تهدد الأمراض الأسماك وتتسبب بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي بين سكان الريف المعتمدين على استزراع الأسماك. على سبيل المثال، في عام 2009، أصيبت الأرصدة السمكية في وادي نهر زامبيزي بمتلازمة القرحة الوبائية، مما هدد بانتقال المرض إلى سبعة بلدان تحيط بحوض النهر وتأثيره المحتمل كذلك على الأمن الغذائي وسبل معيشة 32 مليون نسمة.

بدورها تؤثر **الأحداث وحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية** على الأمن الغذائي العالمي مع تدني وفرة الغذاء الآمن للإستهلاك المحلي وخسائر الأغذية والصحة العامة، علماً أن 3 ملايين شخصا يموتون سنويا من الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية في جميع أنحاء العالم. فاستخدام الغذاء غير الآمن، والتسبب بإصابة أكثر من مليون شخصا بالأمراض، يؤثر على الوصول الى الأسواق المحلية والعالمية، وبالتالي على فرص العمل والإيرادات، وكذلك على اقتصادات بأكملها، ما يؤدي الى ارتفاع تكلفة معالجة آثار تلك التهديدات.

وتؤثر أيضا **الحرائق الهائلة** في الغابات وفي النظم الإيكولوجية الأخرى على سبل العيش الريفية. وتصيب الحرائق الهائلة بين 150 الى 250 مليون هكتارا من الغابات المدارية سنويا. وقد تضرر منها أكثر من مليوني شخص حول العالم في السنوات العشر الأخيرة. وحسب تقديرات مركز أبحاث علم أوبئة الكوارث فقد وصلت الخسائر المتصلة بالحرائق الى نحو 24 مليار دولارا اميركيا في العقد الماضي[6].

وتشكل **الأزمات الاقتصادية** حتى الآن تهديدا آخر له تأثيره على الفقر والجوع. إذ شهد العامان الماضيان زيادة سريعة في عدد الجياع، الذين تأثروا إلى حد كبير بأزمة الأغذية والوقود العالمية. ولوحظ نمط مماثل بين عامي 2003 و2005 ثم في الفترة بين 2007 و2008، عندما أعقبت ارتفاع أسعار المواد الغذائية زيادة سريعة في الجوع المزمن. وفي عام 2008، أضيف 75 مليون شخص إلى إجمالي عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية مقارنة مع 2003-2005[7]. فقد ارتفعت أسعار الأغذية في العالم إلى ذروة تاريخية جديدة في فبراير/شباط 2011، ومن المتوقع أن يستمر هذا الارتفاع مستقبلا. وتنصب هذه الأزمات فخاخا للفقر وتفاقم من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية واستهلاك الغذاء غير الآمن عن طريق خفض الدخل الحقيقي وإرغام الفقراء على بيع ما لديهم من أصول قيِّمة، وتقليل استهلاكهم من الأغذية والحد من التنوع التغذوي وزيادة تعرضهم للأمراض المتناقلة عن طريق الأغذية. ويكون الأثر ملحوظا في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي قد تواجه مشاكل في تمويل واردات الأغذية، وبين الأسر الفقيرة التي تنفق جزءا كبيرا من دخلها على الغذاء. ويتأثر الفقراء في المناطق الحضرية على وجه الخصوص بارتفاع أسعار الأغذية. فهم لا ينتجون المواد الغذائية بل ينفقون الجزء الأكبر من دخلهم لشرائها وليس لديهم بديل للحصول عليها سوى الأسواق المحلية.

6 ارشيف الأخبار، يوليو 1011، استراتيجية الامم المتحدة الدولية للحد من الكوارث
7 حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2008، الفاو

أما البلدان التي تعاني من **أزمات ممتدة**، والتي تتسم بتكرار الكوارث الطبيعية و/ أو النزاعات وطول أمد الأزمات الغذائية وانهيار سبل كسب العيش وعدم كفاية القدرات المؤسسية على مواجهة الأزمات، فإنها تشهد مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي. وكمعدل وسطي، فإن نسبة السكان الذين يعانون من نقص أو سوء التغذية أعلى بحوالي ثلاثة أضعاف في البلدان التي تعيش أزمة ممتدة مقارنة مع البلدان النامية الأخرى[8].

8 المرجع نفسه.

الموارد الطبيعية – العنصر البيئي

تشدد استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث على أن "البيئة والكوارث مرتبطان بصورة طبيعية" نظرا الى التبعية التصادفية والترابط القويين بين الموارد الطبيعية والبيئة[9]. فمن شأن إزالة الغابات وتدهور مستجمعات المياه/ أحواض تصريف الأنهار وتدهور الأراضي والتصحر واستنزاف الشعاب المرجانية والنظم البيئية الساحلية، وخصوصا الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف، ضمن عوامل أخرى، أن يحد من القدرة الدفاعية للطبيعة ضد الأخطار ويضاعف من آثر الكوارث، مثل الفيضانات والانهيارات الأرضية وارتفاع المد بسبب العواصف والأعاصير والجفاف. وتسهم الكوارث بدورها في تدهور النظام البيئي وفقدانه، بما في ذلك زيادة تآكل التربة، وتردي نوعية المراعي، وتملح التربة، وفقدان التنوع البيولوجي. كما أن زيادة التدهور البيئي تحد من توافر السلع والخدمات للمجتمعات المحلية، وتقلص الفرص الاقتصادية وخيارات كسب الرزق، وتسهم في نهاية المطاف في تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي والجوع. وربما دفعت أعدادا متزايدة من الناس إلى الأراضي الهامشية والبيئات الهشة.

وترتبط **ندرة المياه**، التي يتوقع أن تشتد في جميع أنحاء العالم بصرف النظر عن عامل تغير المناخ، بشكل وثيق بمخاطر الكوارث وانعدام الأمن الغذائي. يضاف الى مشكلة ندرة المياه رداءة نوعية هذا المورد الطبيعي الأمر الذي يهدد المجتمعات بمخاطر تناقل الأوبئة عن طريق المياه والأغذية وتأثير ذلك على الصحة العامة وعلى سبل العيش. على سبيل المثال، يسهم استغلال احتياطيات المياه الجوفية في زيادة التصحر في أجزاء كثيرة من العالم. فبانحسار مستويات المياه الجوفية، تجف التربة القريبة من السطح وتذبل النباتات وتموت. ومع استمرار أعمال إزالة الغابات واستهلاك احتياطيات المياه الجوفية، من المرجح أن تواجه أجزاء كثيرة من العالم نقصا حادا في المياه وتراجعا في نوعية تلك المياه. علما أن الزراعة مسؤولة عن أكثر من 70 في المائة من الاستخدام الكلي للمياه في العالم. ويشكل الري مصدرا مباشرا لمعيشة مئات الملايين من الفقراء في المناطق الريفية في البلدان النامية. وفيما يواجه المزارعون تحديا للحصول على مورد يتضاءل بشدة، تنخفض مستويات المياه الجوفية كل سنة، متسببة في جفاف المزيد من الأنهار. وتكاد ندرة المياه أن تستوطن المناطق القاحلة وشبه القاحلة، ما يعني المزيد من الضغط على موارد المياه السطحية والجوفية معا لتلبية الطلب المحلي والطلب على الري. ويعد الجفاف سببا رئيسيا آخر من أسباب نقص المياه بما له من آثار مدمرة، خاصة في البلدان ذات القدرة المنخفضة على امتصاص الصدمات. ويمكن أن تؤدي فترات الجفاف الطويلة أو المتكررة إلى تصحر نهائي ما لم تتخذ تدابير كافية لزيادة قدرة البلدان المعرضة لهذه الظواهر على المجابهة. ومن الضروري أن تدعم جهود الحد من مخاطر الكوارث تحسين إدارة وصيانة موارد المياه والحفاظ على جودتها. ويشمل هذا تحسين الاستحواذ على مياه الأمطار والاستفادة منها، مثل تجميع مياه الأمطار، واعتماد تقنيات وممارسات لحفظ أو لصيانة المياه، بحيث تسحب كميات أقل من المياه وتقلل الفاقد منها أو تحصر ما يخرج منها من غير طائل، مثل طريقة الري بالتنقيط أو بالأخاديد لزيادة إنتاجية المياه.

من جانب آخر، فإن عدم الكفاءة في **تخطيط استخدامات الأراضي وحيازتها** يسهم في زيادة ضعف المجتمعات إزاء الأخطار. لذلك لا بد أن تراعي إدارة تحديد المناطق واستخدام الأراضي، بما في ذلك التخطيط الإقليمي وتخطيط المناطق، بارامترات الضعف الفعلي المكانية وذلك استنادا الى خرائط مرسومة أو موضوعة للأخطار والمخاطر. ومن شأن تحسين الحصول على الأراضي والحيازة الآمنة لها أن يساعد في إنتاج الأغذية ويوفر حافزا للملاكين للاستثمار في تحسين أراضيهم مع اتخاذ تدابير لحماية التربة وغرس الأشجار وتحسين المراعي، واستخدام تكنولوجيات لحفظ أو لصيانة المياه أو الإنتاج المستدام للمحاصيل.

9 العيش مع المخاطر: استعراض عالمي لمبادرات الحد من الكوارث. إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2004

وبهدف الحد من المخاطر، لا بد من بناء قدرات الموارد الطبيعية على المجابهة وتعزيز ممارسات الإدارة السليمة للبيئة وللموارد الطبيعية والاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية. فبقدر ما تكون تلك النظم سليمة ومتنوعة، تقوى على المجابهة. وتشير التقديرات إلى أن الغابات توفر ما بين مليارين و3.5 مليار دولارا أميركيا سنويا بما يعادل ما يستخدم في إصلاح الأضرار الناجمة عن الكوارث التي تصيب النظم الإيكولوجية الحرجية الرئيسية[10]. ويمكن استخدامها كأحزمة للحماية ومصدات للرياح، كما تلعب دورا مهما في اتقاء الانهيارات الأرضية والفيضانات والانهيارات الثلجية. وتساعد الأشجار على استقرار ضفاف الأنهار وتخفيف تآكل التربة، في حين توفر الغابات حطب الوقود والأخشاب والأعلاف. وتساعد أراضي المستنقعات في تخزين المياه وتوفير حماية من العواصف وتخفيف حدة الفيضانات، كما تسهم في استقرار السواحل ومكافحة انجراف التربة. أما حواجز الشعاب المرجانية والجزر الحاجزة وأشجار المانغروف فقد تساعد في تخفيف خطر الأعاصير والعواصف وموجات المد البحري. من جهته، قد يلعب الحصول على مصدر الطاقة المناسب والتكنولوجيا الصحيحة دورا هاما في إدارة البيئة والحد من المخاطر، كما هو الحال في الاستخدام الإنتاجي للأراضي (مثل الأسمدة السائلة من الغاز الحيوي) و/ أو في الحد من إزالة الغابات من خلال استخدام مواقد الطبخ المحسنة أو تلك التي لا تعتمد على الخشب.

وتعتبر الإدارة الفعالة للأراضي ونظم المياه والغابات وأراضي المستنقعات والتربة والموارد الأخرى حيوية لتقويم الأسباب الجذرية والعوامل البيئية المحركة للضعف والمخاطر.

10 مذكرة بيئية توجيهية بشأن الحد من مخاطر الكوارث: النظم الإيكولوجية الصحية لتحقيق الأمن البشري. الاتحاد العالمي لحفظ البيئة، إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث.2009.

تغير المناخ ومخاطر الكوارث

سوف تترتب على تغير المناخ آثار عميقة وبعيدة المدى على البيئة والنظم الايكولوجية والموارد الطبيعية والاقتصاد والحياة البشرية. أما فيما يتعلق تحديدا بمخاطر الكوارث، من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى أخطار مناخية أكثر تواترا وحدة. وستتضخم الأنماط والسيناريوهات الحالية لمخاطر الكوارث على نحو يفوق قدرات المجتمعات الإنسانية والإنمائية القائمة.

ويشير تقرير التقييم الرابع والتقرير الخاص حول إدارة مخاطر الكوارث والأحوال الجوية القصوى للنهوض بالتكيف مع تغير المناخ للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن تغير المناخ من المرجح أن يغير أنماط المخاطر بطرق عديدة[11]:

- ارتفاع درجة تواتر وحدة الأخطار المناخية القصوى، وتراجع القدرة على التنبؤ بها وتغيير التوزيع المكاني لتلك الأخطار، مثل درجات الحرارة القصوى والفيضانات والجفاف وموجات الحرارة والحرائق البرية والعواصف، وما تتركه من آثار في مناطق مختلفة. وقد يصل بعضها الى مناطق لم تشهد أي خطر معين من قبل.
- إزدياد المخاطر وضعف فئات اجتماعية وقطاعات اقتصادية معينة في مواجهتها، وتفاقم نقاط الضعف أو القابلية للتأثر القائمة نتيجة عمليات متصلة بتغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وذوبان الكتل الجليدية والضغط على النظم الإيكولوجية وتدهور الموارد الطبيعية. وتتفاوت حدة الضعف من منطقة الى أخرى: فقد تشهد المناطق التي تعتمد على زراعة الكفاف نقصا في الأغذية والمياه؛ فيما تشهد الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الساحلية ارتفاعا في مستوى سطح البحر؛ أما المناطق التي تعتمد على المياه المتراكمة من ذوبان الكتل الجليدية في الزراعة والاستهلاك البشري فقد تواجه نقصا في المياه.

الشكل 1: تغير المناخ ومخاطر الكوارث

11 الحد من مخاطر الكوارث: الاستعراض العالمي لعام 2007: إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث. الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، 2011: التقرير الخاص عن إدارة مخاطر الظواهر المتطرفة والكوارث للنهوض بالتكيف مع تغير المناخ، (SREX)

تتضمن السيناريوهات المتوقعة إزديادا في المناطق المتضررة من الجفاف، كمنطقة الساحل والجنوب الأفريقي وأجزاء من جنوب آسيا، وتواترا في هطول الأمطار الغزيرة على معظم المناطق، وارتفاعا بالغا في منسوب مياه البحار وكثافة في نشاط الأعاصير المدارية في شمال الأطلسي. يعرض الجدول 1 بعض أمثلة للسيناريوهات المتوقعة.

الجدول 1: السيناريوهات المتوقعة لأنواع محددة من الأخطار[12]

الجفاف
من المرجح أن يتسع نطاق انتشار المناطق المتضررة من الجفاف، ما يؤدي إلى زيادة انتشار الضغط على المياه وارتفاع خطر نقص المياه والغذاء، وبالتالي سوء التغذية. ومن المحتمل جدا أن تواجه منطقة الجنوب الأفريقي، وأجزاء من أمريكا الجنوبية، والمكسيك، وحوض البحر المتوسط، وشمال الصين ظروف جفاف قاسية في المستقبل. وفي أفريقيا، من المتوقع أن تتقلص المناطق الصالحة للزراعة، وتتقلص معها فترة مواسم النمو والغلة المتوقعة، خاصة على طول هوامش المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وبحلول عام 2020 قد تنضاءل غلة الزراعة البعلية بنسبة تصل إلى 50 في المائة في بعض البلدان الأفريقية، مما يهدد بشدة الإنتاج الزراعي وفرص الحصول على الأغذية.

الفيضانات
من المرجح للغاية أن يزيد تواتر حالات هطول الأمطار الغزيرة نتيجة لتغير المناخ. فتتعرض المناطق الساحلية، وخصوصا المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في دلتاوات الأنهار الضخمة في جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، لخطر أكبر جراء ازدياد الفيضانات من البحر، وفي بعض الدلتاوات الضخمة نتيجة الفيضانات من الأنهار.

الأعاصير المدارية
من المرجح أن يؤدي ارتفاع درجة حرارة البحر إلى اشتداد قوة الاعاصير المدارية وشبه المدارية وسيزيد ذلك بشكل مباشر من خطر التعرض للأخطار في بؤر الأعاصير الحالية، لا سيما إذا ما اقترن ذلك بتركز متزايد للسكان والأنشطة الاقتصادية في هذه المناطق. وفي الوقت نفسه، قد يغير ارتفاع درجة حرارة البحر مسارات الأعاصير، مما يخلق بؤرا ومناطق ساخنة جديدة معرضة للعواصف المدارية لم تشهدها من قبل.

ذوبان الكتل الجليدية
يتسبب ذوبان الكتل الجليدية في نقص في المياه يتوقع أن يكون حادا خاصة في أجزاء من أمريكا الجنوبية وآسيا الوسطى. ويتوقع أيضا أن يتسارع ذوبان الكتل الجليدية في جبال الأنديز، مهددا بذلك قرابة 30 مليون شخصا يعتمدون على إمدادات المياه من الجليد لاستخدامها في الزراعة وفي الاستهلاك البشري وفي إنتاج الكهرباء والإنتاج الحيواني.

كذلك، يمكن أن تؤدي زيادة ذوبان الكتل الجليدية في جبال الهيمالايا إلى تشكل بحيرات جليدية كبيرة، وربما أسفرت عن اشتداد فيضان العديد من شبكات الأنهار في جنوب آسيا، التي قد تسبب بدورها اندفاعا كارثيا لفيضانات البحيرات الجليدية وانهيارات صخرية من المنحدرات غير المستقرة وفيضانات عارمة وتصدع السدود الطبيعية.

12 الحد من مخاطر الكوارث: الاستعراض العالمي لعام 2007. إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث؛ تغير المناخ 2007: التقرير التجميعي. الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، 2007؛ تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث: مذكرة الإحاطة 1. الإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث.

ارتفاع مستوى سطح البحر
يعيش أكثر من 600 مليون شخصا في مناطق ساحلية على ارتفاع يقل عن 10 أمتار فوق مستوى سطح البحر، ويتركز ثلثا المدن في العالم التي يزيد سكانها عن خمسة ملايين نسمة في هذه المناطق المعرضة للمخاطر. من جهة أخرى، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر قد يؤدي الى نحات أو تعرية السواحل، والى فيضانات في أراضي المستنقعات والسهول الساحلية، والى تملح طبقات المياه الجوفية والتربة، وفقدان موائل الحياة البرية والنباتات. وتضم المناطق الساحلية المنخفضة في البلدان النامية، مثل بنغلاديش والصين والهند وفييتنام تحديدا، أعدادا كبيرة من السكان يقطنون مناطق ساحلية معرضة للمخاطر، مثل دلتاوات الأنهار. وثمة خطر آخر محدق ببعض الدول الجزرية هو احتمال فقدان إمدادات المياه العذبة جراء ارتفاع منسوب مياه البحر وتسلل المياه المالحة التي تلوث مستودعات المياه الجوفية. كذلك فإن الدول الجزرية الصغيرة معرضة على وجه الخصوص للمخاطر، لأن ارتفاع مستوى البحر قد يفاقم خطر الفيضانات وموجات المد البحري والتحات والأخطار الساحلية الأخرى، مهددا بذلك البنية التحتية الحيوية والمستوطنات التي تدعم سبل معيشة المجتمعات الجزرية.

ويبدو أن أعتى وأشد آثار تغير المناخ سوف تستهدف على الأرجح الأمن الغذائي وسبل عيش السكان المعتمدين على الزراعة في البلدان الأكثر قابلية للتضرر. وتشير معظم التقديرات إلى أن تغير المناخ قد يخفض الإنتاجية الزراعية، ويؤثر على استقرار الإنتاج والدخل في المناطق التي تعاني بالفعل من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي. ومن شأن التغيرات الطويلة الأجل في أنماط درجات الحرارة وهطول الأمطار أن تُحدث تبديلا في مواسم الإنتاج، وتزيد تقلب الإمدادات والمخاطر في قطاعات الثروة الحيوانية الزراعية والغابات وصيد الأسماك، وتسهم في ظهور أمراض حيوانية ونباتية جديدة. هذا، فضلا عن التهديدات الناشئة لسلامة الأغذية بما في ذلك التوزيع الجغرافي الجديد للمخاطر القائمة المتصلة بسلامة الأغذية ومسببات الأمراض المتناقلة عن طريق المياه والغذاء - أو نقل أمراض إلى مناطق لم تشهدها من قبل. الى ذلك، فإن التغيرات في درجات الحرارة وهطول الأمطار قد تسهم في تفشي الحشرات في الغابات ومزارع الأخشاب، إضافة الى ما يتسبب به الجفاف والأعاصير وارتفاع درجات الحرارة والتحولات في هبوب الرياح الناتجة عن تغير المناخ من ازدياد خطر وتواتر نشوب الحرائق الهائلة.

إن التحديات الإضافية التي يفرضها تغير المناخ تستدعي استثمارات عاجلة في الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي على نحو يفوق ويتجاوز المستويات الحالية. المزيد من التفاصيل بشأن الصلات أو الروابط بين التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث مبينة أدناه وفي الملحق الأول، مرفقة مع بعض الأمثلة عن أوجه التآزر بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي.

الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي

تكشف التهديدات المتعددة التي يتعرض لها الأمن الغذائي والتغذوي والصلة الواضحة القائمة بين الصدمات والجوع عن هشاشة نظم إنتاج الأغذية الحالية وضعفها في مواجهة الاضطرابات. ولكسر هذه الحلقة، لا بد من حماية سبل المعيشة من الصدمات، وجعل نظم الإنتاج الغذائي أكثر قدرة على المجابهة وأقدر على امتصاص أثر الأحداث الهدامة والإنتعاش أو التعافي منها وتأمين مكاسب التنمية المستدامة.

الشكل 2: الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها

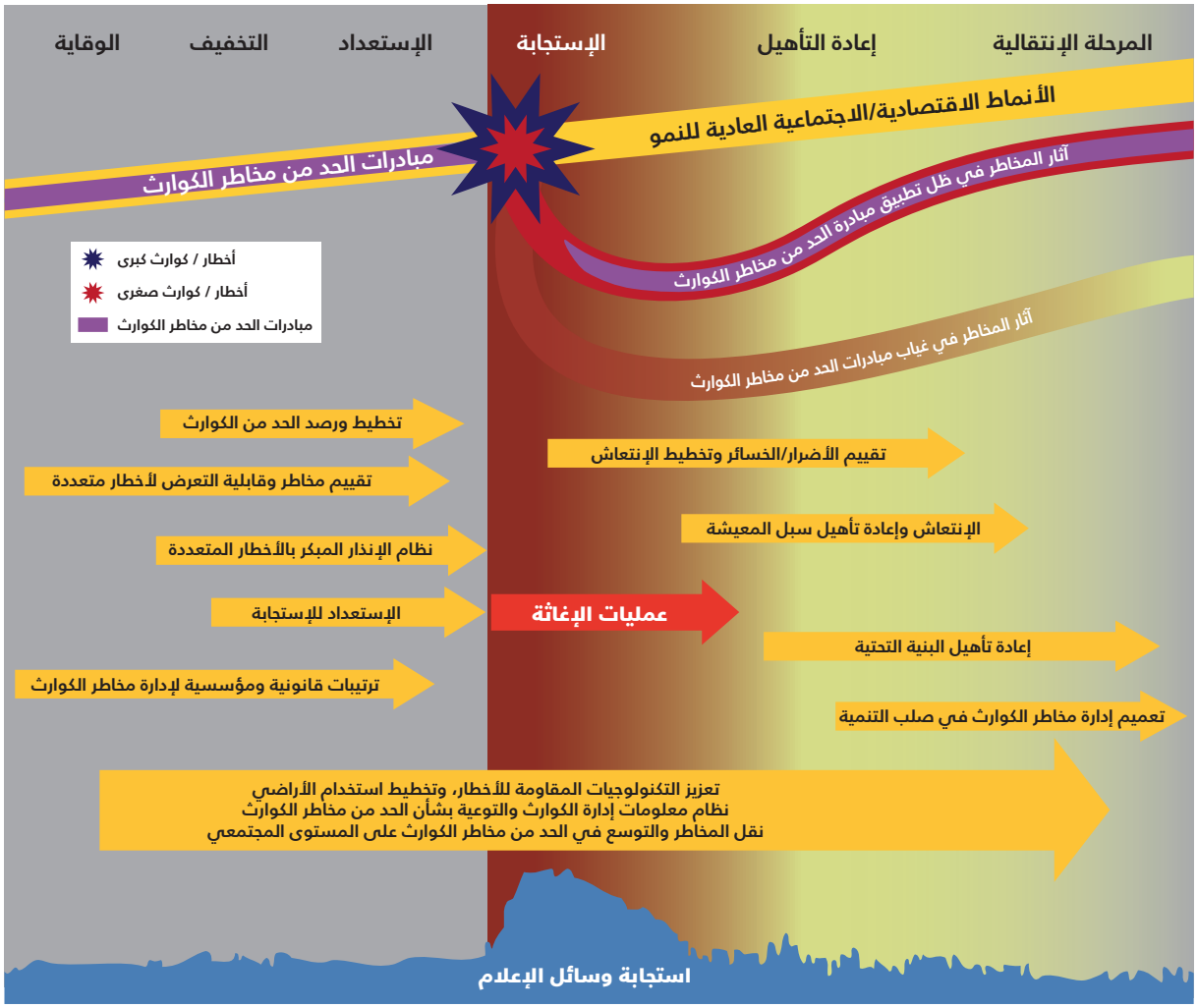

المصدر: الرسم التخطيطي Disaster Risk Management Cycle (DRMC) (معدلة من TorqAid؛ http://www.torqaid.com/default.asp).

إدارة مخاطر الكوارث هي "العملية المنهجية لاستخدام الخطوط التوجيهية الإدارية والمهارات والقدرات التنظيمية والتشغيلية اللازمة لتطبيق الاستراتيجيات والسياسات وقدرات التعامل المحسنة وذلك من أجل تخفيف الآثار السلبية للأخطار واحتمالات وقوع الكوارث"[13]. وتشمل مجموعة كاملة من التدخلات قبل وأثناء وبعد أي صدمة تعترض استمرارية التنمية الإنسانية. وتشكل الحاجة الى دمج مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث والإستجابة وإعادة التأهيل/ الانتقال من تلك المرحلة، وربط ذلك كله بالتنمية، نهجا لإدارة مخاطر الكوارث في قطاعات الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي.

13 الإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث.

الحد من مخاطر الكوارث يشير إلى المفهوم والعناصر التي تؤخذ في عين الإعتبار مع احتمالات تقليل الضعف أو قابلية التأثر ومخاطر الكوارث، بهدف منع الآثار السلبية للأخطار (الوقاية) أو للحد منها (التخفيف والإستعداد)، وذلك في السياق العام للتنمية المستدامة. وتهدف إجراءات الحد من مخاطر الكوارث إلى تعزيز قدرات الأسر والمجتمعات والمؤسسات وقدرتها على المجابهة في سبيل حماية الأرواح وسبل المعيشة من خلال تدابير المنع (الوقاية) أو الحد (التخفيف والإستعداد) من الآثار الضارة للأخطار وتوفير تنبؤات بالأخطار موثوقة وفي حينها أو مناسبة التوقيت. وخلال مواجهة حالات الطوارئ، تركز المجتمعات المحلية ووكالات الإغاثة نشاطها على إنقاذ الأرواح والممتلكات. وينصب التركيز في حالات ما بعد الكوارث على الانتعاش أو التعافي وإعادة التأهيل، اللذين يشملان أيضا مفهوم "إعادة البناء على نحو أفضل". وينطوي هذا على تنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث أثناء تدخلات الإستجابة والإنتعاش أو التعافي وإعادة التأهيل. إن التحول أو النقلة النوعية في التصور لجعل مفهوم الحد من مخاطر الكوارث سلسلة متصلة أو استمرارية، يعكس حقيقة أن الانتقال بين مرحلة ما قبل وأثناء وبعد الكوارث هوواقع متحرك، وبخاصة في البلدان المعرضة للأخطار بصورة دائمة. وتشمل عناصر الحد من مخاطر الكوارث/ إدارتها، الواردة في الشكل 2، كلا من التدابير الهيكلية (المادية والتقنية) وغير الهيكلية (التشخيصية والسياساتية والمؤسسية)[14].

الحاجة إلى بيئة تمكينية مواتية

في عام 2005، اعتمدت 168 حكومة وطنية إطار عمل هيوغو وأولويات العمل العالمية الخمس للإطار، ويعد هذا مؤشرا واضحا على مستوى التزام البلدان الأعضاء بالحد من المخاطر وتعزيز التنمية المستدامة. لكن الحكومات تحتاج أيضا إلى دعم من المجتمع الدولي للتوسع في النظم الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث/ إدارتها. وهذا يعني بالنسبة للأمن الغذائي والتغذوي تطوير قدرة الوزارات المختصة والإدارات التقنية على تهيئة بيئة تمكينية مواتية تفضي إلى حماية قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية والثروة الحيوانية والغابات وبناء قدراتها على المجابهة.

الدور الحيوي للإنذار المبكر

من الضروري تحسين رصد التهديدات المستجدة التي يتعرض لها الأمن الغذائي والتغذوي، مثل الأحوال الجوية القصوى والأزمات الإقتصادية (مثل تقلب الأسعار) وظهور آفات وأمراض نباتية وحيوانية جديدة عابرة للحدود. علما أن تعدد التهديدات يتطلب إجراء تحليل أكثر تركيبا للآثار المتزامنة المحتملة. بالإضافة الى إجراء تحسينات لتدارك الفجوة بين الإنذار المبكر وصنع القرار لتحقيق إستعداد وإستجابة ووقاية أفضل. ومن شأن تحسين تنبؤات الطقس الموسمي والمناخ بحيث يتلاءم مع احتياجات المنتجين الزراعيين وتحسين التواصل مع المزارعين، أن يعزز قدرات التخطيط للحد من المخاطر في قطاعات الزراعة والأغذية.

أهمية التخفيف والوقاية

بهدف تعزيز سبل ريفية للمعيشة، أكثر إنتاجية وقدرة على المجابهة، لا بد من دعم السياسات وتنمية القدرات والتحولات في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية وتصنيع وتجهيز الأغذية، وإجراء تحسينات في إدارة الموارد الطبيعية، كالأراضي والغابات والمياه ومغذيات التربة والموارد الوراثية. ومن الضروري إجراء المزيد من الاستثمارات باتجاه الوقاية و/ أو تخفيف آثار الكوارث في المستقبل، وذلك من خلال تعميم الحد من مخاطر الكوارث عبر القطاعات في التنمية المستدامة طويلة الأجل، وحماية البيئة المبنية مثل البنى التحتية لسلسلة الإمدادات الزراعية أو الغذائية (تخزين الأغذية وتجهيزها ونقلها). بالإضافة الى استثمارات في نماذج مستدامة لإنتاج الأغذية تطبق تكنولوجيات وممارسات جرى تكييفها لتلائم الظروف المحلية بهدف زيادة المحاصيل وتقليل مخاطر فشل الإنتاج. وتشمل على سبيل المثال، تحسين إدارة أنواع وأصناف المحاصيل، واعتماد محاصيل وأنواع أكثر مرونة لمجابهة الفيضانات والجفاف تتكيف مع أنماط المناخ الجديدة، وتربية أصناف جديدة من النباتات قادرة على

14 تشير التدابير الهيكلية إلى أي بناء مادي يستهدف تقليل أو تجنب الآثار المحتملة للأخطار وتشمل إجراءات هندسية وبناء هياكل وبنى تحتية مقاومة للأخطار ووقائية. بينما تشير التدابير غير الهيكلية إلى السياسات والتوعية وتنمية المعارف والالتزام العام وطرق وممارسات التشغيل، بما في ذلك الآليات التشاركية وتوفير المعلومات التي يمكن أن تحد من المخاطر والآثار ذات الصلة. إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2007.

التكيف ومُنتِجة، وتطوير كفاءة نظم تسليم البذور لتحسين حصول المزارعين على أصناف ملائمة. وهناك أمثلة أخرى منها: الإدارة المستدامة للمياه لزيادة كفاءة استخدام المياه والإنتاجية، مثل تجميع مياه الأمطار وتخزين المياه وتقنيات صيانتها وكفاءة الري؛ ونظم الزراعة المختلطة بالغابات (الحراجية الرعوية) التي تستفيد من الأشجار والشجيرات وأحزمة الحماية ومصدات الريح والسياجات النباتية لتقليل آثار الظروف المناخية القصوى؛ والزراعة التي تراعي حفظ الموارد والحد الأدنى من اضطراب التربة، والغطاء الدائم للتربة وتناوب المحاصيل، مما يسهم في تنويع المحاصيل، وزيادة ارتشاح المياه لتقليل جريانها السطحي والحد من تآكل التربة، وفوائد كثيرة أخرى. تضاف الى ذلك تدابير إدارة الموارد الطبيعية لإحياء المراعي المتدهورة من خلال إدارة الرعي وإعادة الغطاء النباتي وتدعيم أو تقوية الأعلاف رديئة النوعية بأشجار العلف، كما في النظم الزراعية المختلطة بالغابات والمراعي، بالإضافة الى إدارة حيازة الأراضي لتأمين الحصول على الأراضي والحقوق.

أهمية الإستعداد

إن الإستجابة الفاعلة لحالات الطوارئ والتعافي منها تتطلب تدابير إستعداد قوية تطبق على جميع المستويات، لا سيما في ضوء الإرتفاع المرتقب في وتيرة وحدة الأخطار الطبيعية من الأنماط المناخية المتغيرة. إذ يتطلب الإستعداد للاستجابة الفعالة تنسيقا قويا بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على جميع المستويات. فعلى مستوى المجتمع المحلي، يمكن تحسين الإستعداد من خلال تطبيق تكنولوجيات وممارسات مناسبة، مثل احتياطيات البذور والمحاصيل الرعوية، ومرافق التخزين الآمن للبذور والمحاصيل وحظائر الماشية وممارسات تصنيع الأغذية وفقا لشروط السلامة والنظافة. وعلى المستويين الوطني والعالمي، لا بد أن يكون تخطيط الإستعداد أكثر اتساقا وتطابقا في القطاعات المتصلة بالزراعة والأغذية، وأن يدمج النظام الوطني للحد من مخاطر الكوارث/إدارتها تدابير إستعداد تعالج التهديدات لمسألة الأمن الغذائي والتغذوي وكافة نقاط الضعف على امتداد السلسلة الغذائية، إضافة الى تقديم دعم تقني إلى الوزارات والإدارات المختصة لضمان توافر تدابير الإستجابة المناسبة. كما يستدعي تخطيط الإستعداد أيضا جهدا على مستوى المنظمة لتعزيز قدرتها على مساعدة البلدان الأعضاء على الإستجابة الفعالة للأزمة، خاصة في ضوء حالات الطوارئ المتعددة والمتزامنة التي من المتوقع أن تكثر في السنوات المقبلة.

فعالية الحد من مخاطر الكوارث من حيث التكلفة الإستثمارية في التنمية المستدامة

هناك أدلة متزايدة على الفوائد الاقتصادية للحد من مخاطر الكوارث. فمقابل كل دولار ينفق على الحد من مخاطر الكوارث يسترد مابين 2 و 4 دولارات من نشاط منع أو تخفيف آثار الكوارث[15]. وهو يحافظ على مبادرات التنمية عن طريق ضمان حماية الاستثمارات في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والغابات ومصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية من الأخطار أو التخفيف من آثار المخاطر عليها. ومن خلال بناء القدرة على المجابهة والمحافظة على الاستثمارات، يساعد الحد من مخاطر الكوارث كذلك أضعف فئات البشر على تحقيق الأمن الغذائي أو المحافظة عليه. باختصار، هو يعتبر شرطا حيويا لضمان أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية وهو الحق في الغذاء والتحرر من الجوع. وقد يكون لهذا أثر مضاعف في تسريع تحقيق الهدف الإنمائي 1 من الأهداف الإنمائية للألفية،، وفي المستقبل، فإن المزيد من الترابط بين الإستراتيجيات الإنسانية والإنمائية والإستثمارية سوف يكون ضروريا.

15 الحد من مخاطر الكوارث-المساعدة في تحقيق الحد من الفقر بشكل مستدام في عالم غير آمن. ورقة للسياسات مقدمة من وزارة التنمية الدولية البريطانية، وزارة التنمية الدولية، 2006.

الالتزام المؤسسي لمنظمة الأغذية والزراعة بالحد من مخاطر الكوارث وإدارتها

تمشيا مع إطار عمل هيوغو واستنادا إليه، تشكل إدارة مخاطر الكوارث والحد من مخاطر الكوارث أولويات بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة حسبما جاء في الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2010-2019. ويظهرالتزام المنظمة بالتحديد بمبادرة الحد من مخاطر الكوارث في النتائج التنظيمية الأربع تحت الهدف الإستراتيجي 5: "تعزيز سبل معيشة قادرة على مجابهة التهديدات والأزمات". يسهم هذا البرنامج الإطاري لمنظمة الأغذية والزراعة، تحت عنوان الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي في توجيه تنفيذ الهدف الإستراتيجي 5، ويمثل أحد الأركان الأساسية لنهج الحد من مخاطر الكوارث/ إدارتها ودمج التدخلات الإنسانية والتنموية.

وتدعيما للتدخلات والممارسات الجيدة التي تقوم بها المنظمة حاليا في هذا السياق، يعزز البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي الخبرات القطاعية المشتركة للمنظمة بشأن الحد من مخاطر الكوارث بتوحيدها تحت مظلة واحدة. ويسمح نهج المنظمة بالتوسع في إجراءات الحد من مخاطر الكوارث على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية والعالمية. ويقدم توجيها استراتيجيا وإرشادات لتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث في البلدان الأعضاء، مع التشديد على الوقاية من المخاطر والتخفيف من حدتها والإستعداد لها، فضلا عن نظم المعلومات والإنذار المبكر المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي. وقد وضعت خصوصيات وأولويات برامج الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي على المستوى القطري وفق معايير محددة تناسب الطلب وتتلاءم مع السياق الوطني والمحلي المستند إلى الاحتياجات والقدرات والثغرات الموضوعة.

يتبنى البرنامج الإطاري طريقة عمل أكثر تكاملا للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي ونهجا متعدد التخصصات يشمل قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والغابات وإدارة الموارد الطبيعية وسلامة الغذاء وحماية المستهلك. كما يعزز أوجه التآزر من أجل زيادة التضافر. ويستجيب لسبل المعيشة المتنوعة لصغار المزارعين ومشلغي قطاع الأغذية ولمجموعة مركبة من العوامل التي تسهم في نشأة مخاطر الكوارث في المناطق الريفية والحضرية. كما يشجع البرنامج الإطاري تنمية قدرات البلدان الأعضاء في مختلف القطاعات الزراعية وعبر مجالات العمل الرئيسية ذات الأولوية فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، بحيث يضع أقصى تصور للآثار المحتملة، مستفيدا من القدرات التقنية للمنظمة. أخيرا يعتمد البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي منظورا مستداما لسبل المعيشة والنظام الإيكولوجي يدمج الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والموارد الحية، معززا بالتالي حفظ الموارد الطبيعية والاستخدام المستدام لها بطريقة عادلة وضمان نواتج مستدامة لسبل المعيشة.

ويستجيب برنامج المنظمة الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي للتوصيات التي قدمها عدد من الأجهزة الرئاسية. وأعطت لجنة الزراعة من خلال الأولويات والنتائج في إطار الخطة متوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية لفترة 2012-2013 [16]، الأولوية لما يلي: (1) دمج العناصر الفنية والمعيارية المختلفة للمنظمة في نهج إدارة مخاطر الكوارث؛ (2) تحسين القدرة على التخطيط والبرمجة المشتركة لإدارة مخاطر الكوارث على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية[17]. وتصلح هذه الأولويات أيضا للخطة متوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2014-2017.

وأشارت لجنة الزراعة أيضا إلى أن "تقييم القدرة التشغيلية للمنظمة في حالات الطوارئ" يوفر أساسا للإجراءات التي ستتبع لتكييف ثقافة المؤسسة ونماذج الأعمال من أجل تنفيذ النتائج المتوقعة من الهدف الاستراتيجي حول إدارة المخاطر بنجاح. واستتبعت هذه التوصية بدمج العديد من النتائج المستخلصة من التقييم. ومن أجل ضمان اتساق القدرات التقنية والتشغيلية للمنظمة وإتاحتها من خلال نهج مؤسسي، اقترحت اللجنة التركيز على ما يلي: (1) تعبئة موارد من خارج الميزانية لتمكين البلدان من الحصول على

16 لجنة الزراعة. الأولويات والنتائج في إطار الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013.
17 فضلا عن ذلك، سلطت الضوء على الأزمة في هايتي وأكدت أهمية وضع إطار لإدارة مخاطر الكوارث كنهج مؤسسي، مع تعديل نتائج الوحدة تبعا لذلك.

الدعم التقني والتشغيلي الذي توفره المنظمة ؛ (2) تعزيز الشراكات الخارجية؛ (3) إعداد برنامج لبناء القدرات والتدريب على إدارة مخاطر الكوارث للفرق القطرية التابعة للمنظمة وللنظراء والشركاء الحكوميين على حد سواء.

بدورها، جعلت لجنة الأمن الغذائي العالمي الحد من المخاطر إحدى توصياتها الرئيسية في مجال السياسات، مع تركيز خاص على تمكين السياسات والمؤسسات، وتطبيق تكنولوجيات ونهج، مثل تنويع المحاصيل، وأصناف المحاصيل المحسنة وراثيا والقادرة على الصمود أمام الأخطار، والزراعة التي تراعي حفظ الموارد، من بين أمور أخرى[18].

ويشكل دعم الشركاء والبلدان في الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ أولوية. فعلى سبيل المثال، تركز إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة في فترة السنتين 2012-2013 (وفقا لما أقرته لجنة مصايد الأسماك) على تعزيز الشراكات العالمية والإقليمية والوطنية للإستعداد للكوارث وتخطيط المراحل الانتقالية مع تعزيز قدرة الإستجابة لحالات الطوارئ في القطاع، بما في ذلك إعداد توجيه ومعايير لأفضل الممارسات.

ويضم البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي مجالات العمل الإقليمية ذات الأولوية التي حددتها المؤتمرات الإقليمية للمنظمة في عام 2010 في ما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث[19]، وهي:

- **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:** إدارة المخاطر، والأمراض العابرة للحدود وتعزيز المؤسسات؛
- **أفريقيا:** الإستعداد للطوارئ وإدارة المخاطر؛
- **آسيا والمحيط الهادئ:** تحسين القدرة على الإستعداد والإستجابة للتهديدات ولحالات الطوارئ الغذائية والزراعية.

وفي هذه المناطق، تعمل المنظمة على تطوير القدرات في مجال الحد من الكوارث وإدارتها، ودعم البلدان الأعضاء انسجاما مع هدفها الاستراتيجي. وخلال السنة 2011-2012، أعدت المنظمة برامج إقليمية بشأن إدارة الحد من الكوارث في غرب أفريقيا والجنوب الأفريقي وشرق ووسط أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. علما أن البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي يدعم هذه المبادرات، ويسعى جاهدا لتعزيز أعمال المنظمة للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي والتوسع بها ضمن إطار عمل المنظمة.

18 اجتماع المائدة المستديرة عن السياسات، إدارة القدرة على المجابهة والمخاطر لتعزيز تحسين الأمن الغذائي والتغذوي، أكتوبر/ تشرين الأول 2010.
19 اولويات العمل التقني للمنظمة في الفترة المالية 2012-2013، لجنة البرنامج، اكتوبر 2010

نطاق الإطار

الهدف

الهدف من البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي هو تعزيز قدرة سبل المعيشة على مجابهة التهديدات وحالات الطوارئ لتوفيرالأمن الغذائي والتغذوي للمزارعين والصيادين والرعاة والعاملين بالحراجة وغيرهم من الفئات الضعيفة المعرضة للخطر.

المستفيدون الأساسيون

يدعم البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، بشكل مباشر، الشركاء من الحكومات الوطنية والمؤسسات البحثية والجامعات والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن المنظمات المجتمعية. فعلى الصعيد القطري، يتألف المستفيدون الأساسيون من أصحاب الحيازات الصغيرة، خاصة صغار المزارعين، ومن الصيادين والرعاة والعاملين بالحراجة ومشغلي قطاع الأغذية، تحديدا، النساء. ويمثل صغار المزارعين 90 في المائة من فقراء الريف وهم النسبة العظمى من جياع العالم. يعتاش حوالي ثلثي سكان المناطق الريفية في العالم البالغ عددهم 3 مليارات نسمة من من دخل المزارعين الذين يديرون نحو 500 مليون مزرعة صغيرة، لا تتعدى مساحة كل منها الهكتارين. وفي الغالب لا تتوافر لصغار المزارعين قدرة إنتاجية كافية تكفل استمرارية حصولهم على الأغذية الأساسية طوال العام، فتجدهم معدمين أو فقراء لا يملكون أرضا ويعتمدون على أعمال غير ثابتة أو رسمية بأجور متدنية، ويضطرون إلى شراء كل أو معظم احتياجاتهم من المواد الغذائية الضرورية من السوق. أما على الصعيد العالمي، فيشكل صغار المزارعين أكبر مجموعة من المزارعين. لذلك فإن إمكانية تحقيق الحد من المخاطر التي يتعرض لها الأمن الغذائي والتغذوي تعتمد الى حد كبير على مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في إدارة المخاطر التي تواجه الزراعة والأنشطة المنتجة خارج المزرعة. كما أن مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة (المقدر عددهم بـ 2.5 مليار نسمة)[20] هي أقصر طريق الى تعزيز القدرة على المجابهة والحماية من الجوع.

بدورهم، يعتبر الفقراء في المناطق الحضرية من المستفيدين أيضا، لأن المخاطر التي تواجه الحضر تهدد سبل عيشهم. فهم يقطنون المناطق الهامشية المعرضة للأخطار، وينتجون القليل من الطعام أو لا ينتجون شيئا منه، وكثيرا ما يفتقرون إلى الموارد اللازمة لشراء المواد الغذائية. وفي عام 2000، قارب عدد سكان المدن المليارى نسمة، ومن المتوقع أن يتجاوز هذا الرقم الضعف بحلول العام 2030. ومع اتساع المدن، وهجرة المزيد من الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، سيزداد الفقر والجوع في المناطق الحضرية. ويراعي البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي الإحتياجات الخاصة بين الجنسين ويكرّس اهتماما خاصا بالمرأة. إذ يعتبر دورها محوريا في الإنتاج الغذائي والزراعي، وكذلك تأثيرها على سبل المعيشة ونظافة تحضير الغذاء والنواتج التغذوية لأسرتها.

20 مطبوعات المنظمة 2011 "الحفظ والتوسع".

التهديدات التي تواجه الأمن الغذائي والتغذوي

يتعرض الأمن الغذائي والتغذوي لتهديدات أساسية، أهمها:

- الأخطار الطبيعية (الجفاف، والفيضانات، وأمواج المد التسونامي، والأعاصير الاستوائية/المدارية، والزلازل، وثوران البراكين والانهيارات الأرضية)؛
- حالات الطوارئ التي تتعرض لها السلسلة الغذائية جراء التهديدات العابرة للحدود (مثل، الآفات والأمراض العابرة للحدود التي تصيب النبات والأحراج وكل ما هو من منشأ حيواني أو متعلق بالأحياء المائية، إضافة الى الحالات المتصلة بسلامة الغذاء والتلوث الصناعي)؛الأزمات الإجتماعية-الإقتصادية (مثل التقلبات في أسواق السلع الزراعية والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية)؛
- الحرائق الهائلة؛
- الظروف البيئية مثل تدهور الأراضي، والتصحر وندرة المياه؛
- تغير المناخ، ولا سيما الإرتفاع المرتقب في تواتر وحدة الأخطار المتصلة بالمناخ؛
- حالات الطوارئ الممتدة (حالات الطوارئ الممتدة التي تضم واحد أو إثنين من التهديدات المذكورة أعلاه).

البلدان والمناطق

تماشيا مع مبادئ روما للأمن الغذائي العالمي المستدام[21]، يدعم البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي تنفيذ خطط تمتلك البلدان زمامها. وتختلف الاستثمارات في هذا المجال من بلد إلى آخر حسب أولويات تلك البلدان. ويتم التنفيذ في البلدان والمناطق التي تبدي اهتمامها واحتياجها للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. وتحصل على دعم معزز في صياغة وتنفيذ تلك البرامج والخطط. ويستهدف البرنامج الإطاري المناطق الساخنة أو بؤر الجوع والكوارث الطبيعية فضلا عن البلدان والمناطق الأكثر تعرضا لتغير المناخ.

والهدف هو دعم القدرات الأساسية للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، وتطبيق المبادئ والنهج الرئيسية للبرنامج الإطاري. في هذا السياق، توفر المنظمة، بدعم من الجهات المانحة والشركاء، الدعم المالي والتقني لوضع نماذج ناجحة يمكن تكرارها في بلدان ومناطق أخرى على نطاق أوسع. كما تدعم مبادرات الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي تنفيذ البرامج الوطنية والإقليمية في هذا المجال.

الركائز المواضيعية المتكاملة

تأكيدا على إطار عمل هيوغو، وانسجاما مع ولايتها أو التزامها، تدعم المنظمة البلدان الأعضاء في المجالات التي تسهم بشكل مباشر في الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي بطريقة إستراتيجية. يتجلى هذا من خلال أربع ركائز مواضيعية، لكل منها هدف محدد، وتخدم مباشرة إحدى أولويات عمل إطار عمل هيوغو، على النحو المبين في الشكل 3.

وتقدم الركائز خيارات لتنمية القدرات تشير، على سبيل المثال، إلى مجموعة من الخدمات التقنية والتكنولوجيات والممارسات الجيدة التي يمكن أن تدعمها المنظمة، والتي يمكن أن تختار منها البلدان الأعضاء ما يناسب احتياجاتها وأولوياتها. ولكل ركيزة تخصصات متعددة وهي تدمج القدرات الفنية للمنظمة.

تعالج الركائز الأربع مجتمعة البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي ككل، كما أنها مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ومن شأن تنفيذ الركائز الأربع أن يعزز اتباع نهج برنامجي وكلي سعيا لتحقيق أقصى قدر من التآزر والتكامل بين الركائز والروابط الحاسمة بين الحوكمة أوالإدارة الرشيدة والإنذار المبكر والإستعداد والتخفيف والوقاية. علما أن التشديد على التكامل بين الركائز ينسجم مع استعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو، الذي حذر من تقسيم أو عزل الإجراءات وفقا لأولوياته الخمس، موصيا بدلا من ذلك باتباع طريقة النهج الكلي والتوجه الإستراتيجي[22].

21 الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي. مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي، 2009.
22 استعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو 2005-2015.إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث.

الشكل 3: الركائز المواضيعية المتكاملة الأربع للبرنامج الإطاري

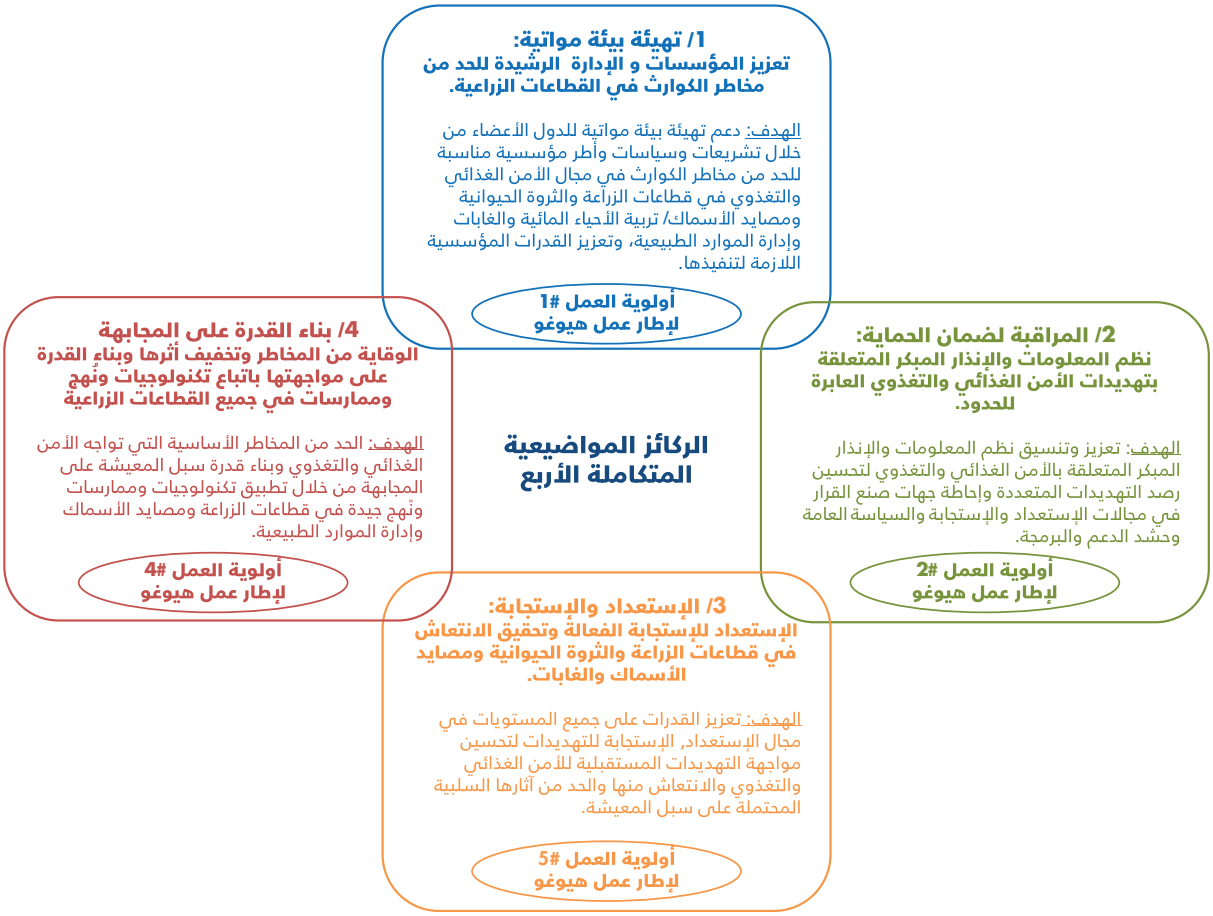

* القطاعات الزراعية تشمل: الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات.

.

الأولويات الشاملة

يعطي البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي الأولوية لأربع أولويات شاملة تشكل كل منها أساسا لكل ركيزة من ركائزه المواضيعية وتتماشى مع الوظائف الأساسية للإطار الاستراتيجي للمنظمة وهي:

1) تنمية القدرات

كجزء من إستراتيجية المنظمة بشأن تنمية القدرات[23]، يدعم البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي تنمية قدرات البلدان الأعضاء بأبعادها المترابطة الثلاثة، الفردية والمؤسسية والسياساتية. قد يأتي هذا بشكل خبرة تقنية أو نقل للتكنولوجيا أو أدوات عملية أو منهجيات أو إرشاد أو تدريب أو مشورة في مجال السياسات والدعوة أو حشد الدعم أو تثقيف وتوعية حول الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، وذلك وفق الإحتياجات. وتورد كل ركيزة من الركائز المواضيعية الأربع تفاصيل الخيارات المطروحة لتنمية القدرات في القطاعات الزراعية.

2) إدارة المعارف والاتصال

يتمثل هذا بتحفيز توليد معلومات ومعارف خاصة بالحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي وتوثيقها وتبادلها وتطبيقها. وتحدد الجهود المبذولة لإدارة المعارف أولويات المنتجات والخدمات التي تحسن فهم الروابط بين الحد من مخاطر الكوارث والأمن الغذائي والتغذوي بهدف زيادة الوعي والفهم ووضوح الرؤية، وتعزيز التزام المجتمع الدولي بهذه المسألة. وتسهم إدارة المعارف والاتصال بصورة مباشرة في تحقيق أولوية العمل 3 وفقا لإطار عمل هيوغو وهي: **الاستفادة من المعارف والابتكارات والتعليم لبناء ثقافة السلامة والقدرة على المجابهة على جميع المستويات.**

3) الشراكات الإستراتيجية

من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وشبكات التعلم والتحالفات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، تحتاج كل ركيزة مواضيعية الى شراكاتها الإستراتيجية الرئيسية. أما في ما يتعلق بالركائز الأربعة معا، فسيتم حشد التنسيق والشراكات الاستراتيجية - خاصة فيما بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، وبانسجام مباشر مع إطار عمل هيوغو.

4) المساواة بين الجنسين

تظهر **نشرة حالة الأغذية والزراعة للفترة 2010-2011**: المرأة في قطاع الزراعة[24] أن السبب الجوهري وراء ضعف أداء القطاع الزراعي هو عدم المساواة بين الجنسين، ولا يمكن تحقيق أهداف الحد من الفقر والأمن الغذائي إلا إذا روعيت الاعتبارات الجنسانية بشكل كامل ووافٍ. يأخذ البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي بعين الاعتبار الفروق بين المرأة والرجل من حيث قابلية التأثر بالكوارث، فضلا عن دورهما المتباين في تعزيز ثقافة القدرة على مجابهة الكوارث. وتشكل الفروق بين الجنسين أولوية شاملة للبرنامج الإطاري الذي يكفل دمج الاعتبارات والاحتياجات والقدرات الجنسانية في مبادرة الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. يقضي ذلك بتعميم الاعتبارات الجنسانية في كل ركيزة من الركائز الأربع.

23 الإستراتيجية المؤسسية للمنظمة بشأن تنمية القدرات، يوليو/تموز 2010.
24 حالة الأغذية والزراعة 2010-2011 المرأة في قطاع الزراعة: سد الفجوة بين الجنسين. منظمة الأغذية والزراعة.

البناء على إطار عمل هيوغو

يمكن تعريف **إطار عمل هيوغو 2005-2015**: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث، بخطة العشر سنوات لجعل العالم أكثر أمنا في مواجهة الأخطار الطبيعية. وقد اعتمدته 168 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2005 خلال المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الذي عقد في مدينة كوبي في اليابان. وتمثل الإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من المخاطر الأمانة العامة لهذا الإطار.

يستند البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي إلى إطار عمل هيوغو ويدعم تنفيذه في القطاعات الزراعية. وتسهم الركائز المواضيعية الأربع والأولويات الشاملة للبرنامج الإطاري في تحقيق أولويات العمل الخمس لإطار عمل هيوغو، على النحو المبين في الشكل 5. إلا إن الإطار المذكور يركز فقط على الكوارث الطبيعية، في حين أن البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي يشمل أيضا تهديدات أخرى، كالآفات والأمراض النباتية والحيوانية والتهديدات المتصلة بسلامة الغذاء وتقلب أسعار المواد الغذائية، وغيرها.

الشكل 4: الروابط بين إطار عمل هيوغو والبرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي

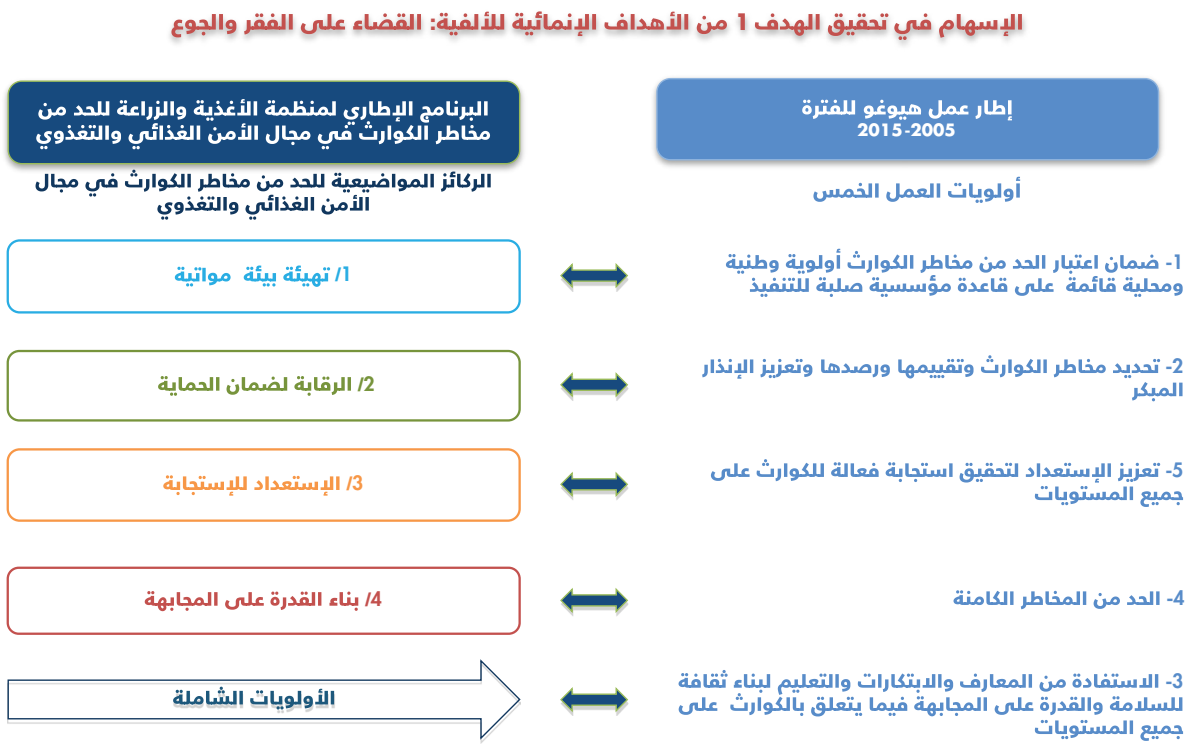

المبادئ التوجيهية والنهج

يسترشد البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي بالمبادئ العامة التالية:

- الإستجابة للمطالب والاحتياجات على المستويين المحلي والقطري؛
- ضمان الملكية الوطنية والآليات التشاركية؛
- اعتماد النهج الذي يراعي تعدد الأخطار على الصعيد الإقليمي المناسب (بما في ذلك المناطق الحضرية والريفية والمناطق المتصلة بها)؛
- أن يكون جزءا من إطار البرامج القطرية للمنظمة ويتبع نموذج عمل المنظمة المستند الى النتائج والإطار الاستراتيجي للمنظمة؛
- تشجيع وضمان نهج برامجي متعدد الإختصاصات على كافة المستويات يشمل سبل العيش والنظام الإيكولوجي؛
- العمل في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وغيرها؛
- تعزيز التآزر في الإستجابة للكوارث والتعافي أو الإنتعاش منها والانتقال إلى مرحلة جديدة اضافة الى التنمية؛
- تعزيز التكامل مع إجراءات التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك برامج العمل الوطنية للتكيف؛
- تعزيز الخطط الوطنية للحد من مخاطر الكوارث/ وإدارتها والتكيف مع تغير المناخ؛
- مراعاة ودعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والحد من الفقر والأمن الغذائي؛
- بناء روابط استراتيجية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية؛
- متابعة ودعم التنفيذ القطاعي لإطار عمل هيوغو؛
- الحفاظ على التآزر مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

ولضمان التنفيذ المتضافر أو المتسق والمستدام، يدمج البرنامج الإطاري أربعة نُهج أساسية هي: منظور سبل المعيشة المستدامة والنظام الإيكولوجي، ومنظور ربط المستوى المحلي بالمستوى العالمي، ومنظور تعدد التخصصات والمنظور البرنامجي.

1) منظور سبل المعيشة المستدامة والنظام الإيكولوجي

بالإضافة إلى الإجراءات الوطنية، يركز البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي على مجالات محددة معرضة للأخطار الطبيعية وعلى تهديدات أخرى للأمن الغذائي والتغذوي، كالمناطق الزراعية الايكولوجية أو مستجمعات المياه. ويتبع منظورا للنظام الإيكولوجي يشمل الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والموارد الحية لتعزيز حفظ الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة مستدامة وعادلة.

وبحكم ارتباطه بمنظور النظام الإيكولوجي، يطبق برنامج الحد من الكوارث وإدارتها في مجال الأمن الغذائي والتغذوي نهج سبل المعيشة المستدامة على المستوى المحلي لمعالجة مسألة الأمن الغذائي والتغذوي والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق نواتج مستدامة لسبل المعيشة. تتشكل سبل المعيشة من القدرات والأصول- الموارد المادية والاجتماعية على السواء- والأنشطة اللازمة لكسب الرزق. وهي تصبح مستدامة عندما تتمكن من التعامل مع الضغوط والصدمات والتعافي منها، والمحافظة على قدراتها وأصولها أو تعزيزها، وتوفير فوائد صافية لسبل المعيشة الأخرى محليا على نطاق أوسع، حاضرا ومستقبلا، والحرص، في الوقت نفسه، على عدم تقويض قاعدة الموارد الطبيعية. تدخل في نهج سبل المعيشة المستدامة الأصول وأنشطة كسب الرزق والاستراتيجيات المتعلقة بقابلية التأثر والقدرة على التعامل والسياسات والمؤسسات والعمليات، ونواتج كسب الرزق المتصلة بالنظام الشامل للإمدادات الغذائية أو النظام الشامل لتوفير الأغذية (الإنتاج والتصنيع والتخزين والنقل والتسويق).

2) منظور ربط المستويات المحلية بالعالمية

يتطلب البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي اتخاذ إجراءات وإقامة شراكات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وقد صمم تنفيذ البرنامج على أساس معياري من خلال عدد من التدخلات التي تراعي الاحتياجات/ المصالح، والمعدة ل (1) البناء على الهياكل ونقاط القوة القائمة؛ (2) الاستجابة للمطالب القطرية و/ أو الإقليمية المحددة. أما على الصعيد المحلي، فيركز على مواقع جغرافية محددة، وفي الوقت نفسه، وعندما تقتضي الضرورة، يرتبط مع المبادرات الوطنية، مثل تعزيز المؤسسات والحوكمة أو الإدراة الرشيدة فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. مثلا، إن أفضل تطبيق للتقنيات التي تسهم في تعزيز قدرة النظم الزراعية على المجابهة يكون على المستوى المحلي. لكن لتحقيق الفاعلية القصوى، غالبا ما يحتاج الأمر الى دعم كاف في مجال السياسات لضمان الزراعة المستدامة طويلة الأجل.

بنفس الطريقة ، يعزز البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي المبادرات على الصعد الإقليمية، مستندا إلى المبادرات القائمة ومنسجما مع الأولويات الإقليمية. وحيث يكون ممكنا، يركز على التهديدات المشتركة للمنطقة، مثل حوض نهر الميكونغ وحوض نهر زامبيزي وجبال الأنديز، ومناطق أخرى. وتوفر المكاتب الإقليمية والمكاتب الإقليمية الفرعية للمنظمة، بما في ذلك فرق الطوارئ وإعادة التأهيل، دعما على المستوى الإقليمي لإجراءات الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

أما على الصعيد العالمي، فيدعم البرنامج الإطاري ويعزز كذلك الجهود المبذولة في مجال الدعوة حشد الدعم والتوعية وإدارة المعارف والاتصال وإنماء القدرات والتوجيه المعياري، بالإضافة إلى المبادرات الأخرى التي تلتقي مع الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

الشكل 5: منظور سبل المعيشة المستدامة والنظم الإيكولوجية

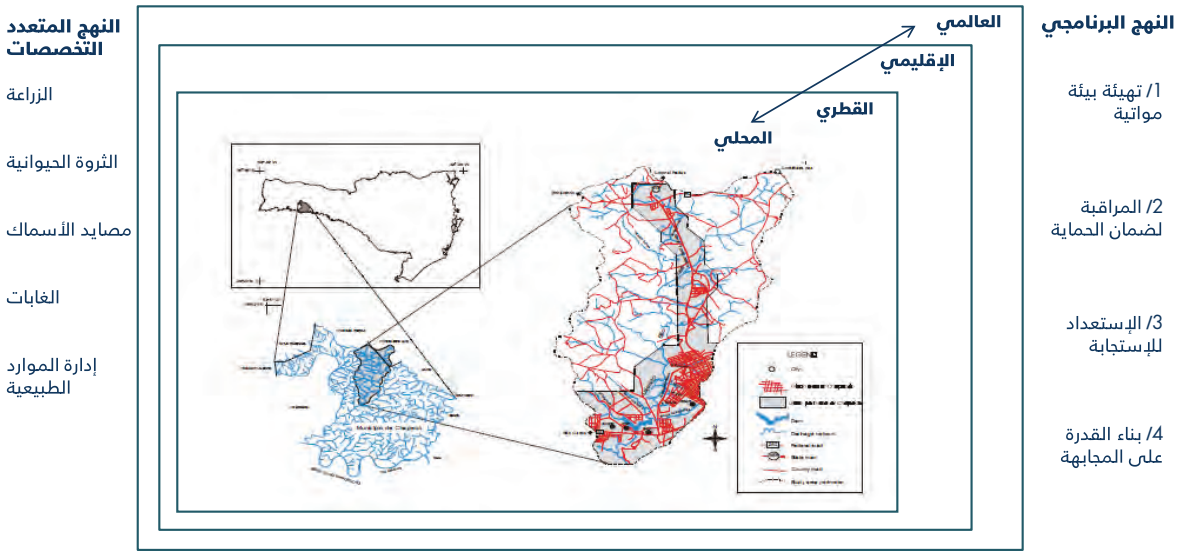

سبل المعيشة المستدامة ومنظور النظام الإيكولوجي

3) تعددية التخصصات

تتبع كل ركيزة نهجا متعدد التخصصات يقوم على دمج قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية والغابات وإدارة الموارد الطبيعية، مما يضمن اتخاذ إجراءات متكاملة تستجيب لسبل المعيشة المتنوعة للأسر الفقيرة، فضلا عن مجموعة مركبة من العوامل التي تسهم في نشأة مخاطر الكوارث في المناطق الريفية والحضرية. وفي الوقت نفسه، يرتبط البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي بالقطاعات الأخرى حيثما يكون ذلك مؤاتيا، مثل قطاع المياه أو الأراضي أو البيئة. فمن خلال اعتماد نهج متعدد التخصصات، يستفيد البرنامج الإطاري من القدرات التقنية للمنظمة ويعزز التعاون القطاعي المشترك.

4) النهج البرنامجي

هنا يبتعد البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي عن النهج القائم على المشاريع متجها أكثر نحو نهج برنامجي، يطبق داخل كل ركيزة ثم عبر كل الركائز مجتمعة. مثلا، بهدف اتباع نهج برنامجي وأكثر اتساقا لنظم المعلومات والإنذار المبكر المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي، تقوم الركيزة 2 "المراقبة من أجل الحماية" بدمج سلاسل المنظمة الزمنية الإحصائية وقواعد البيانات الأساسية الأخرى (مثل نظام المعلومات الإحصائية القطري للأغذية والزراعة، وحالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، وحالة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، وغيرها) مع قدرات الإنذار المبكر (مثل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، ونظم الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود وأخطار السلامة الغذائية، وغيرها).

في الوقت نفسه، يجري تعزيز الإجراءات داخل الركائز الأربع باعتبارها برنامجا جامعا، وذلك لضمان اتخاذ إجراءات شاملة للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، مما يضاعف الأثر المحتمل للبرنامج ويضمن تدخلات أكثر استدامة. على سبيل المثال، ترتبط مبادرات الإنذار المبكر في إطار الركيزة 2 بإجراءات الإستعداد الواردة في الركيزة 4، أو بتطبيق تكنولوجيات بناء سبل العيش في إطار الركيزة 3 بدعم من الركيزة 1 التي توفر بيئة وطنية أو محلية تمكينية.

الركائز المواضيعية الأربع

الركيزة 1

تهيئة بيئة تمكينية أو مواتية

تعزيز المؤسسات والحوكمة للحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات الزراعية

الركيزة 1

تهيئة بيئة تمكينية أو مواتية

الهدف من الركيزة 1 هو دعم تهيئة بيئة تمكينية أو مواتية للبلدان الأعضاء من خلال تشريعات وسياسات واستراتيجيات ومعايير وأطر مؤسسية مناسبة للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي في القطاعات الزراعية وما يتصل بها، وتعزيز القدرات المؤسسية اللازمة لتنفيذ تلك المبادرات.

الأساس المنطقي

بهدف أن يكون فاعلا، يتطلب الحد من مخاطر الكوارث، أولا وقبل كل شيء، إلتزاما سياسيا واستثمارا متواصلا من قبل الحكومات في المبادرة. تتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الأساسية وعليها أن توفردورا قياديا في التدخلات المطلوبة. وهي تحتاج إلى دعم وتعاون من المجتمع الدولي لتعزيز الحوكمة، فضلا عن توافر بيئة قانونية وبيئة للسياسات تيسر الاستراتيجيات والخطط والاستثمارات المالية الوطنية والمحلية الداعمة للحد من المخاطر. ويستلزم الأمر كذلك إستصدار قوانين وآليات مؤسسية مناسبة للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. علما أن تزويد الوزارات المعنية المختصة بدعم خاص بتنمية القدرات ضروري أيضا. ويعتبر الدمج الاستراتيجي للمبادرة في سياسات التنمية الريفية والزراعية أمرا حيويا لتحقيق الهدف الإنمائي 1 للألفية، إضافة الى تطوير استراتيجيات وخطط وطنية نوعية قطاعية للزراعة ومصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية والغابات وإدارة الموارد الطبيعية.

يتطلب الأمر كذلك جهودا مماثلة على الصعيد الدولي، حيث يعتبر الحوار وتبادل المعارف والتنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على مستوى العالم بشأن الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي ، أمورا أساسية. ولا تقل أهمية عنها زيادة الالتزامات السياسية والمالية لوضع أطر للسياسات وترتيبات مؤسسية لتحسين الدعم المقدم للحكومات. وبموجب البرنامج الإطاري الحالي للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، تدعم منظمة الأغذية والزراعة تهيئة بيئة تمكينية أو مواتية للبلدان الأعضاء، وتعزز جهودها في مجال الدعوة أو حشد الدعم عالميا. كما تعزز في الوقت نفسه بيئة السياسات الخاصة بها والآليات العملية اللازمة لنجاح تنفيذ الإلتزام المؤسسي للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

الخيارات المتاحة لتنمية القدرات الوطنية والإقليمية

يعتبر تعزيز المؤسسات والحوكمة من أجل الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي في قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك/تربية الأحياء المائية والثروة الحيوانية والغابات وفيما يتعلق بسلامة الغذاء وحماية المستهلك، مجالا هاما لعمل المنظمة. فهو يعزز الالتزام السياسي، ويوفر الموارد اللازمة للبلدان الأعضاء لترجمة هذه المبادرات إلى نتائج قابلة للتنفيذ. ورغم تفاوت نوع الدعم المحدد الذي تقدمه المنظمة من بلد الى آخر حسب الاحتياجات والأولويات الوطنية، يقدم الشكل 6 ملخصا للأمثلة الرئيسية التي تهيئ بيئة تمكينية لسبل معيشة قادرة على المجابهة على المستويات القطرية ودون القطرية. فيما يلي تفصيل للمزيد من أمثلة أو خيارات محددة خاصة بتنمية القدرات.

الشكل 6: تهيئة بيئة تمكينية مواتية لسبل معيشة قادرة على المجابهة

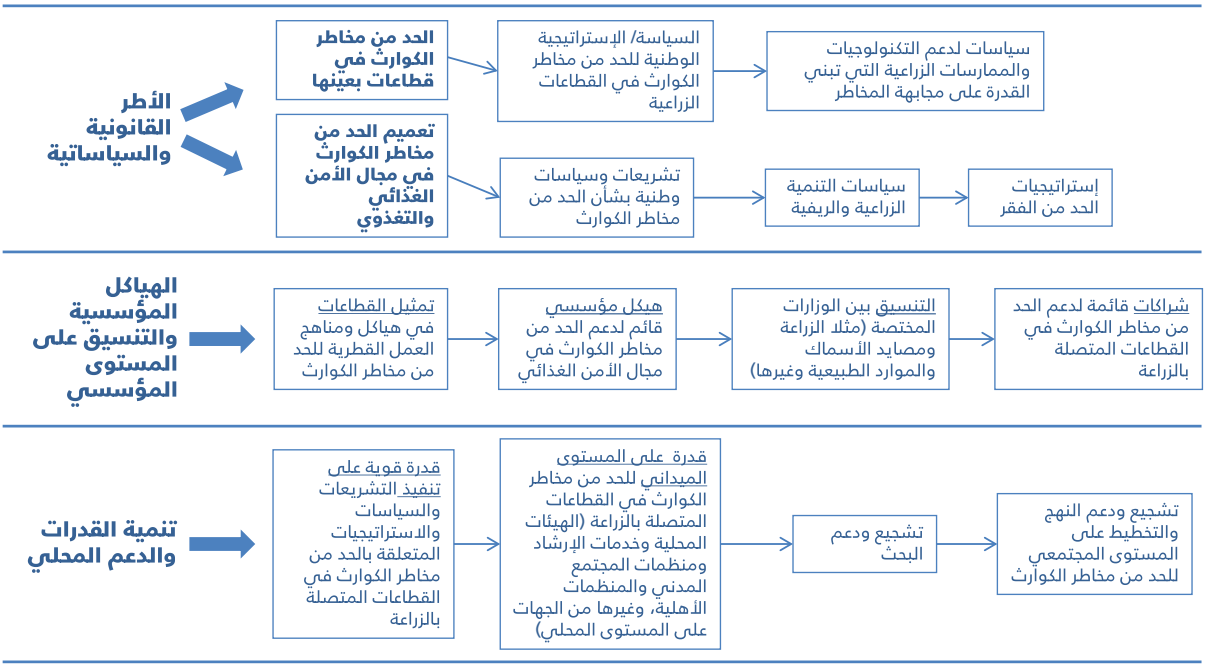

1) الأطر القانونية والسياساتية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي

- ضمان معالجة التشريعات الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث لمسألتي سبل المعيشة والأمن الغذائي (الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات وإدارة الموارد الطبيعية وسلامة الغذاء وحماية المستهلك)؛
- إدراج الأمن الغذائي والتغذوي في استراتيجيات وخطط العمل الوطنية للحد من مخاطر الكوارث/ وإدارتها؛
- دمج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية الزراعية والريفية؛
- دمج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات سلامة وجودة الغذاء؛
- دمج الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات الحد من الفقر المرتبطة بالزراعة ومصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية والغابات وإدارة الموارد الطبيعية وسلامة الغذاء وحماية المستهلك؛
- التشديد على أن يكون الدعم بين قوانين إدارة الموارد البيئية والطبيعية واستراتيجيات الحد من الكوارث متبادلا؛
- دمج الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي في سياسات إدارة المناظر الطبيعية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛
- تعميم إدارة المخاطر الرعوية في السياسات والاستراتيجيات الوطنية الزراعية والإنمائية؛
- إيجاد أطر تنظيمية للإستعداد والإستجابة الوطنية لطوارئ تفشي أمراض الحيوانات/الأحياء المائية والأوبئة ذات المنشأ الحيواني؛
- توافر أطر وطنية و/ أو إقليمية للأمن الحيوي المائي؛

- تشجيع اعتماد خطوط توجيهية طوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ولمصائد الأسماك والغابات؛
- وضع خطط وطنية لقطاع مصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية، تتماشى مع مدونة قواعد السلوك بشأن الصيد الرشيد؛
- دعم القوانين واللوائح الخاصة بتصميم وبناء وتجهيز قوارب آمنة وبنية تحتية زراعية خالية من المخاطر؛
- وضع خطط عمل وطنية للإدارة المتكاملة للحرائق تستند إلى الخطوط التوجيهية الطوعية لإدارة الحرائق.

2) الهياكل المؤسسية والتنسيق على المستوى المؤسسي

- ضمان تمثيل الوزارات المختصة في الهياكل الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث؛
- إدراج الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي في مناهج العمل الوطنية للحد من مخاطر الكوارث؛
- تيسير التنسيق والشراكات الإستراتيجية بين الجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية؛
- ضمان دعم الهياكل المؤسسية للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي؛
- دعم التنسيق وضمان الصلات بين الوزارات المعنية المختصة (على سبيل المثال، البيئة والموارد الطبيعية)؛
- تعزيز الشراكات بين المنظمات المجتمعية والمراكز البحثية وخدمات الإرشاد للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي؛
- تعزيز المؤسسات والمعارف التقليدية وتشجيع التبادل بين المجتمعات المحلية؛
- دعم الترابط والتواصل بين المؤسسات المجتمعية التقليدية والهياكل الحكومية الرسمية، وتعزيز المساءلة بين الحكومة والمجتمعات المحلية؛
- ضمان التقيد بالمعاهدات والأطر الدولية والإقليمية

3) تنمية القدرات اللازمة لتنفيذ الحد من المخاطر في القطاعات المتصلة بالزراعة وعبرها

- تعزيز قدرة الوزارات المختصة على تنفيذ التشريعات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي وذلك عن طريق توفير المشورة التقنية والموارد البشرية والخبرات والتدريب والأدوات العملية والخدمات؛
- نشر المعايير والمبادئ والأدوات التنظيمية الوطنية والإقليمية والدولية لإدارة المخاطر؛
- دعم اللامركزية في مجال الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرات على المستوى القطري الفرعي والاستعانة بهيئات محلية وخدمات إرشادية ومنظمات مجتمعية لتنفيذ الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي؛
- تشجيع ودعم نهج مجتمعي للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي والتخطيط المحلي في هذا الإتجاه؛
- تشجيع الإستثمار في إدارة ونشر المعرفة فيما يتصل بالحد من مخاطر الكوارث الذي يراعي المسائل الجندرية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والقطرية الداخلية؛
- دعم استراتيجيات وممارسات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (إدارة الأراضي الرطبة، وإدارة الأراضي والتربة، وكفاءة استخدام الطاقة، وتأمين حقوق حيازة الموارد الطبيعية، وما إلى ذلك)؛

- تشجيع تخطيط الاستخدام المستدام للأراضي للحد من المخاطر، بما في ذلك التنمية الحضرية/ الإقليمية؛
- دعم تنفيذ استراتيجيات وطنية تتعلق بصحة الحيوانات المائية في مجال مخاطر الأمن الحيوي المتصلة بأمراض الحيوانات المائية العابرة للحدود.

السلع والخدمات العامة على المستوى العالمي

بهدف تعزيز الدعم الذي تقدمه للبلدان الأعضاء وتنفيذ هذه الركيزة المواضيعية، تتولى المنظمة كذلك الدعوة أو حشد الدعم على المستوى العالمي. فتعمل على تطوير بيئة تمكينية مواتية داخل المنظمة تدعمها بما يتناسب من سياسات وتوجيه معياري وأدوات لتنمية القدرات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، مع التركيز على النواتج التالية:

الدعوة أو حشد الدعم: الترويج لأهمية ومعرفة الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي وتعزيز الالتزام به والاستثمار المالي فيه.

المعيارية: وضع مواصفات عالمية ومدونات لقواعد السلوك ومعايير وصكوك خاصة بالأمن الغذائي والتغذوي ضمن جدول الأعمال العالمي للحد من مخاطر الكوارث.

الأدوات العملية: وضع أدوات لتقدير ورصد وتقييم القدرات المؤسسية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي ولرصد التنفيذ على المستوى القطري.

الشراكات الإستراتيجية

في إطار الجهود التي تبذلها من أجل دعم البلدان الأعضاء في مجال الحوكمة أو الإدارة الرشيدة وتعزيز المؤسسات، تعمل المنظمة في شراكة مع المنظمات والهيئات الرئيسية التالية:

الشراكات العالمية: إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

الهيئات الحكومية الدولية والجماعات الاقتصادية الإقليمية: رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية للتنمية، إيغاد، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجهاز أو نظام التكامل لأمريكا الوسطى، والوكالة الكاريبية لإدارة حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث، ومركز التنسيق للوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى، والمركز الآسيوي للتأهب للكوارث، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة المحيط الهندي.

مصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية: الهيئات الإقليمية لصيد الأسماك، مثل منظمة صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أمريكا الوسطى، والآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، ومنظمة تنمية مصائد الأسماك في أمريكا اللاتينية وهيئة مصايد أسماك آسيا والمحيط الهادئ.

الغابات: الفريق الاستشاري المعني بحرائق البراري، وجماعة العمل المعنية بإدارة الحرائق التابعة لمؤسسة غابات البحر المتوسط، وشبكة الشرق الأدنى لإدارة الحرائق، وشبكة أمريكا الجنوبية لإدارة الحرائق، وتحالف إدارة عمليات الحرائق، واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة وفريق منظمة الأغذية والزراعة لأخصائيي حرائق الغابات.

الركيزة 2

المراقبة لضمان الحماية

نظم المعلومات والإنذار المبكر المتعلقة بتهديدات الأمن الغذائي والتغذوي والتهديدات العابرة للحدود

الركيزة 2

المراقبة لضمان الحماية

الهدف من الركيزة 2 هو تعزيز وتنسيق المعلومات ونظم الإنذار المبكر المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي لتحسين رصد التهديدات المتعددة وإبلاغ جهات صنع القرار في مجالات الإستعداد والإستجابة والسياسة العامة والدعوة أو حشد الدعم والبرمجة.

الأساس المنطقي

إن ارتفاع مستويات الجوع في العالم بشكل غير مقبول وتعقد التهديدات المتعددة التي تواجه الأمن الغذائي والتغذوي تجعل نظم المعلومات والإنذار المبكر عنصرا حاسما في الحد من مخاطر الكوارث. وتسعى المنظمة من خلال قدرتها في مجال الإنذار المبكر إلى مواكبة التغير المستمر في وضع الأمن الغذائي العالمي ورصد المخاطر الكثيرة التي تجعل الناس عرضة لتدهور مفاجئ في سبل معيشتهم. لكن بالرغم من ذلك، تمثل التهديدات المستجدة، كارتفاع أسعار المواد الغذائية وتغير المناخ، تحديات جديدة، مما يستدعي تعزيز القدرة على رصد هذه التهديدات وتوسيع نطاقها لخدمة عدد أكبر من البلدان.

ويشدد التقييم المواضيعي المشترك[25] مرة أخرى على أهمية الإنذار المبكر "بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة في الأمن الغذائي" وكذلك على أهمية مبادرات منظمة الأغذية والزراعة العالمية في نظم معلومات الأغذية والتغذية، مثل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، وحاجة مجموعات أصحاب الشأن الرئيسيين إليها (حكومات البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة). ومع ذلك، أشار التقييم إلى أن دعم مهام الإنذار المبكر تراجع باطراد خلال العقد الماضي، لسبب رئيسي وهو وقف المنظمة لعدد من برامج الدعم الإقليمية والقطرية نتيجة نقص التمويل، ما أدى إلى إغلاق العديد من البرامج والمشاريع الإقليمية الفرعية والوطنية، وما كان له من "تأثير سلبي شديد على قدرات الإنذار المبكر في العديد من البلدان".

من جهة أخرى، تعتبر جودة البيانات الأساسية ضرورية للتحليل والإنذار المبكر والتنبؤ. لذلك، من الضروري سد الثغرات في نوعية وفعالية نظم المعلومات والإنذار المبكر. على سبيل المثال، يفتقر العديد من البلدان حتى الآن إلى آلية رسمية للتقييم والإبلاغ عن تفشي الأمراض النباتية والحيوانية محليا، أو للبيان عن أسعار الأغذية. ولا بد من تكييف تنبؤات الطقس الموسمية والمناخية المحسنة لتتلاءم مع احتياجات المنتجين الزراعيين، وتحسين التواصل مع المزارعين لتعزيز قدرات التخطيط للحد من المخاطر في مجال الأغذية والزراعة إضافة الى تنمية القدرات اللازمة للتبليغ عن التهديدات المحتملة في حينه تيسيرا لاتخاذ القرارات وضمان الإستجابة في الوقت المناسب.

25 التقييم المواضيعي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لدعم نظم معلومات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة. برنامج الأغذية العالمي، 2009.

الشكل 7: أنظمة المعلومات والرصد والإنذار المبكر في المنظمة

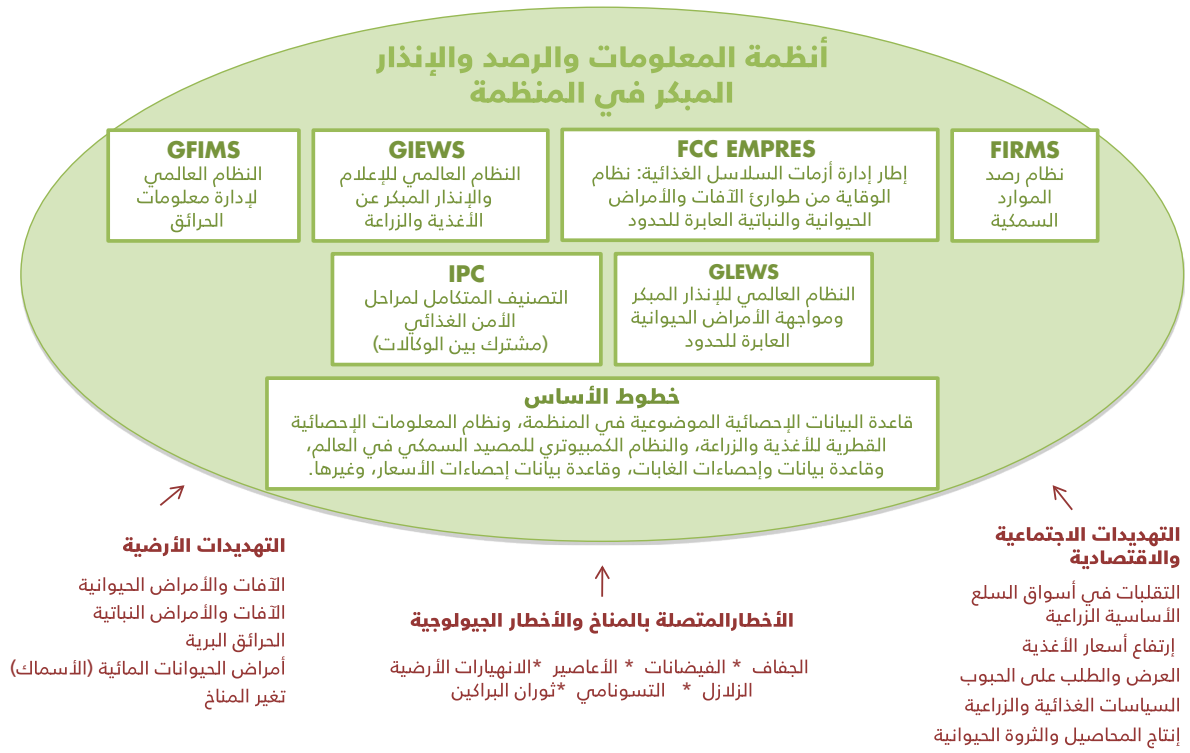

وأكد التقييم المواضيعي المشترك[26] أنه بالرغم من بعض التحسن فيما يتعلق بإنشاء نظم إنذار مبكر أكثر تكاملاً، "إلا أن وظائف النظم القائمة لا تزال تميل إلى التركيز على الإنتاج الزراعي". لذلك يتعين اتباع نُهج كلي في عملية الرصد وإجراء تحليل متكامل للقطاعات الزراعية الفرعية ونظم المعيشة الرئيسية، كالثروة الحيوانية والثروة السمكية والتهديدات المستجدة، مثل أسعار الأغذية. فبإمكان هذا النهج رصد تهديدات متعددة وبالتالي المساعدة في فهم، ثم الاستجابة، بصورة أشمل، لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي. إن تعدد التهديدات يطال السكان في المناطق الريفية والحضرية، ويشمل التهديدات القديمة والجديدة، ومنها:

- الأخطار الطبيعية، مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير والزلازل؛
- الآفات النباتية (مثل الجراد وصدأ القمح)؛
- الأمراض الحيوانية (مثل أنفلونزا الطيور شديدة الإمراض)؛
- أمراض الحيوانات المائية (الأسماك)؛
- حالات الطوارئ المتصلة بسلامة الغذاء؛
- الحرائق الهائلة؛
- الظروف البيئية، مثل تدهور الأراضي والتصحر وندرة المياه؛
- تغير المناخ، الذي يزيد من التقلبات ومن عدم التيقن في الإنتاج الغذائي؛
- التقلب في أسواق السلع الزراعية والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية.

26 المرجع نفسه.

كذلك أوصى تقييم أجرته المنظمة مؤخرا بتحسين نظم معلومات الأمن الغذائي التي تستجيب لاحتياجات محددة وتعزز تنمية القدرات والشراكات الوطنية بين أصحاب المصلحة المتعددين لمدة طويلة. وشدد أيضا على الطلب المتزايد لتحسين الإبلاغ عن وعرض وتوقيت المعلومات، مع الاهتمام أكثر بإعداد موجزات عن السياسات، قصيرة وإستهدافية، لإحاطة صناع القرار[27].

إن الركيزة 2 تتماشى مع، وتدعم تنفيذ إستراتيجية المنظمة الخمسية لنظم معلومات الأمن الغذائي والتغذوي التي تتوخى تقديم بيان واضح للنوايا حول كيفية دعم المنظمة للبلدان الأعضاء ولأصحاب المصلحة والممارسين على مستوى العالم في مجال الأمن الغذائي، وذلك عبر تعزيز جمع وإدارة وتحليل ونشر واستخدام البيانات والمعلومات في هذا السياق بغية تحقيق خفض مستدام في الفقر والجوع وسوء التغذية.

الخيارات المتاحة لتنمية القدرات الوطنية والإقليمية

تتوقف المساعدة التقنية وتنمية القدرات على طبيعة كل قطر واحتياجاته وقدراته وأولوياته الوطنية. علما أن تنفيذ هذه الركيزة المواضيعية تضمن تحسين تزويد البلدان الأعضاء ببيانات ومعلومات عالية الجودة وبقدرة تحليلية لتوقع ومنع وقوع الأزمات الغذائية وتعزيز قدرتها على تحسين وضع الأمن الغذائي والتغذوي للأسر والمجتمعات والدول. وتشدد الخيارات المتعلقة بتنمية القدرات على موضوعين أساسيين: خطوط الأساس المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي، من جهة، والرصد والإنذار المبكر للتهديدات التي تواجه الأمن الغذائي والتغذوي، من جهة ثانية. بالإضافة إلى ذلك، تساعد المنظمة البلدان الأعضاء بناء على طلبها واحتياجاتها في الحصول على، ودمج نظم الرصد الجديدة والمحدّثة (المتصلة بالأخطار وقابلية التعرض لها أو التأثر بها) وذلك كجزء من أنظمة الإنذار المبكر الوطنية، بما في ذلك التهديدات الناشئة. علاوة على ذلك، تدعم المنظمة آليات لتحديد ورصد وتوفير الإنذار المبكر القابل للتنفيذ في الوقت المناسب والتوعية بهذا الشأن على المستويات المحلية.

1) خطوط الأساس المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي

غالبا ما تفتقر البلدان إلى معلومات أساسية كافية حول الأمن الغذائي والتغذوي والقابلية للتأثر أو التعرض لنقص الأغذية، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، مما يضعف القدرة على الرصد والتنبؤ أو على توجيه السياسة. كما أن تبادل المعلومات بين الوزارات المختصة ضعيف ومتجزأ عبر القطاعات الفرعية، مما يحد من القدرة على تكوين نظرة شمولية عن سبل المعيشة والأمن الغذائي والتغذوي. تجدر الإشارة الى أن نظام إبلاغ البيانات غير مرتبط بصورة دائمة بعملية صنع السياسات، مما يفقده الرابط المهم بالإستجابة الملائمة للتهديدات والمخاطر والوقاية منها أوالتخفيف من آثارها. عبر هذه الطريقة، تعزز المنظمة قاعدة المعارف الخاصة بالأمن الغذائي وسبل المعيشة والضعف، والتي قد تشمل تطوير وتعزيز قدرة البلدان الأعضاء من خلال ما يلي:

- خطوط الأساس الإحصائية؛
- رسم خرائط وتقديم تحليلات حول المخاطرالمتعددة المتصلة بسبل المعيشة الزراعية؛
- تقييم وتحليل الضعف أو درجة هشاشة الأوضاع والمخاطر.

27 المرجع نفسه.

بإمكان المنظمة أن تساعد في جمع وتجهيز وتحليل وتخزين وتبادل المعلومات المتعلقة بالبيانات الإحصائية المصنفة حسب الجنس بهدف تحسين القاعدة المعرفية ونطاق ونوعية المعلومات وتحليل المخاطر والضعف في قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية والتغذية والغابات والثروة الحيوانية الوطنية. ويشمل هذا بيانات مفصلة تبرز درجات الضعف المتباينة لمختلف فئات السكان، وخاصة النساء، وتضمن حصول أصحاب المصلحة على البيانات ذات الصلة. وبإمكانها أيضا أن تقدم المساعدة التقنية، والموارد المالية ونقل التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتدريب والتعاون العلمي.

تشكل الإحصاءات المصنفة حسب الجنس في مجال الأمن الغذائي والتغذوي خط الأساس المعرفي اللازم للتحليل ورصد الإنذار المبكر وصياغة أو برمجة السياسات. وتحتفظ المنظمة بمجموعات كبيرة من البيانات الإحصائية التاريخية وتقوم بتحديثها. كما تضع في المتناول قدراتها الداخلية الحالية (بما في ذلك السلاسل الزمنية الإحصائية والتكنولوجيا والدراية الفنية من خلال قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة، وقاعدة البيانات الإحصائية القطرية، والملامح القطرية المتعلقة بالتغذية، والنظام الكومبيوتري للمصيد السمكي في العالم،ونظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، وإحصاءات الغابات الصادرة عن المنظمة، وقاعدة بيانات إحصاءات الأسعار، وقاعدة البيانات الوطنية عن أسعار الأغذية الأساسية، والنظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، وحالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، وحالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، وحالة الغابات في العالم، وحالة أسواق السلع الزراعية وحالة الأراضي والمياه وغيرها).

من جانب آخر، تسعى المنظمة جاهدة لتنفيذ نهج تكاملي يتضمن كافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي (مصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية، والزراعة، والثروة الحيوانية، والغابات والموارد الطبيعية). يجري تطوير ذلك بما يلائم المطالب والقدرات الوطنية، مكملا خدمات المعلومات الوطنية المتاحة حسب الطلب، مع السعي لتحقيق المزيد من الاتساق والتضافر والفعالية.

2) الرصد والإنذار المبكر للتهديدات على الأمن الغذائي والتغذوي

توفر قدرات المنظمة في مجال رصد الإنذار المبكر خيارات إضافية لتنمية القدرات من جانب البلدان الأعضاء. وهي تتمتع بمزايا نسبية في مجال نظم المعلومات والإنذار المبكر المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي، أهمها:

النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة: يرصد ويقدم تقارير عن أسواق الإنتاج والسلع الزراعية، والتنبؤات قصيرة الأجل والإسقاطات المتوسطة الأجل عن العرض والطلب على الأغذية، وموازنات الأغذية، وأسعار الأغذية، وتوقعات المحاصيل والاحتياجات من المساعدة الخارجية وغيرها من البيانات.

نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود: تتولى المنظمة، ضمن إطار إدارة أزمات السلسلة الغذائية، إدارة نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود وأخطار سلامة الأغذية. يسعى هذا النظام إلى الكشف عن الأخطار التي تهدد سلامة الأغذية، بالإضافة الى أخطر الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود في العالم، والوقاية منها واحتوائها ومكافحتها. كما يجرى مسوحا للمُمرضات أو العوامل الممرضة الناشئة حديثا.

نظام رصد الموارد السمكية: يوفر معلومات عن رصد موارد الصيد البحري وإدارتها على مستوى العالم.

النظام العالمي لإدارة معلومات حرائق الغابات: يسمح برصد حرائق الغابات في جميع أنحاء العالم في الوقت الحقيقي.

النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة: يبني على القيمة المضافة نتيجة جمع وتنسيق آليات الإنذار وتبادل المعلومات حول الأمراض لدى المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وتوفيرها للمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة في سبيل المساعدة على التنبؤ والوقاية والتخفيف من تهديدات الأمراض الحيوانية، بما في ذلك الأمراض حيوانية المنشأ، وذلك عن طريق تبادل المعلومات والتحليل الوبائي وتقييم المخاطر المشتركة.

الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية: تراقب الأحداث الهامة على المستوى العالمي والمتعلقة بسلامة الأغذية، كما تتلقى الإنذارات من السلطات الوطنية المعنية بسلامة الأغذية.

يوجز الجدول 2 أمثلة عن قدرات المنظمة في مجال الرصد والإنذار المبكرالتي تتمثل في تنمية القدرات لدعم البلدان الأعضاء تبعا لاحتياجاتها وأولوياتها الوطنية. تشدد هذه الركيزة بصورة خاصة على تكامل واتساق الرصد والتحليل والاتصال من أجل تحسين الإنذار المبكر بالتهديدات المتعددة للأمن الغذائي والتغذوي، كما تدعم مواصلة نشر الإصدار 2 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في مناطق جنوب الصحراء الأفريقية وأمريكا اللاتينية وآسيا.

الجدول 2: أمثلة عن نظم الرصد والإنذار المبكر في المنظمة

النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة	نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود	مصائد الأسماك	الغابات
• رصد هطول الأمطار والغطاء النباتي (مؤشر النبات، تنبؤ المردود أو العائد، إلى آخره) • تنبؤ المحصول • توقعات المحاصيل: العرض والطلب على الحبوب، وحجم وارداتها وأسعارها والاحتياجات من المساعدة الخارجية • تحليل الأسواق (الإنتاج والتجارة والأسعار والاستخدام والاستهلاك ومخزونات الحبوب الرئيسية والأسماك والمنتجات السمكية) • أسعار الأغذية • السياسات الغذائية والزراعية • رصد إنتاج الثروة الحيوانية • تقييمات المحاصيل والأمن الغذائي • التنبؤ بالطقس الموسمي لتحديد اختيارات المحاصيل الاستراتيجية	• الآفات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود: - انفلونزا الطيور شديدة الإمراض - وباء الإنفلونزا A (H1N1) - طاعون الحيوانات المجترة الصغيرة - حمى الوادي المتصدع - حمى الخنازير • الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود: - الجراد - صدأ القمح وأمراضه • المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية، الإنذارات الصادرة عن الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية	• مخاطر الأمن الحيوي لأمراض الحيوانات المائية • حالة واتجاهات الموارد البحرية ومصائد الأسماك • تقييمات الرصيد السمكي • مراقبة مسببات الأمراض الجديدة • إنتاج الأسماك وارداتها وصادراتها وأسعارها • أمراض الحيوانات المائية العابرة للحدود	• آفات وأمراض نباتات الغابات • رصد الحرائق الهائلة والإنذار المبكر بها

السلع والخدمات العامة العالمية

يتعين على المنظمة، لكي تضمن فعالية تنفيذ الركيزة 2 وتنمية القدرات لدى البلدان الأعضاء، أن تواصل تنمية خدماتها في المجالات التالية:

1) تحسين رصد التهديدات التقليدية والمستجدة

تعزيز قدرات الرصد في المجالات الرئيسية التالية:

- رصد الطقس والتنبؤ به (هطول الأمطار، ومؤشر النبات وتنبؤ المردود أو العائد وغيرها)؛
- رصد إنتاج الثروة الحيوانية؛
- الأمراض الحيوانية والآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود والتهديدات التي تواجه سلامة الأغذية؛
- رصد أسعار الأغذية: توسيع نطاق التغطية القطرية (قواعد البيانات الجغرافية والسلاسل الزمنية)، وإضافة أصناف غذائية (مثل المواشي ومنتجات الماشية) وتحسين تحليل الأثر على الفقراء في المناطق الريفية والحضرية وداخل المجموعات المتباينة (النساء والرجال، والأسر التي تعيلها إناث وذكور، إلى آخره)؛
- السياسات الغذائية والزراعية الوطنية؛
- تحسين تصنيف البلدان التي تمر بأزمات وتحتاج إلى مساعدة خارجية في الأغذية؛
- محاكاة وتطوير نماذج تأثير الصدمات على الأمن الغذائي والتغذوي للأسر، بالإضافة الى تحسين وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية؛
- التنبؤات الزراعية الموسمية.

2) التنسيق في عمليات رصد وتحليل والإبلاغ عن التهديدات المتعددة التي تواجه الأمن الغذائي والتغذوي

أ) التكامل بين الرصد والإنذار المبكر

تسعى المنظمة إلى تبسيط واتساق أنشطتها الخاصة بالرصد والإنذار المبكر بهدف زيادة التضافر وتحسين خدمة البلدان الأعضاء والمجتمع الدولي. يعني هذا التكامل على ثلاثة مستويات:

- عبر القطاعات الفرعية: قطاعات الزراعة (المحاصيل والثروة الحيوانية)، ومصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية، والغابات وأيضا فيما يتصل بسلامة الأغذية وحماية المستهلك؛
- على مستويات التجميع: الروابط المنهجية في الرصد على المستوى الأسري والمحلي والقطري والإقليمي والعالمي؛
- على مستوى التهديدات المتعددة: الأخطار الطبيعية، واستهلاك الأغذية والطلب عليها، وأسعار الأغذية وسياسات الأغذية، والآفات النباتية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

أعدت المنظمة ورصدت قدرا كبيرا من المعلومات، والاتساق جار عن طريق تصميم منتجات إعلامية تدمج رسائل رئيسية وتحذيرات متضمنة في التقارير والمنشورات الحالية. كما أنها تعززالتحليلات عن المخاطر المتعددة لتيسير عملية رصد المخاطر في مواقع محددة. ويسهم تحسين تكامل الرصد، بشكل عام، في زيادة تنشيط واتساق قدرات الرصد التي من شأنها إبلاغ صناع القرار بالتهديدات المتعددة على الأمن الغذائي والتغذوي في بلد أو منطقة معينة أو على نطاق العالم.

الشكل 8: منتجات لرصد متكامل وإنذار مبكر متسق

ب) منتجات إبلاغ محسنة لتوجيه العمل

الإبلاغ عنصر حاسم في نظم المعلومات والإنذار المبكر المتعلقة بالأغذية والتغذية، إذ إنه يكفل وصول الرسالة المناسبة إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب. فإحاطات أو موجزات السياسات جيدة التصميم ومحددة الغرض والتحديثات في الرصد والإنذارات المبكرة يمكن أن تدعم اتخاذ القرارات على جميع المستويات (الإستعداد والإستجابة والتخفيف والوقاية والبرمجة وصياغة السياسات والاستهداف). وتدمج الركيزة 2 عنصر الإبلاغ كجزء لا يتجزأ في إستراتيجيتها، مع التركيز بشكل خاص على ما يلي:

- تعزيز منتجات الإبلاغ (توفير إحاطات أو موجزات للإنذار المبكر وتحديثات وتحذيرات أو إنذارات وغيرها من منتجات الإبلاغ) التي تدمج التهديدات المتعددة للأمن الغذائي والتغذوي وتستجيب للطلب المحدد بشكل جيد من قبل أصحاب المصلحة على المستويين الداخلي والعالمي؛
- منتجات إبلاغ تنبثق من الطلب وتعد خصيصا لتلائم احتياجات المستخدمين الرئيسيين وصناع السياسات على جميع المستويات؛
- منتجات تنسق معلومات الإنذار المبكر عبر القطاعات المعنية (مصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية، والثروة الحيوانية، والزراعة والغابات وسلامة الأغذية وحماية المستهلك)؛
- تطبيق تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المناسبة.

لهذه الغاية، يتم وضع خطة استنادا إلى خريطة مرسومة عن منتجات المنظمة للرصد والإنذار المبكر. إلى ذلك، يُجرى تحليل لأصحاب المصلحة لتحديد المستخدمين الرئيسيين واحتياجاتهم من المعلومات بهدف تيسير صنع القرار.

الشراكات الإستراتيجية

على المستويين القطري والإقليمي: تدخل في الشراكات الهامة اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة العمل المعنية بالأمن الغذائي في شرق أفريقيا، واللجان الإقليمية لتقييم الضعف regional vulnerability assessment committee فضلا عن نظم المعلومات الوطنية للإنذار المبكر والأمن الغذائي.

على المستوى العالمي: تعمل المنظمة مع شركائها التقليديين، مثل المفوضية الأوروبية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية، وشبكة الإنذار المبكر بالمجاعة التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة الزراعة الأمريكية، والمركز المشترك للبحوث التابع للمفوضية الأوروبية، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، ومنظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة ومنظمة أوكسفام ومنظمة كير.

علما أن العديد من هذه الجهات هم شركاء دائمون تحت إطار التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أو تحت النظام العالمي للإنذار المبكر بالأمراض الحيوانية الرئيسية، التي تبني على جمع آليات الإنذار التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية. وتواصل منظمة الأغذية والزراعة مشاركتها في برنامج "صحة واحدة" ضمن الشراكة الإستراتيجية الثلاثية - جنبا إلى جنب مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية – الداعمة للنهج التعاونية والقطاعية ومتعددة الإختصاصات وذلك لمواجهة تهديدات الأمراض المعدية على صعيد الإتصال البيني للحيوان والإنسان والنظم الإيكولوجية.

وتتولى منظمة الأغذية والزراعة ، الى جانب منظمة الصحة العالمية، إدارة الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية التي تعمل على التالي: تعزيز التبادل السريع للمعلومات خلال الأحداث وحالات الطوارئ المتصلة بالسلامة الغذائية، وتبادل المعلومات حول مسائل هامة تتصل بسلامة الأغذية، وتعزيز الشراكات والتعاون بين البلدان وبين الشبكات، ومساعدة البلدان على تنمية قدراتها فيما يتعلق بإدارة حالات الطوارئ المتصلة بسلامة الأغذية.

وتقيم منظمة الأغذية والزراعة كذلك استراتيجية مشتركة مع برنامج الأغذية العالمي بشان أنظمة المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغدوي. تنسق هذه الشراكة منتجات المعلومات التي توزعها الوكالتان وتدعم توفير جهود أكثر استهدافا وفعالية لتنمية القدرات في إطار إستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخمسية بشأن نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذوي.

كما تتعاون المنظمة بشكل وثيق مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الموارد العالمي. وتشمل الهيئات الرئيسية الأخرى التي تسعى المنظمة للتعاون والتنسيق معها، فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التابعة للأمم المتحدة، التي تدعو الى تبنى أسلوب موحد في الإستجابة لمسألة انعدام الأمن الغذائي العالمي، إضافة الى لجنة الأمن الغذائي العالمي التي أُعيد تشكيلها مؤخرا.

الركيزة 3

تطبيق تدابير الوقاية والتخفيف

الوقاية من المخاطر وتخفيف أثرها وبناء القدرة على المجابهة باتباع تكنولوجيات ونُهج وممارسات في جميع القطاعات الزراعية.

الركيزة 3

تطبيق تدابير الوقاية والتخفيف

الهدف من الركيزة 3 هو الحد من المخاطر الأساسية التي تواجه الأمن الغذائي والتغذوي وبناء قدرة سبل المعيشة على المجابهة من خلال تطبيق تكنولوجيات وممارسات ونهج جيدة.

الأساس المنطقي

بهدف حماية سبل كسب الرزق الزراعية، وبالتالي الأمن الغذائي والتغذوي على الوجه المطلوب، ينبغي الحد من العوامل الأساسية المحركة للمخاطر وبناء قدرة المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك والعاملين بالحراجة على مجابهتها. بالإمكان الحد من التأثير السلبي للأخطار الطبيعية وغيرها من التهديدات على الأمن الغذائي والتغذوي أو تخفيفها أو الوقاية منها بشكل فعال عبر الاستثمار في نماذج مستدامة لإنتاج الأغذية وتطبيق التقنيات والممارسات الزراعية الملائمة التي تزيد المحاصيل وتنمي قدرتها على مواجهة إخفاق الإنتاج. من بعض الأمثلة على ذلك، تحسين إدارة أنواع المحاصيل وأصنافها، وتشجيع أصناف المحاصيل والثروة الحيوانية والأسماك الأكثر مرونة تجاه الإجهاد (ظروف الفيضانات أو الجفاف أو الملوحة)، وتربية أصناف جديدة منتجة وقادرة على التكيف، واستحداث نظم كفوءة لتسليم البذور، وتربية حيوانات تقوى على المجابهة وتطوير أعلاف وزراعات تراعي حفظ الموارد.

ونظرا لقوة الترابط والتبعية بين الموارد الطبيعية والبيئة والأخطار الطبيعية والأمن الغذائي، من المهم معالجة العوامل الأساسية المحركة للمخاطر والضعف، وذلك عن طريق دمج ممارسات الإدارة المستدامة للموارد البيئية والطبيعية في جهود الحد من مخاطر الكوارث التي تهدف إلى جعل سبل المعيشة أكثر قدرة على المجابهة. يمكن تحقيق ذلك من خلال دعم الإدارة الفعالة للأراضي ونظم المياه والغابات والأراضي الرطبة والتربة والموارد الأخرى، كما هو مبين في الشكل 9. من بعض الأمثلة، تعزيز إدارة وصيانة المياه لزيادة كفاءة استخدامها وإنتاجيتها (مياه الأمطار وتخزين المياه وتقنيات الصيانة)، وإنشاء نظم الزراعة المختلطة بالغابات التي تستفيد من الأشجار والشجيرات ومصدات الرياح والسياجات النباتية، وإحياء المراعي المتدهورة من خلال إدارة المراعي وإعادة الغطاء النباتي واستبدال الأعلاف رديئة النوعية بالأشجار العلفية، كما هو الحال في النظم الزراعية المختلطة بالغابات والمراعي.

تعتبر النظم الإيكولوجية الصحية والمتنوعة أقوى على مجابهة الأخطار. فالغابات تقي من الجفاف وتحمي من الانهيارات الأرضية وتآكل التربة والفيضانات والانهيارات الثلجية. وتُستخدم أراضي المستنقعات في تخزين المياه وتوفير حماية من العواصف وتخفيف حدة الفيضانات وتحقيق استقرار السواحل ومكافحة انجراف التربة. كما تساعد حواجز الشعاب المرجانية والجزر الحاجزة وأشجار المنغروف في تخفيف خطر الأعاصير والعواصف وموجات المد البحري. في هذا السياق، ينبغي أن تلحظ إدارة تحديد استخدامات المناطق وإدارة الأراضي، بما في ذلك التخطيط الإقليمي وتخطيط المناطق، بارامترات الضعف الفعلي المكانية بالاستناد الى خرائط مرسومة للأخطار والمخاطر. ومن شأن تحسين نظام الحصول على الأراضي وحيازتها السماح بإنتاج الأغذية وتحفيز الملاكين للاستثمار في تحسين أراضيهم واتخاذ تدابير لحماية التربة وغرس الأشجار وتحسين المراعي وتشييد نظم للري أو الإنتاج المستدام للمحاصيل. علما أن الإستفادة من خدمات الطاقة الحديثة وذات الكفاءة يمكن أن يحسن إنتاج الأغذية ويقلل الاعتماد على حطب الوقود، ويخفف بالتالي الضغط على موارد الأراضي والغابات.

لدى المنظمة الخبرات والتقنيات والممارسات الجيدة اللازمة للمساعدة في حماية سبل المعيشة الزراعية وبناء قدرتها على المجابهة في قطاعات الثروة السمكية/تربية الأحياء المائية، والثروة الحيوانية وفي القطاعات الزراعية. لكن، في بعض الحالات، لا يجرى توثيق التقنيات والتجارب الناجحة بشكل جيد، أو تكون المعلومات المتوفرة عنها مشتته. فضلا عن أن المعرفة ببعض التقنيات التي أثبتت جدواها محدودة، الأمر الذي يحد من فرص اعتمادها أو تكرارها. وقد تكون بعض التقنيات والممارسات معروفة أكثر في منطقة فرعية معينة وغير معروفة في مكان آخر، لكن بالإمكان نقل هذه التقنيات بنجاح إلى مناطق أخرى.

توفر الركيزة 3 إمكانية نقل مزيد من التقنيات التي أثبتت فعاليتها والتوسع فيها بحيث تتمكن المزيد من البلدان الأعضاء من الإستفادة منها، خاصة أصحاب الحيازات الصغيرة. يتم ذلك وفق النُهج الثلاثة التالية:

- التركيز على أقاليم أو مناطق جغرافية معينة على المستوى القطري الفرعي تتعرض للأخطار الطبيعية و/أو غيرها من تهديدات الأمن الغذائي والتغذوي، مثل مستجمعات المياه أو المناطق الزراعية الإيكولوجية.
- التدخلات المتكاملة ومتعددة التخصصات التي تجمع التقنيات والممارسات في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك/تربية الأحياء المائية والغابات وإدارة الموارد الطبيعية خدمة لنهج متماسك يتوخى بناء سبل عيش لصغار الملاكين قادرة على المجابهة.
- منظور للنظام البيئي يضمن الإدارة المتكاملة للأراضي وموارد المياه والموارد الرئيسية الأخرى ويعزز الصيانة والاستخدام المستدام والعادل لها.

الشكل 9: بناء سبل العيش: ربط الأخطار المحلية والمحركات البيئية للأخطار وتكنولوجيا وممارسات الحد من مخاطر الكوارث في سبيل الإنتاج الغذائي المستدام.

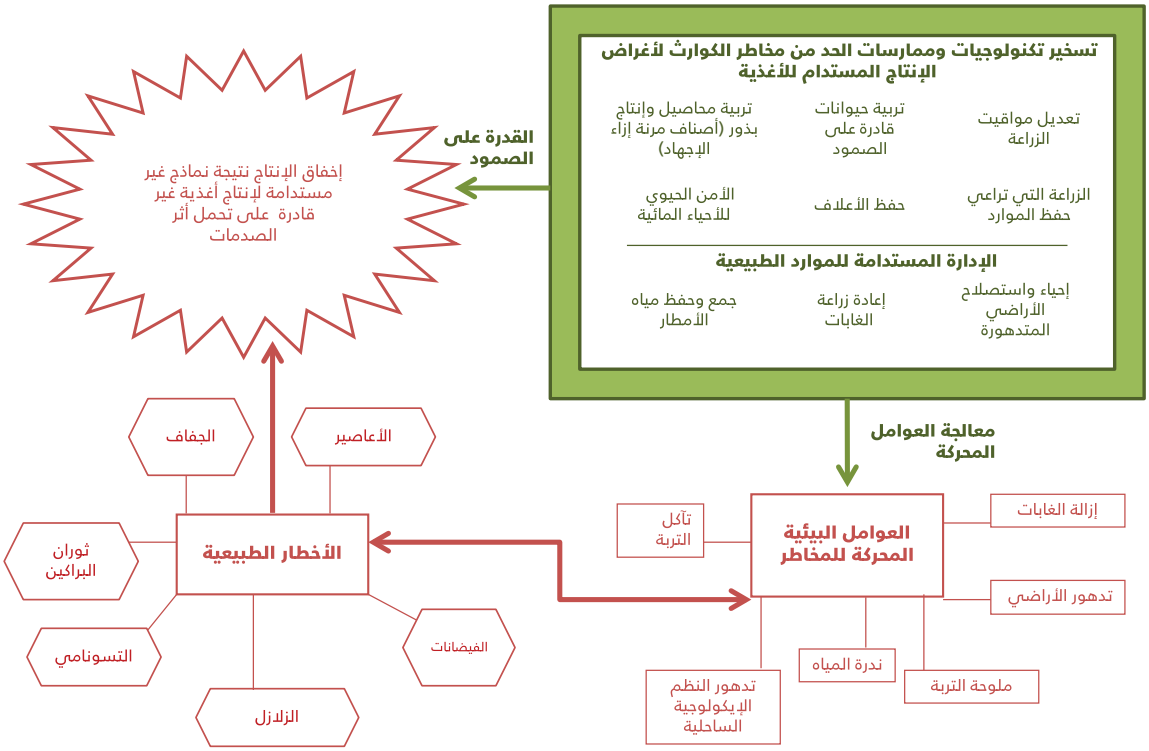

الخيارات المتاحة لتنمية القدرات الوطنية والإقليمية

يرتبط تطبيق التكنولوجيات أو الممارسات الملائمة دائما بمكان وسياق معينين حسب طبيعة التهديدات للأمن الغذائي والتغذوي التي يتعرض لها بلد أو موقع جغرافي معين، أو بأنواع المحاصيل المنتجة أوالممارسات الزراعية المحلية، من بين عوامل أخرى. فيما يلي بعض الأمثلة على التقنيات والممارسات التي تروج لها أو تشجعها المنظمة.

- **الزراعة المختلطة بالغابات** هي نهج متكامل يجمع الأشجار والشجيرات مع المحاصيل و/ أو الماشية الثروة الحيوانية. إذ يمكن للأشجار في نظام الزراعة أو في البيئات الحضرية/ القريبة من الحضر أن تسهم في زيادة الدخل وتنويع الإنتاج، وبالتالي، في تشتيت المخاطر التي تهدد الإنتاج الزراعي أو إخفاقات السوق. فهي تستخدم كأحزمة للوقاية ومصدات للرياح وسياجات نباتية، مخففة بالتالي، من الأحوال الجوية القصوى، كالأمطار الغزيرة والعواصف. وتساعد أيضا في تثبيت التربة ومنع تآكلها ووقف تدهور الأراضي.
- **الزراعة المختلطة بالغابات والمراعي** هي مزيج متعمد لجمع إنتاج الأشجار والمراعي والثروة الحيوانية بحيث تستفيد البيئة والاقتصاد والمزارعين من هذا التآزر. كما أن هذا النهج يحسن الإنتاجية في الأجل القصير والمتوسط والطويل باتباعه نظاما ايكولوجيا متنوعا بيولوجيا يُنتج منتجات متعددة بفعل استخدام مستدام للأراضي.
- **الإستزراع المائي المختلط بالغابات**، تدمج الإستزراع المائي وغابات المنغروف. وهي أكثر تحملا للصدمات والظروف القصوى، مما يسهم في زيادة الإنتاج بفضل تحسن خدمات النظام الإيكولوجي.

- **الزراعة التي تراعي حفظ الموارد** هي ممارسة زراعية تجمع ثلاثة عناصر رئيسية هي: (1) الحد الأدنى من اضطراب التربة ميكانيكيا (لا حرث أو بذر مباشر)؛ (2) استخدام فرش واق يتألف من مواد عضوية غنية بالكربون لتغطية وتغذية التربة (مثل القش والأوراق والجذوع والهشيم)؛ (3) تناوب أو تسلسل دورات المحاصيل وترابطها، بما في ذلك الأشجار. يحمي غطاء التربة الواقي سطح التربة من الحرارة والرياح والمطر ويحافظ على برودة التربة مما يقلل من فقدان الرطوبة عن طريق التبخر. وفي الظروف شديدة الجفاف، يقلل احتياجات المحاصيل من المياه مستفيدا من مياه التربة بشكل أفضل. وتيسر الزراعة التي تحافظ على الموارد ارتشاح مياه الأمطار، مما يحد من تحات التربة وخطر الفيضانات أسفل مجاري الأنهار. بدوره، فإن تناوب المحاصيل لعدة مواسم يحد من تفشي الآفات والأمراض.
- **الإدارة المتكاملة للحرائق** هي نهج كلي يعالج إدارة الحرائق في جميع الأغطية النباتية، ويدمج تدابير الوقاية والإستعداد والإخماد والإحياء أو إستعادة الحياة الطبيعية.
- **الإدارة المتكاملة للآفات** هي نهج لحماية المحاصيل يدمج تدابير من أجل الحد من تكاثر نمو الآفات. وهو يشجع استخدام آليات المكافحة الطبيعية على نحو يكفل في الوقت نفسه حدا أدنى من المخاطر على صحة الإنسان والبيئة والنظم الايكولوجية الزراعية. وهو يشجع التكثيف المستدام لإنتاج المحاصيل والحد من مخاطر المبيدات معا.
- **تأمين الحصول على الأراضي وحيازتها وإدارتها** هو درس مستفاد وشرط أساسي في الإستجابة لمسائل تتعلق بالحق في الأراضي التي قد تنشأ بعد الكوارث الطبيعية، وهو ضروري بالتالي لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.
- **تعزيز نظم البذور** تمثل نظم البذور القنوات المختلفة التي يحصل من خلالها المزارعون على البذور التي يحتاجونها في إنتاجهم. ويمكن زيادة قدرة نظم البذور على مواجهة الصدمات من خلال تأمين حصول المزارعين على أصناف عالية الجودة من البذور وعلى محاصيل أكثر مرونة إزاء الصدمات، مثل الفيضانات أو الجفاف. وهذا يتطلب تعزيز قدرات بحوث تربية النبات واستحداث أصناف جديدة، وبناء قدرات خدمات الإرشاد لتسهيل نقل أصناف جديدة إلى المزارعين. علما، أن عملية النقل هذه تتم من خلال منهجيات تعلم ميدانية ومن خلال تشجيع نظم إكثار البذور الرسمية منها وغير الرسمية.
- **الإدارة المستدامة للمياه تتوخى الكفاءة في استخدام المياه وإنتاجيتها** وتعزز أفضل الممارسات لاستخدامها وصيانتها، بما في ذلك توسيع نطاق تجميع مياه الأمطار، وتقنيات تخزين المياه، وإعادة استخدام المياه وكفاءة نظام الري.
- **إدارة المناظر الطبيعية الحضرية متعددة الوظائف**، تُدمِج الزراعة والبستنة المنزلية والأشجار والغابات لجعل سكان المناطق الحضرية أكثر مرونة عن طريق تنويع مصادر الأغذية وفرص كسب الدخل في المناطق الحضرية، والحفاظ على المساحات الخضراء المفتوحة وتعزيز الغطاء النباتي وارتشاح المياه والمساهمة في الإدارة المستدامة للمياه والموارد الطبيعية.

يضاف الى ما تقدم عدد من التقنيات والممارسات التي يمكن للمنظمة أن تدعمها أو يمكن اعتبارها خيارات لتنمية قدرات البلدان الأعضاء. وهي واردة في الشكل 10.

الشكل 10: أمثلة للتقنيات والممارسات والنهج لبناء سبل معيشة قادرة على المجابهة

مصايد الأسماك	الثروة الحيوانية	الزراعة
• تنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالصيد المسؤول • التأمين في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسفن والبنية التحية • مراعاة السلامة في تصميم سفن الصيد وتشييدها ومعداتها • تدابير الأمن االحيوي للأحياء المائية لتقليل أو منع انتشار أمراض الأسماك	• التحقق من سلامة مرافق التخزين • حظائر الماشية • الاحتياطيات الاستراتيجية للعلف الحيواني • حفظ الأعلاف • إنسال أو تربية سلالات حيوانية قادرة على الصمود • التحصين التلقيح لتقليل أو منع انتشار الأمراض الحيوانية • إدارة المراعي والموارد الرعوية • تعزيز نظم إدارة الآفات لمواجهة التهديدات • الأمن الحيوي في نظم الإنتاج الحيواني • نظم الزراعة المختلطة بالغابات والمراعي	• تنوع المحاصيل • اختيار المحاصيل المناسبة (الجفاف/ الملوحة/ تحمل الغمر) • إقحام الزروع • استنبات أو تربية المحاصيل • الزراعة التي تراعي حفظ الموارد • تعديل مواقيت المحاصيل • نظم البذور • الزراعة على طريقة المصاطب • إدارة ما بعد الحصاد (التخزين، وتجفيف الأغذية، وتجهيزالأغذية) • تنويع سبل المعيشة • التأمين على المحاصيل • الإدارة المتكاملة للآفات • البستنة في الحضر

إدارة الموارد الطبيعية

الغابات	الأراضي	المياه
• الإدارة المتكاملة للحرائق • الوقاية من آفات الغابات • الزراعة المختلطة بالغابات • التشجير/ إعادة التحريج • الزراعة الحراجية الوقائية • الحرائق الموجهة • نشوب الحرائق • مواقد الطهو المحسنة وبدائل للطاقة االحطبية • للحد من إزالة الغابات	• استصلاح الأراضي المتدهورة • تخطيط استخدام الأراضي والمناطق • الإدارة المستدامة للأراضي الرطبة • إدارة الأراضي والتربة • التصريف في الحقول أو شبكات الصرف للحد من أثر الفيضانات • مصادر وتكنولوجيات الطاقة المناسبة لتقليل أو لتخفيف الضغط على الأراضي • تأمين حقوق حيازة الموارد الطبيعية	• تجميع مياه الأمطار وصونها وتخزينها لتحسين الاستحواذ على مياه المطر واستخدامها • احتياطيات مائية للوقاية من الجفاف • كفاءة الري مثل الري بالتنقيط وبالأخاديد الذي يستخدم كميات أقل من المياه ويقلل الفاقد منها • إدارة مناطق مستجمعات المياه الهشة • الاستحواذ على مياه الفيضانات أو تغذية طبقة المياه الجوفية لاستخدامها في المواسم الجافة

السلع والخدمات العالمية العامة

بهدف ضمان التنفيذ الفعال للركيزة 4 وتنمية قدرات البلدان الأعضاء، تواصل المنظمة نشاطها المتصل بالسلع والخدمات العالمية الرئيسية التالية:

1) البحث والابتكار: تعزيز البحث والابتكار في مجال التقنيات والممارسات الزراعية التي تسهم في الحد من المخاطر وبناء القدرة على المجابهة وخدمة الأمن الغذائي والتغذوي بشكل مباشر.

2) خلاصة للتقنيات والممارسات والنهج: إعداد ونشر وتوزيع خلاصة للممارسات الجيدة في مجال تطبيق التقنيات والنهج التي تسهم في الحد من المخاطر وبناء القدرة على المجابهة، وبالتالي، في تحسين الأمن الغذائي والتغذوي.

3) دليل ومجموعة المواد التدريبية: تقديم الدعم في مجال التدريب على التقنيات والممارسات الرئيسية التي أثبتت جدواها وساهمت سابقا في الحد من المخاطر وبناء قدرة سبل العيش على المجابهة، بالإضافة الى مواصلة التوسع في التدريب وتكراره بحيث يفيد عدد أكبر من البلدان الأعضاء.

4) دليل عن التقنيات المتكاملة: توفر الطريقة والتوجيه اللازمين لاتباع نُهج متكاملة متعددة التخصصات تجمع التقنيات والممارسات المكملة لبعضها في مجموعات برنامجية متضافرة. على سبيل المثال:

- الزراعة التي تراعي حفظ الموارد، والإدارة المتكاملة للآفات، والزراعة المختلطة بالغابات؛
- إدارة مستجمعات المياه، وحماية الغابات واستخدام الغابات؛
- نظام "سلسلة القيمة": ويجمع بين الزراعة التي تراعي حفظ الموارد، ونظم البذور، والصناعات الزراعية والبنية التحتية الريفية.

5) قواعد البيانات بشأن الممارسات الجيدة: تحديث وتعزيز قواعد البيانات الحالية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث، ومنها:

- التكنولوجيا في خدمة الزراعة؛
- تكنولوجيا الزراعة التي تراعي حفظ الموارد؛
- نُهج وتكنولوجيات صيانة المياه والتربة.

الشراكات الإستراتيجية

تتعدد الشراكات وتتنوع في إطار هذه الركيزة نظرا لتعدد التقنيات المستخدمة عبر كل قطاع، وهي تعتمد، إلى حد كبير، على المكونات القطرية والإقليمية. فيما يلي بعض الأمثلة:

الهيئات القطرية: الوزارات التنفيذية، والأجهزة الحكومية الفنية، والجامعات، ومعاهد البحوث، وخدمات الإرشاد، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والتعاونيات، والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية.

المنظمات الدولية: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة كير، والبنك الدولي، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والرؤية العالمية، ومنظمة أوكسفام، ومنظمة إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والفريق الاستشاري لمراكز البحوث الزراعية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الأخرى العاملة في القطاعات ذات الصلة بالزراعة. إضافة الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية.

الركيزة 4

الإستعداد للإستجابة

الإستعداد للإستجابة وتحقيق الإنتعاش أو التعافي الفاعلين في كافة القطاعات الزراعية

الركيزة 4

الإستعداد للإستجابة

الهدف من الركيزة 4 هو تعزيز القدرات على جميع المستويات في مجال الإستعداد، لتحسين الإستجابة للتهديدات المستقبلية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي والإنتعاش أو التعافي منها والحد من آثارها السلبية المحتملة على سبل المعيشة.

الأساس المنطقي

يشكل الإستعداد للإستجابة وتحقيق الإنتعاش أو التعافي، بما في ذلك الإستجابة بشكل أفضل وأسرع، مكونا هاما من الهدف الاستراتيجي للمنظمة المتمثل في زيادة قدرة سبل العيش على مجابهة الأخطار والأزمات. أما الإستعداد، فيعتبر موضوعا جوهريا، لكنه قائم بذاته، فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، وهو ضروري للجهات الفاعلة على الصعيدين الإنساني والتنموي.

في هذا السياق، تدعم المنظمة البلدان الأعضاء بتدابير مختلفة للإستعداد، كالمساعدة في إعداد خطط احترازية للطوارئ وخطط استجابة لحالات طوارئ سلامة الأغذية، وفي دعم التخطيط للإستعداد ولتمارين المحاكاة فيما يتصل بأنفلونزا الطيور شديدة الإمراض والإستجابة لحالات الطوارئ المتصلة بسلامة الغذاء. أما على الصعيد الدولي، فتساهم المنظمة في الجهود المشتركة بين الوكالات للتخطيط للإستعداد، كالتخطيط في مجال الصحة الحيوانية والأمن الحيوي لمواجهة الأوبئة عبر مبادرة "نحو عالم أكثر أمنا أو سلامة". وفي الوقت نفسه، لا تزال تستثمر في تعزيز قدراتها الداخلية للإستعداد والإستجابة الفعالة لحالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم، من خلال، مثلا، مركز إدارة الأزمات- الصحة الحيوانية، وهو منبر للإستجابة السريعة لحالات طوارئ الأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

لكن من جهة أخرى، تعتبر لجنتا البرنامج والمالية في المنظمة أن الإستعداد مجال عمل لديه إمكانات للنمو. وتقدمتا بالملاحظات والتوصيات التالية[28]:

- إن عمليات الطوارئ تخضع للتنبؤ أو للتقديرات أكثر مما هو مفترض في العادة. وغالبية العمليات الكبرى تستمر أكثر من ثلاث سنوات، وربما امتدت لعشر سنوات وما فوق، مما يعطي فرصة لإجراء تحسينات كبيرة في جميع جوانب التخطيط.
- إستحداث تخطيط الإستعداد لحالات الطوارئ المتكررة والتي يمكن التنبؤ بها.
- تحسين معرفة وإدارة الموارد البشرية اللازمة لحالات الطوارئ بصورة مسبقة، مثل تشكيل مجموعة أساسية من الموظفين لتلك الحالات، والاستناد في تحديد متطلبات التوظيف إلى تنبؤ آمن بحجم الأعمال في المستقبل المنظور (على سبيل المثال 25 في المائة أقل من مستوى العمل الحالي).
- يعتبر الإستعداد في مجال المشتريات والإلتزام بالمواعيد النهائية للتسليم أهم مساحة ربما لإجراء التحسينات.

28 تقييم القدرة التنفيذية لمنظمة الأغذية والزراعة في حالات الطوارئ، لجنتا البرنامج والمالية، (2010).

- يشكل توفير التمويل للتخطيط والأعمال التحضيرية على المستوى القطري عائقا رئيسيا، لذلك لا بد من تحقيق زيادة ملحوظة في وفرة واستخدام الأموال في الأعمال التحضيرية على المستوى القطري، وذلك ضمن الصندوق الخاص للطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل.

وأخيرا، أجرت المنظمة تقييمين داخليين هامين قدما[29] التوصيات التالية:

- تخزين معدات نمطية قياسية للتركيب السريع للمكاتب عند وقوع كارثة (مكتب داخل صندوق).
- تطوير إستراتيجية وإجراءات إستعداد ذات أولوية خاصة بالمنظمة.
- إستطلاع إمكانية إقامة اتفاقات شراكة احتياطية مع المنظمات غير الحكومية ومع مركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات للمساعدة في تنمية قدرات المنظمة اللوجستية، وكذلك التعاقد من الباطن مع برنامج الأغذية العالمي على بعض المهام اللوجستية (كالتخزين والنقل).

تدعم الركيزة 4 التوصيات الواردة أعلاه، وتقترح إستراتيجية محددة لتنفيذها.

الشكل 11: التوسع في خطط الإستعداد للإستجابة والإنتعاش أو التعافي

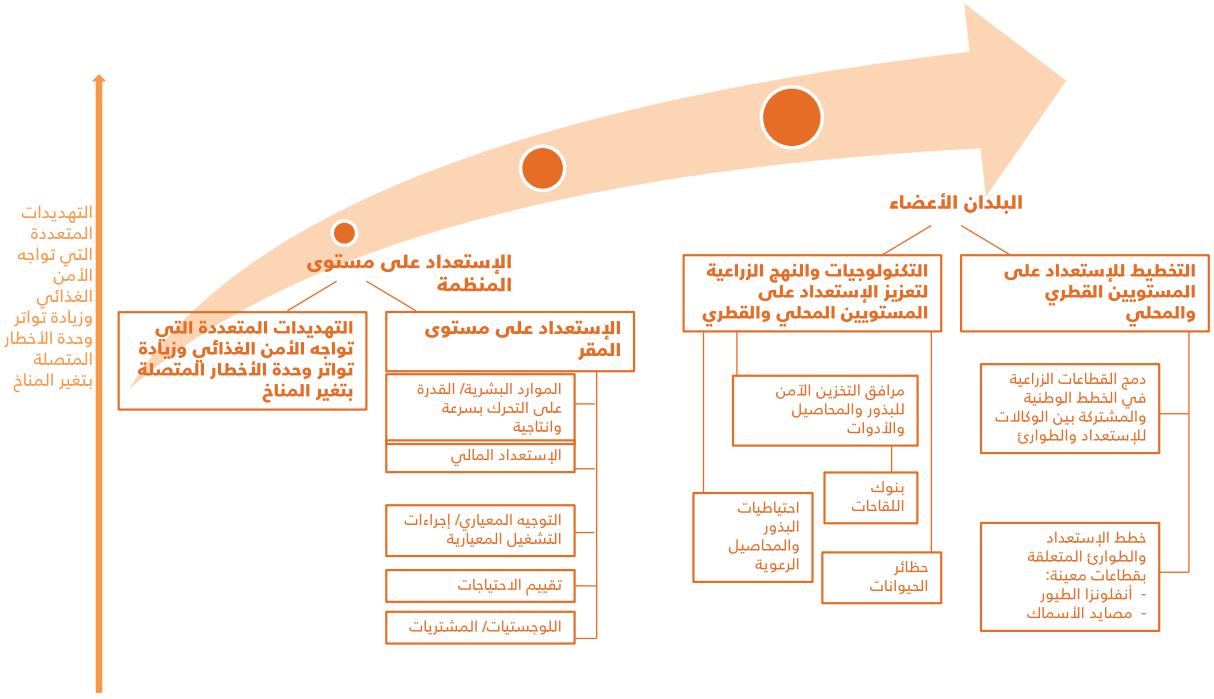

29 التقييم الآني لعمليات الطوارئ وإعادة التأهيل التي تنفذها المنظمة لمواجهة الزلازل والتسونامي في المحيط الهندي، 2007؛ والتقييم المواضيعي للإستراتيجية A3: الإستعداد لحالات الطوارئ الزراعية والغذائية والمواجهة الفعالة والمستدامة لها (تقرير أعدته إدارة التقييم)، 2002.

الخيارات المتاحة لتنمية القدرات الوطنية والإقليمية

ينبغي على البلدان المعرضة للخطر أن تكون مستعدة في أي وقت للإستجابة للتهديدات أو للأزمات الناشئة. علما أن الاستجابة السريعة والفعالة تتطلب قيادة تقنية وحشد الدعم وتنسيق بين كافة أصحاب المصلحة الرئيسيين، فضلا عن قدرات تشغيلية ودراية تقنية بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، بما في ذلك مجالي الأغذية والزراعة. وتساعد منظمة الأغذية والزراعة البلدان في تعبئة الموارد وفي قيادة وتنسيق وتنفيذ التدخلات الإنسانية للقطاع الزراعي في البلدان المعرضة للمخاطر، بشكل يضمن المساءلة أمام المستفيدين.

فيما يلي موضوعان رئيسيان حول المساعدة التقنية إلى البلدان الأعضاء وتنمية قدرات البلدان الأعضاء، مع أمثلة لتدابيرالإستعداد:

1) الممارسات الزراعية لتعزيز الإستعداد على المستوى القطري/ المحلي

- احتياطيات البذور وأعلاف الرعي؛
- مرافق التخزين الآمنة للبذور والمحاصيل والأدوات؛
- حظائر الماشية؛
- حماية مرافق تجهيزالأغذية؛
- بنوك اللقاحات لضمان الإمداد السريع من مخزون اللقاحات في حالات الطوارئ؛
- تخزين الأدوات الزراعية؛
- صناديق أو إعتمادات الطوارئ؛
- أمثلة أخرى.

2) تخطيط الإستعداد على المستوى القطري والمحلي

- دعم الخطط المحلية والقطرية للإستعداد/ الطوارئ الخطط الإحترازية في قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية، والغابات والثروة الحيوانية؛
- دعم الخطط المحلية للإستجابة لحالات الطوارئ المتصلة بسلامة الغذاء وتطوير أو تحسين نظم سحب الأغذية من الأسواق food recall system؛ دعم تمارين المحاكاة (في الوقت الحقيقي وعبر المناقشة الجماعية على حد سواء) لتعزيز القدرات الوطنية؛
- دمج الزراعة والأمن الغذائي في خطط الإستعداد/ الطوارئ الخطط الإحترازية المحلية والوطنية؛
- إدراج القطاعات الزراعية في خطط الإستعداد/ الطوارئ المشتركة بين الوكالات؛
- توفير التوجيه فيما يتعلق بالعناصر التشغيلية والمالية الناجحة لخطط الطوارئ الوطنية؛
- دعم تحليل المخاطر الناجمة عن تعدد الأخطار ودمجها في التخطيط للإستعداد والبرمجة في مجال التنمية؛
- دعم تخطيط الإستعداد للأزمات أو الإستعداد في قطاعات معينة في مواجهة أمراض شديدة التهديد (أنفلونزا الطيور وأمراض الحيوانات المائية، وغيرها).
- دعم التقييم السريع للمخاطر والإستعداد في مجال الإدارة ونقل المعلومات أثناء حالات الطوارئ المتصلة بالزراعة وسلامة الغذاء.

السلع والخدمات العامة على المستوى العالمي

تعمل المنظمة على تطوير السلع والخدمات العامة الرئيسية التالية:

1) منهجة الممارسات الجيدة في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والغابات، داخل المنظمة وعلى مستوى الشراكات، لتعزيز قاعدة المعارف ودعم تبادل أو المشاركة في المعرفة.

2) استطلاع الفوائد المحتملة لتطوير مبادئ توجيهية طوعية و/ أو غيرها من منتجات تحديد معايير الإستعداد في القطاعات القائمة على الزراعة، ومراعاة التنسيق الوثيق مع الشركاء، مثل مجموعة الأمن الغذائي العالمي.

التوسع في الإستعداد الخاص بالمنظمة

بهدف ضمان التنفيذ الفعال للركيزة 4، تعزز المنظمة قدرتها المؤسسية على الإستعداد مما يسمح لها بتوفير دعم أكثر فعالية إلى البلدان الأعضاء. إشارة الى أن عددا من هذه المبادرات هي قيد التنفيذ حاليا.

1) التخطيط للإستعداد في المكاتب الميدانية

استحدثت المنظمة تخطيط الإستعداد باعتباره ممارسة معيارية تتبع على المستوى القطري لتعزيز قدرة مكاتب المنظمة الميدانية على الإستعداد ومواجهة حالات الطوارئ والتهديدات المتكررة وذات الأولوية. وتعالج خطط الإستعداد ما يلي:

- سيناريو الأزمة وشروط الإستجابة ومنهجيات التقييم؛
- القدرة على التحرك بسرعة وإنتاجية، مثل الاتفاقات الاحتياطية وقوائم بأسماء الخبراء؛
- ترتيبات إدارية؛
- التنسيق والشراكات؛
- الجوانب اللوجستية؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (التمركز المسبق)؛
- الإستعداد في مجال المشتريات (التحضير المسبق للمناقصات والعروض وبحوث السوق وأسماء الموردين المحليين)؛
- البرمجة(التمويل، مثل الإعداد المسبق لبرامج المنظمة الخاصة بالتعاون التقني والصندوق الخاص للطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل، وغير ذلك)؛
- الإجراءات، مثل، مراكز التنسيق وقوائم الاتصال وغيرها؛
- الاتصال.

2) تخطيط الإستعداد الخاص بالمقر

تواصل المنظمة تعزيز قدرتها على الإستعداد للإستجابة للكوارث التي يمكن أن تقع مستقبلا، لا سيما في ضوء الزيادة المرتقبة في تواتر وحدة الأخطار المتصلة بالمناخ. وهذا يشمل تطوير المقر لخطط عالمية للإستعداد لحالات الطوارئ والتهديدات التي لها تأثير واسع على الأمن الغذائي والتغذوي عبر العديد من البلدان أو المناطق. من ضمن هذه المجالات الرئيسية:

الموارد البشرية والتدريب: تعزيز قدرات الموارد البشرية على دعم الإستجابة للأزمات، من خلال تحسين الاتفاقات الاحتياطية لتأمين الموظفين للطوارئ، وتطوير قائمة بهؤلاء عبر كافة الإدارات وتوفير التدريب لتنمية قدرات الموظفين في مجال الإستعداد.

الموارد المالية: تخصيص أموال من الصندوق الخاص للطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل، ومن الشركاء الآخرين، لدعم التخطيط القطري للإستعداد.

التوجيه المعياري: إعداد و/ أو تعزيز التوجيه فيما يتعلق بوضع معايير عامة للإستعداد والإستجابة، مثل العمليات أو التدابير المعيارية المطلوبة لتحسين الاتصال والكفاءة التشغيلية في مجالات الإستعداد والإستجابة والإنتعاش، والخطوط التوجيهية لموظفي المنظمة بشأن التخطيط للإستعداد والخطوط التوجيهية التقنية القطاعية في مجال الإستعداد والإستجابة.

الإستعداد اللوجيستي: تقييم الفوائد المحتملة للتخزين المسبق للمعدات المعيارية ذات العمر التخزيني الطويل والتي يجري الطلب عليها بانتظام (على قاعدة استرداد التكاليف). من بينها، المعدات المكتبية اللازمة لتجهيز فرق الطوارئ وإعادة التأهيل، والمركبات، وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمدخلات. ويمكن تطبيق فكرة التخزين المسبق في أي من مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية.

الإستعداد في مجال المشتريات: وضع خطة مع الدوائر أو الأقسام المختصة تنسجم مع مقترحات الاستعراض الشامل. قد تلحظ في التخطيط المخزونات الافتراضية، والمناقصات أو العروض المسبقة، وبحوث السوق، وتوسيع نطاق الموردين، وإعداد قاعدة بيانات بالباعة الذين تم اختيارهم مسبقا، وتحديث إجراءات التشغيل الموحدة ومراجعة خطابات الاتفاق.

تقييم الاحتياجات: وضع إطار تقييم متكامل (الزراعة، ومصائد الأسماك، والثروة الحيوانية والغابات) وإنشاء آلية لتعزيز التقييمات بعد انتهاء الكوارث.

مركز العمليات: تقييم التكاليف والفوائد المحتملة لتأسيس مركز للعمليات في مقر المنظمة لدعم الإستجابة للكوارث، ولا سيما في حالات الطوارئ التي تبدأ بشكل سريع والكوارث واسعة النطاق. قد تلحظ في هذا النماذج الناجحة، مثل مركز إدارة الأزمات- الصحة الحيوانية التابع للمنظمة، ووكالات أخرى.

الشراكات الإستراتيجية

وطنيا وإقليميا: الوزارات المختصة وفروعها المحلية، ومنظمة الحماية المدنية، والصليب الأحمر الوطني، والفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة/ الفرق الإنسانية القطرية أو غيرها من الآليات المشتركة بين الوكالات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني والتعاونيات والمجتمعات المحلية.

عالميا: القوائم الاحتياطية التشغيلية للشركاء (ومنها المجلس النرويجي للاجئين، ومنظمة الاحتياطي المدني لكندا، وبرامج إدارة المعلومات ومكافحة الألغام، والمجلس الدانمركي للاجئين، ووزارة الزراعة الأمريكية، وغيرها)، بالإضافة الى مكتب المساعدات الخارجية في حالات الكوارث التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدعم وضع العمليات أو التدابير المعيارية. ومن الشراكات المحتملة الأخرى، إقامة شراكات مع مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في موضوع التخزين المسبق للمعدات، و برنامج الأغذية العالمي في الشؤون اللوجستية وفي التخزين والتخطيط للإستعداد، وكذلك مع مجموعة الأمن الغذائي العالمي.

الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ

تشكل مخاطر الكوارث وتغير المناخ تهديدا للأمن الغذائي والتغدوي، مما يستلزم اتخاذ إجراءات على الجبهتين لحماية سبل المعيشة وبناء قدرتها على المجابهة. وحسب ما هو مبين في الشكل 11، فإن الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ معنيان بالزيادة في عدد ونطاق الأخطار القصوى المتصلة بالمناخ وبتغير أنماط المخاطر والضعف أو القابلية للتضرر المتوقعين نتيجة تغير المناخ. وحيث يتوقع أن يشهد العالم إزديادا غير مسبوقا في الأخطار المتصلة بالمناخ، من الضروري التسريع والتوسع في جهود الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، من أجل تحقيق هدف السياسات المشترك لدعم التنمية المستدامة وتحقيق الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية.

وهناك توافق كبير على أن الحد من مخاطر الكوارث يخدم التكيف مع تغير المناخ. يشير إطار عمل هيوغو لعام 2005 تحديدا إلى ضرورة "تعزيز دمج الحد من المخاطر المرتبطة بتقلب المناخ حالياً وبتغيُّره مستقبلاً..." وشدد الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أيضا على أهمية الحد من مخاطر الكوارث في تحسين التكيف، وذلك ضمن خطة عمل بالي في ديسمبر/ كانون الأول 2007، التي دعت إلى تعزيز الإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر والحد منها[30]. بدوره، يشدد إطار كانكون للتكيف[31] على تعزيز العمل بشأن "استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المتصلة بتغير المناخ، مع مراعاة إطار عمل هيوغو..." من جانبها، تعكس آليات تمويل التكيف مع تغير المناخ هذا التكامل، خاصة مرفق البيئة العالمية والصندوق الخاص بتغير المناخ الذي تم إنشاؤه في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والذي يدعم الإستعداد والوقاية والإنذار المبكر وغيرها من المبادرات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث المتصلة بالأحوال الجوية القصوى.

30 تعزيز التكيف مع تغير المناخ عن طريق الحد من مخاطر الكوارث: مذكرة إحاطة 2003. إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث.
31 الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، مارس/ آذار 2011.

يمكن الاستفادة من عقود من الخبرة والبحوث في مجال الحد من مخاطر الكوارث ومن الأساليب والأدوات التي تم تطويرها وتطبيقها في توجيه التخطيط للتكيف ومساعدة البلدان على تحسين إدارة التغيير المتوقع في وتيرة وحدة أنماط الطقس القصوى. ووفقا لما أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة فإن "تحسين الحد من مخاطر الكوارث سوف يساعد العالم على التكيف مع تغير المناخ"؛ وعليه، ينبغي تفعيل برنامج الحد من مخاطر الكوارث "...كخط دفاع أول في التكيف مع تغير المناخ[32]". وينبغي أن يكون الهدف هو "الاستفادة من الاهتمامات المشتركة للتكيف والحد من مخاطرالكوارث في السياسات والإجراءات العملية على السواء، والسعي إلى تحقيق فوز ثلاثي يتمثل في تقليل مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وتحقيق نواتج تنمية مستدامة.

الشكل 12: الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ

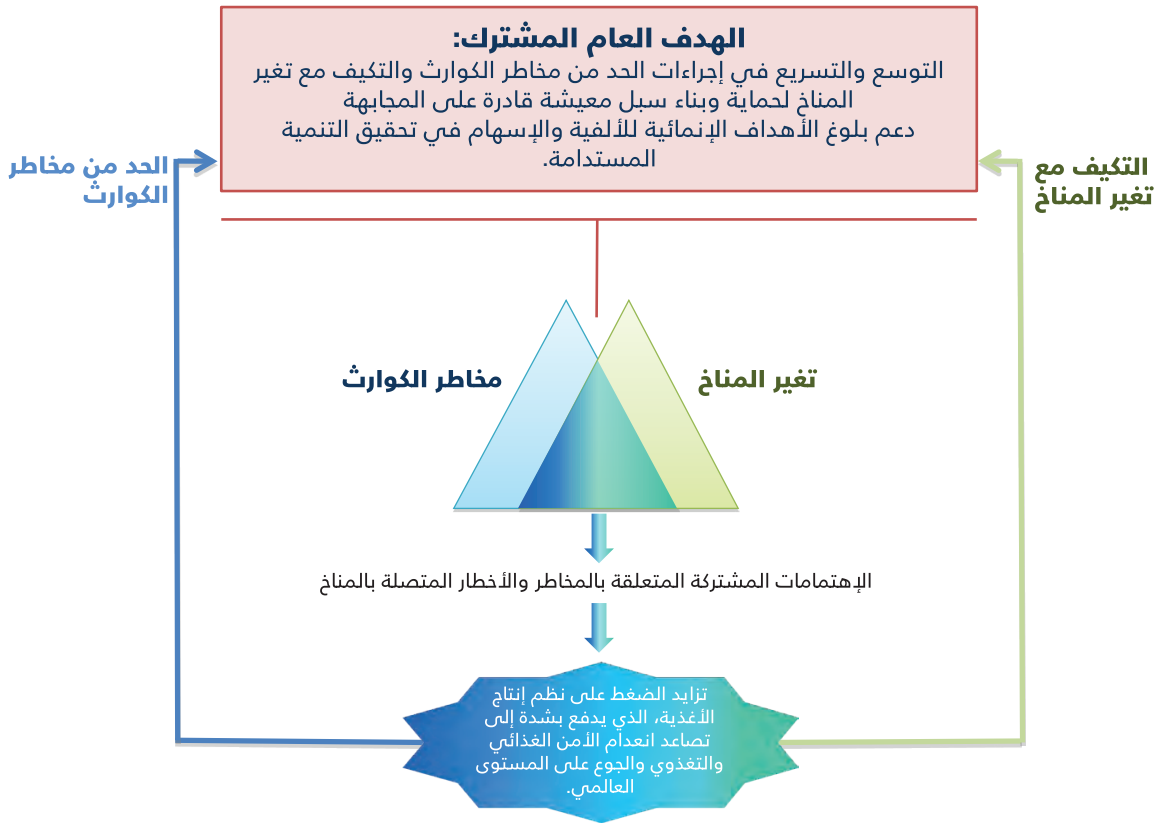

32 كلمة الأمين العام بان كي مون بشأن الحد من المخاطر وتغير المناخ، المقر الرئيسي للأمم المتحدة، 29 سبتمبر/أيلول 2008.

حددت الإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ عددا من أوجه التآزر والمنافع التي يعزز بعضها بعضا لمواجهة تواتر وحدة الأحداث المتصلة بالمناخ. وهي تشمل الإجراءات التكميلية التالية:

- البناء على ممارسات وتكنولوجيات وأدوات الحد من مخاطر الكوارث اللازمة للتكيف في الأجل الطويل؛
- اعتماد نهج متعدد الأخطار لتحسين الفعالية بدلا من معالجة كل خطر من الأخطار على حده؛
- إشراك الخبرات الفنية المتنوعة والمصالح السياسية المعنية بالتكيف ومخاطر الكوارث؛
- الاستفادة من الهياكل المؤسسية القائمة للحد من مخاطر الكوارث وتهيئة بيئات تمكينية مواتية تخدم التكيف مع تغير المناخ؛
- ضمان تآزر سياسات وبرامج الحد من مخاطر الكوارث مع استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، محليا وقطريا؛
- دعم آليات التنسيق الوطنية التي تربط الحد من مخاطر الكوارث بالتكيف؛
- دعم إجراء تقييم لبيانات خط الأساس على المستوى القطري بشأن حالة الحد من مخاطر الكوارث وجهود التكيف؛
- إعداد خطط للتكيف استنادا إلى إطار عمل هيوغو وأولوياته الخمس للعمل؛
- دمج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر والإنتعاش او التعافي بعد الكوارث، وكذلك في استراتيجيات المساعدة القطرية وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛
- دمج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في ميزانيات التنمية، وعبر قطاعات التنمية المختلفة؛
- تصميم تدخلات خاصة بالحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. ويمكن أيضا إعداد برامج للتكيف تبنى على الجهود القائمة للحد من مخاطر الكوارث، أو توسيعها عن طريق زيادة القدرات والموارد التي أصبحت متاحة في مجال التكيف مع تغير المناخ.

إدراكا لضرورة البناء على الحد من مخاطر الكوارث وفهم الصلات التي تربطه مع التكيف مع تغير المناخ، حدد برنامج منظمة الأغذية والزراعة الإطاري بشأن التكيف مع تغير المناخ مبادرة الحد من مخاطر الكوارث/ وإدارتها كواحدة من موضوعاته الخمسة ذات الأولوية، على النحو المبين في الشكل 13.

الشكل 13: الروابط بين البرنامج الإطاري للمنظمة بشأن الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي والبرنامج الإطاري للمنظمة الخاص بالتكيف مع تغير المناخ

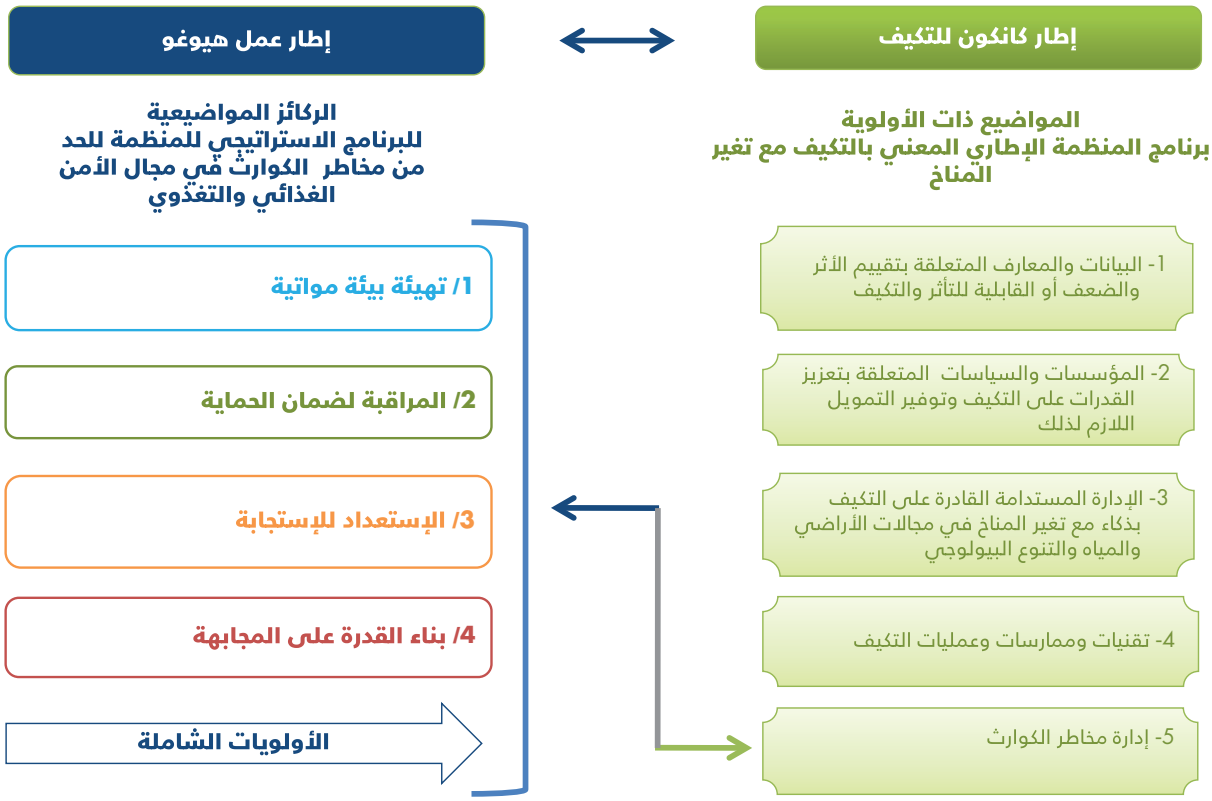

الاستفادة من العمل العالمي

إن تنمية القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث والتوسع في الإجراءات المطبقة في هذا الإتجاه، إقليميا ووطنيا ومحليا من خلال البرنامج الإطاري، تستدعى إتخاذ إجراءات إستراتيجية لدعم جدول الأعمال العالمي الرامي إلى توفير سبل معيشة قادرة على المجابهة وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. تسعى المنظمة من خلال البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، الى الاستفادة من الدعم العالمي في أربعة مجالات إستراتيجية هي: (1) الدعوة أو حشد الدعم؛ (2) إدارة المعارف؛ (3) تنمية القدرات؛ (4) الشراكات الإستراتيجية، على النحو المبين في الشكل 14.

الشكل 14: المجالات الإستراتيجية التي يُستفاد فيها من العمل العالمي

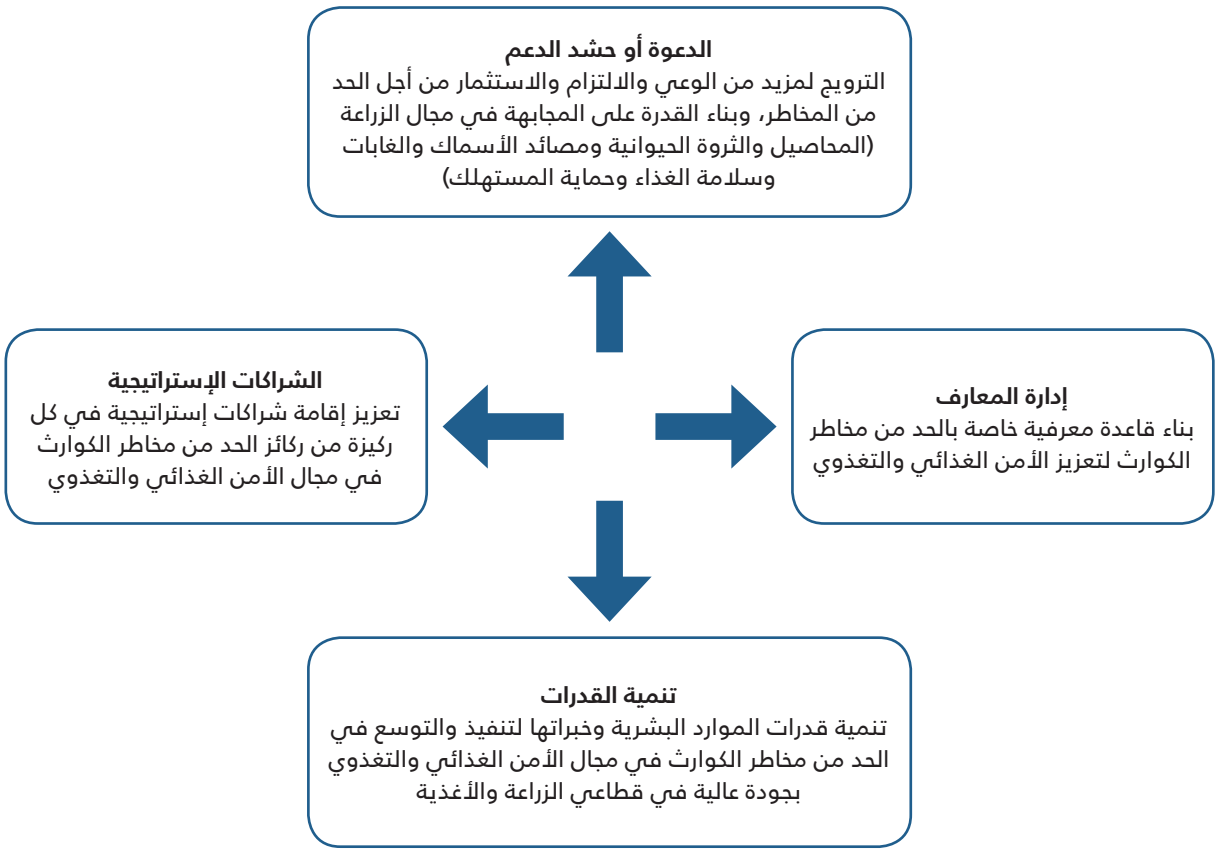

الشراكات الإستراتيجية

يحدد البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي الخطوط العريضة لشراكات إستراتيجية معينة في إطار كل ركيزة من الركائز المواضيعية الأربع. في بعض الحالات، يتمثل الهدف في دعم شراكات قائمة، مثل عملية التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بموجب الركيزة 2، فيما يستهدف في حالات أخرى تعزيز الشراكات الحالية، كما هو الحال مع إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث. وعموما، وفي ضوء اتساع نطاق الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي والركائز المواضيعية الأربع ونهجها المتعدد التخصصات، تعمل المنظمة في شراكة مع مجموعة من المنظمات والهيئات الرئيسية على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية والعالمية. يذكر منها: وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الحكومية الدولية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والشبكات الإقليمية والعالمية الخاصة بقطاعات معينة، والوزارات الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية وخدمات الإرشاد، والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية. ترد تفاصيل الشراكات تحت كل ركيزة.

الدعوة أو حشد الدعم

رغم توافر وعي كبير ومعرفة ودراسات وممارسات موثقة ومقاييس معيارية بشأن الحد من مخاطر الكوارث بشكل عام، لا سيما منذ وضع إطار عمل هيوغو في عام 2005، إلا أن تنمية هذه القدرة في ما يتعلق بسبل المعيشة في القطاع الزراعي ما تزال متواضعة. وهناك حاجة ماسة لسد هذه الفجوة من خلال بناء قاعدة معرفية وتشجيع المزيد من الالتزام والاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. لذلك، تسعى المنظمة للإستفادة من ولايتها أو التزامها ومزاياها النسبية في هذا القطاع.

بموجب البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، تعزز المنظمة جهود الدعوة أو حشد الدعم لإبراز أهمية الأمن الغذائي والتغذوي وجذب المزيد من الاهتمام به وبالحوار العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث. وبموازاة ذلك، تدعو الى زيادة الالتزام والاستثمار المالي لصالح البلدان الأعضاء وأصحاب الحيازات الصغيرة في هذا المجال.

وتشجع المنظمة أيضا وضع توجيه معياري خاص بالأمن الغذائي والتغذوي ضمن جدول الأعمال العالمي للحد من مخاطر الكوارث يراعي التالي:

1) **المعايير العالمية:** تعزيز وضع معايير عالمية مشتركة للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، كالخطوط التوجيهية الطوعية أو مدونة لقواعد السلوك، وذلك بالتعاون الوثيق مع الشركاء الاستراتيجيين، مثل إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث.

2) **سياسات الحد من مخاطر الكوارث:** وضع سياسة عامة للمنظمة بشأن الحد من مخاطر الكوارث تكون بمثابة توجيه معياري في هذا الصدد، ووضع معايير دنيا تتبعها المنظمة لتنفيذ وتعميم الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

3) **التوجيه المعياري المستند الى كل ركيزة من الركائز:** دعم وضع توجيهات معيارية لكل ركيزة.

إدارة المعارف والاتصالات

إن منظمة الأغذية والزراعة هي منظمة للمعارف. وتشكل إدارة المعارف الوظيفة الرئيسية الداخلة في صلب الإطار الاستراتيجي للمنظمة، كما تمثل أولوية شاملة للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، وتعكس أولويات المنظمة والدور الحاسم الذي تلعبه في الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. ورغم توافر قدر كبير من المعارف وتبادل المعرفة بشأن الحد من مخاطر الكوارث بشكل عام، فإن صلتها المباشرة بالأمن الغذائي والتغذوي هي أقل تطورا أو تحتاج الى مزيد من التطوير.

بدوره، يسعى مكون إدارة المعارف والاتصالات الداخل في إطار الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، إلى تحقيق زيادة كبيرة في الوعي والمعرفة والفهم وإبراز أهمية المبادرة في سياق الحرب ضد الجوع. ويسعى البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي إلى الاستفادة من تزايد الالتزام من جانب المجتمع الدولي، والى زيادة الموارد المالية لصالح البلدان الأعضاء والمزارعين الضعفاء من أصحاب الحيازات الصغيرة. يغطي هذا العنصر جميع قطاعات الأمن الغذائي والتغذوي (الزراعة، والثروة الحيوانية، ومصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية، والغابات وإدارة الموارد الطبيعية) ويوفر المنتجات كجزء من التعاون المشترك بين إدارات المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، تعتزم المنظمة إقامة شراكات إستراتيجية مع الشركاء الرئيسيين الذين يشتركون في التزامات ومصالح

متكاملة، مثل إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. وتركز على المنتجات والخدمات الرئيسية التالية لإدارة المعارف:

1) الكوارث والجوع على النطاق العالمي: أثر الصدمات المتعددة على الأمن الغذائي والتغذوي: لا تزال قواعد المعارف العالمية محدودة بالرغم من الآثار السلبية للأخطار الطبيعية والأزمات التي تطال الأمن الغذائي والتغذوي والتفاعل بين الصدمات والجوع. هناك بعض الدراسات والبيانات، مثل تأثير الأخطار على الزراعة، إلا إن عملية تجميع البيانات العالمية الكلية غير منتظمة. وفيما تحظى الزراعة بقدر متزايد من الدراسة والتحليل، لا ينطبق ذلك على موضوع تأثير الكوارث على قطاعات الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية والغابات، علما أن هذه الأمور أيضا حاسمة بالنسبة الى مسألة تحقيق الأمن الغذائي. وهناك إحصاءات ومعلومات متفرقة عن تهديدات أخرى، كالأزمات الاقتصادية، لكن ينقصها تحليل متكامل للتهديدات المتعددة وأثرها التراكمي على الأمن الغذائي والتغذوي. تهدف هذه المبادرة إلى سد الفجوة المعرفية والمساهمة في زيادة الفهم وإبراز أهميتها بشكل أكبر وأن تكون بمثابة أداة لحشد الدعم. وكخطوة هامة نحو اتخاذ تدابير عالمية للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي تكون أكثر اتساقا وتنسيقا، لا بد من توافر فهم واضح لعمق ومدى التهديدات المتعددة.

2) المنصة الشبكية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي: تتمتع المنظمة بخبرة تقنية كبيرة في مجالات الحوكمة أو الإدارة الرشيدة وتعزيز المؤسسات ونظم المعلومات والإنذار المبكر المتعلقة بالأمن الغذائي، وفي التقنيات والممارسات الزراعية التي تقلل من مخاطر الكوارث على نحو فعال وتعزز الأمن الغذائي المستدام. ولدى المنظمة أمثلة لممارسات ومواد معيارية وتوجيهية ومطبوعات جيدة وموارد أخرى كثيرة، إلا أنها مشتتة، مما يحد من تبادل المعارف داخليا ومع الخارج. لذلك، وبهدف توسيع نطاق فرص الوصول الى هذه المواد، تسعى المنصة الشبكية إلى تجميع الممارسات الجيدة وتبادل المعارف مع البلدان الأعضاء والمجتمع الدولي الأكبر.

3) خلاصة للممارسات الجيدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث لتهيئة سبل معيشة قادرة على المجابهة: توثيق الممارسات الجيدة التي تنفذ من خلال برامج وطنية وإقليمية عبر الركائز الأربع.

4) فعاليات تبادل المعرفة: تنظيم مناسبات إقليمية وعالمية لتبادل المعارف حول الممارسات الجيدة للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك التقنيات والنهج التي تساهم في بناء القدرة على المجابهة في قطاعات الزراعة، والثروة الحيوانية، ومصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية، والغابات وإدارة الموارد. وقد تشمل المناسبات منتديات خاصة بالمعرفة وتبادل المعارف أو زيارات ميدانية بين دول الجنوب. وربما أصبحت المنتديات العالمية لتبادل المعرفة جزءا من فعاليات المؤتمرات العالمية بشأن الحد من مخاطر الكوارث التي تنظمها إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث في المستقبل.

تنمية القدرات

تعمل المنظمة على تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين للتوسع في إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي في جميع المناطق، وذلك من حيث القيادة التقنية وحشد الدعم ودعم التنفيذ والتنسيق عند الأزمات والمخاطر التي تؤثر في نظم الزراعة والغذاء. وعليه، تسهم عملية تنمية القدرات في تحقيق مشاركة مسؤولة وقوية في الحد من وإدارة مخاطر الكوارث وفي ربط إعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الأزمة، والانتقال والتنمية طويلة الأجل، مع التركيزعلى النواتج الثلاث التالية:

1) توفير التدريب على تنمية القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث خلال السنة الأولى لمكاتب منظمة الزراعة الميدانية ولمجموعة من الخبراء الأساسيين الذين من المتوقع أن يؤدوا دورا رئيسيا في الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، وأن يدعموا التنفيذ الفعال للبرامج الوطنية والإقليمية في هذا الصدد. يتناول التدريب الركائز الأربع وأوجه التآزر فيما بينها، ويغطي كل القطاعات ذات الصلة.

2) بدء التدريب على تنمية القدرات بشأن الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي لأصحاب المصلحة المعنيين في البلدان وكذلك لمكاتب المنظمة الميدانية وفرق الطوارئ وإعادة التأهيل في المقر الرئيسي، بما في ذلك تطوير منهج تدريبي للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

3) إنشاء فريق من المتخصصين في الحد من مخاطر الكوارث لدعم وتوفير مساندة تقنية معززة من أجل التنفيذ الفعال للبرامج الوطنية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

ترتيبات التنفيذ

البلدان والمناطق

تنفذ برامج الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي في البلدان والمناطق التي تعرب عن اهتمامها وحاجتها للحصول على دعم، خاصة من البلدان الأعضاء والمكاتب الميدانية للمنظمة، بما في ذلك فرق الطوارئ وإعادة التأهيل. يحصل هؤلاء على دعم معزز في صياغة وتنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. وهي بالإجمال البلدان التي تعتبر بؤرا أو نقاطا ساخنة للجوع والكوارث الطبيعية أو البلدان والمناطق الأشد ضعفا أو الأكثر قابلية للتضرر في مواجهة تغير المناخ.

ويتمثل الهدف في هذه البلدان والمناطق في تنمية القدرات الأساسية المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، وتطبيق المبادئ والنهج الأساسية للبرنامج الإطاري. تقدم المنظمة، بدعم من الجهات المانحة والشركاء وبخبرتها التقنية، الدعم المالي والتقني اللازم لإعداد نماذج ناجحة يمكن تكرارها على نطاق أوسع في بلدان ومناطق أخرى حول العالم.

البرمجة على المستويين القطري والإقليمي

البرمجة المتعلقة بسياق ومكان محددين

يتمثل الهدف الأساسي للبرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي في تنمية قدرات البلدان الأعضاء. واسترشادا بمبادئ روما، يدعم البرنامج تنفيذ خطط تمتلك زمامها البلدان، ويعزز الملكية الوطنية، وذلك بدعم من المكاتب الميدانية للمنظمة بما في ذلك، فرق الطوارئ وإعادة التأهيل. وتتباين الاستثمارات المحددة من بلد الى آخر حسب الأولويات الرئيسية التي تصيغها البلدان الأعضاء. ويسترشد التخطيط بالسياق الوطني والمحلي منسجما مع احتياجات كل بلد وقدراته وثغراته. تراعي البرمجة على المستوى القطري الاعتبارات التالية:

- التهديدات ذات الأولوية التي يتعرض لها الأمن الغذائي والتغذوي في البلد؛
- المناطق الجغرافية الأشد تعرضا للأخطار والتهديدات الطبيعية المتكررة، الريفية منها والحضرية؛
- الأولويات الوطنية؛
- الظروف والاحتياجات المحلية؛
- القدرات المحلية والوطنية القائمة؛
- الاستراتيجيات/ الخطط الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وإدارة المخاطر؛
- الإستراتيجية/ الخطط الوطنية للتنمية الزراعية والريفية؛
- إطار البرنامج القطري لمنظمة الأغذية والزراعة؛
- إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة؛
- مناهج العمل الوطنية بشأن الحد من مخاطر الكوارث/ وإدارتها؛
- برامج العمل القطرية للتكيف؛
- قدرات وبرامج الشركاء الدوليين (الجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية)؛

صياغة البرامج الوطنية وتنفيذها

يستند تصميم وصياغة البرامج القطرية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي إلى تقييمات وطنية مؤسسية وتقنية في هذا المجال، تجرى بالتشاور مع الهيئات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين لاستطلاع الاحتياجات والقدرات والثغرات والمعايير الأخرى. يقدم هذا التقييم معطياته ويمهد لصياغة برامج قطرية مستجيبة لطلب الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، تُستخدم كأساس في تعبئة الموارد.

يتولى فريق التقييم متعدد التخصصات تقييم وتصميم وتخطيط البرامج القطرية للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي استنادا الى الركائز المواضيعية الأربع في القطاعات الزراعية الفرعية. وهو يتألف من الهيئات الحكومية التابعة للوزارات المختصة المعنية ومنظمات المجتمع المدني ومن خبراء منظمة الأغذية والزراعة.

كما هو ملاحظ، تستند التدخلات المحددة للبرامج الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي إلى قدرات البلدان الأعضاء وثغراتها وأولوياتها، وتُستمد من خيارات تنمية القدرات الواردة تحت كل ركيزة على النحو المبين في الشكل 15.

توفر المكاتب الخارجية للمنظمة، ومنها فرق الطوارئ وإعادة التأهيل، دعما تنسيقيا وتشغيليا إلى البلدان التي تنفذ برامج الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. كما تقدم الدعم التقني على المستويين القطري والإقليمي في المجالات التقنية اللازمة لضمان التنفيذ الفعال للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي ومساندة البلدان الأعضاء. يرتكز هذا النوع من الدعم الى السياق المحدد لكل بلد واحتياجاته.

الشكل 15: خيارات تنمية القدرات في إطار كل ركيزة

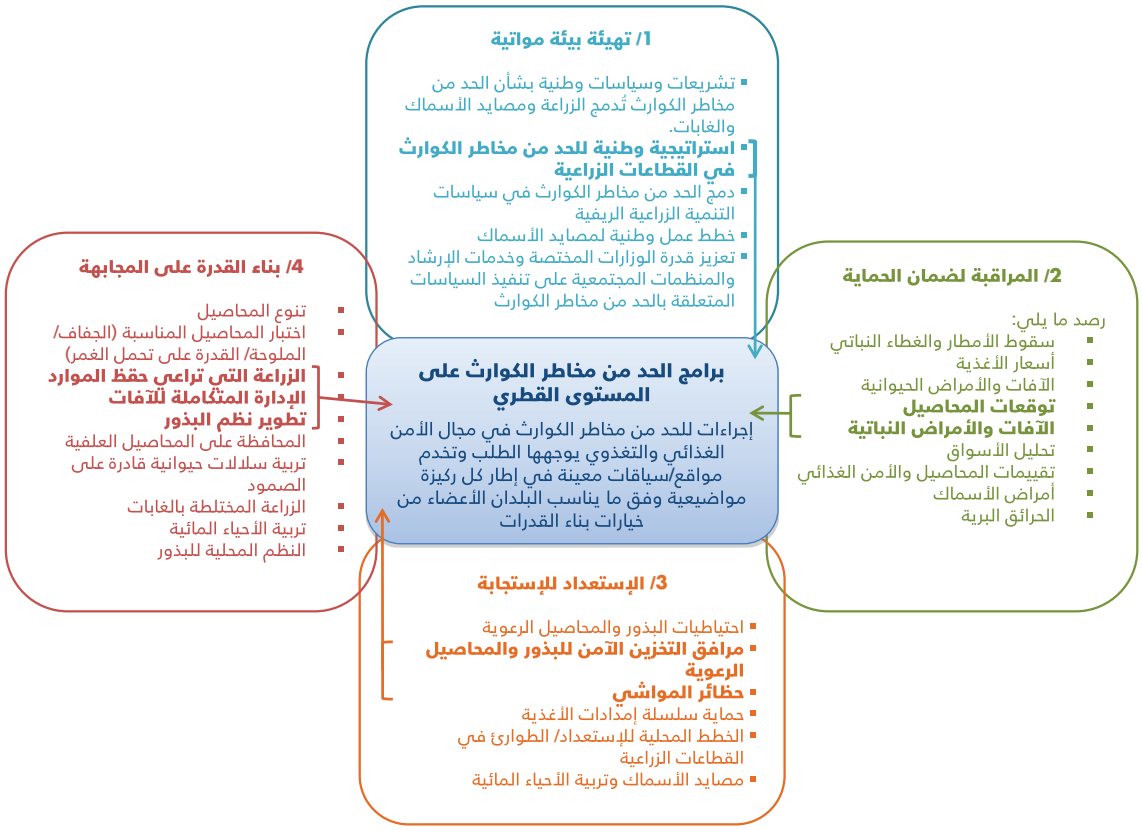

دعم التنفيذ

ينفذ البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي عن طريق الهياكل الحالية للمنظمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. أما النواتج والإجراءات فيجري تنفيذها من خلال الإطار الاستراتيجي للمنظمة، الذي تديره وحدات المنظمة في المقر والمكاتب الميدانية. وتوفر الأخيرة، ومن ضمنها فرق الطوارئ وإعادة التأهيل، الدعم التنسيقي والتشغيلي المطلوب.

بهدف ضمان توافر قدرات التنفيذ اللازمة، سوف تضيف المنظمة خبراء مختصين في الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي لتقديم الدعم التقني إلى البلدان والمناطق وإدارات المنظمة. ويشكلون في المقر فريقا يقدم الدعم التقني والعملي لبدء برامج الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، قطريا وإقليميا. ويشمل الدعم تبادل المعارف والتنسيق المشترك بين الإدارات، وهما عنصران أساسيان لتنفيذ نُهج برنامجية متعددة القطاعات.

يقوم الفريق التقني المشترك بين الإدارات التابع للمنظمة والمعني بشكل أساسي بالهدف الإستراتيجي 5 حول الحد من مخاطر الكوارث، بتوفير توجيه وإرشاد وتنسيق استراتيجي عام بهدف التنفيذ الناجح (كجزء لا يتجزأ من الهدف الإستراتيجي 5) للبرامج القطرية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. بدورها، توفر الدوائر أو الأقسام التقنية للمنظمة (الزراعة، ومصائد الأسماك/تربية الأحياء المائية، الغابات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون التقني والموارد الطبيعية) إشرافا تقنيا ودعما إضافيا عاما.

تعبئة الموارد

بالرغم من اهتمام المجتمع الدولي ودعمه المالي المتزايد لتدخلات الحد من مخاطر الكوارث، إلا أن التمويل المتوافر لا يزال غير كاف لتنفيذ إطار عمل هيوغو ولدعم البلدان المعرضة للأخطار والتي تقوم بتطوير وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية والقطاعية الشاملة للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. وتحشد منظمة الإغذية والزراعة الدعم لتعبئة الموارد وتوفير موارد من خارج الميزانية المخصصة للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي وكذلك اعتمادات التمويل الأخرى في هذا المجال من خلال أهدافها الإستراتيجية. وسوف تستمر المساعي عبر النظم القائمة لتعبئة وتخصيص الموارد التي تتولى تنسيقها إدارة التعاون التقني في المنظمة، الى جانب الدور القيادي للمكاتب الميدانية.

وفي الوقت نفسه، سوف تقوم المنظمة بتعبئة موارد مالية لدعم الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي عن طريق ثلاث مصادر:

1) الصندوق الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل، الذي يعتبر آلية التمويل في المنظمة، لدعم البدء الأولي للبرامج والمشاريع في البلدان والمناطق.

2) جمع الأموال في البلدان والمناطق التي تصاغ فيها برامج الحد من مخاطر الكوارث كجزء من بدء تنفيذ البرنامج الإطاري.

3) شراكات إستراتيجية مع الجهات المانحة لتعبئة الموارد المؤسسية لتنفيذ الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي والتوسع في إجراءات الحد من مخاطر الكوارث عبر جميع المناطق الفرعية.

وسوف يراعى في عملية التمويل نهج نموذجي يطبق آلية تمويل تضم جهات مانحة متعددة لتعزيز المساهمات بالموارد وفقا لنسق الأولويات الجغرافية، أو على نحو يتماشى مع ركائز مواضيعية مختارة أو مع الأنشطة الرئيسية داخل الركائز. وستقام آلية شفافة للرقابة وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد عندما تستدعي الحاجة لتعبئة موارد إضافية تخدم البرنامج الإطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

الملاحق

الملحق الأول

التآزر بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في مجال الأمن الغذائي والتغذوي

يعرض الجدول التالي أمثلة للتآزر بين النهج الذي تتبعه المنظمة إزاء الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ من حيث صلته بالأمن الغذائي والتغذوي، على أن يستخدم كمرجع إرشادي فقط.

أمثلة للتدابير التي اتخذتها المنظمة للحد من مخاطر الكوارث
الركيزة 1 - **تهيئة بيئة تمكينية مواتية** **تعزيز المؤسسات والحوكمة أو الإدارة الرشيدة من أجل الحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات الزراعية** • إصدار تشريعات بشأن الحد من مخاطر الكوارث تعالج مسألة الأمن الغذائي والتغذوي؛ • دمج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية الزراعية والريفية، وكذلك الزراعة المدرجة في سياسات الحد من مخاطر الكوارث، وفي استراتيجيات الحد من الفقر الخاصة بالزراعة ومصائد الأسماك والغابات وإدارة الموارد البشرية؛ • تعزيز قدرة الوزارات المختصة وخدمات الإرشاد والمنظمات المجتمعية لتنفيذ التشريعات والسياسات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.
الركيزة 2 - **المراقبة لضمان الحماية** **نظم المعلومات والإنذار المبكر المتعلقة بتهديدات الأمن الغذائي والتغذوي العابرة للحدود** • تعزيز معلومات خط الأساس: إنشاء خطوط أساس إحصائية ورسم خريطة للمخاطر التي تهدد سبل المعيشة الريفية وإجراء تقييمات وتحليلات للضعف أو القابلية للتضرر والمخاطر؛ • دمج وتنسيق أنظمة الرصد والإنذار المبكر للتهديدات التي تواجه الأمن الغذائي والتغذوي: رصد هطول الأمطار والغطاء النباتي، وتحليل الأسواق، وأسعار الأغذية وسياسات الأغذية، ورصد الإنتاج الحيواني، والآفات والأمراض النباتية، والآفات والأمراض الحيوانية، وأمراض الأسماك والحالات المتعلقة بسلامة الغذاء وحالات الطوارئ، ومراقبة الأمراض التي تنقلها الأغذية والحرائق الهائلة؛ • ربط الإنذار المبكر بعملية صنع القرار وبمنتجات الاتصال المناسبة.
الركيزة 3 - **تطبيق تدابير الوقاية والتخفيف** **الوقاية من المخاطر وتخفيف أثرها وبناء القدرة على مجابهتها باتباع تكنولوجيات ونهج وممارسات في جميع قطاعات الزراعة** • الاستفادة من المعرفة والخبرة الفنية المتاحة، وتعزيز مواصلة تطبيق التكنولوجيات والممارسات التي أثبتت نجاحها؛ • تعزيز التوسع في التكنولوجيات التي أثبتت نجاحها؛ • اعتماد نهج متعدد التخصصات وبرنامجي يدمج التكنولوجيات والممارسات في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك/ تربية الأحياء المائية والغابات وإدارة الموارد الطبيعية لإفادة جميع سبل المعيشة وتعظيم الفوائد.
الركيزة 4 - **الإستعداد للإستجابة** **الإستعداد للإستجابة الفعالة وتحقيق انتعاش في قطاعات الزراعة كافة** • دعم الإستعداد على المستوى المجتمعي: مثل مرافق التخزين الآمن للبذور والمحاصيل وحظائر الحيوانات ونظم التصريف والحواجز النباتية ضمن أمور أخرى؛ • إعداد خطط محلية وقطرية للإستعداد/ خطط طوارئ أو خطط إحترازية خاصة بقطاعات الزراعة ومصائد الأسماك والغابات ودمج الزراعة في خطط إستعداد/ طوارئ أو خطط إحترازية مشتركة بين الوكالات؛ • وضع خطط استعداد للمنظمة على المستوى القطري.

أمثلة للتدابير التي اتخذتها المنظمة للتكيف مع تغير المناخ
• دمج التكيف مع تغير المناخ في السياسات والخطط القطرية والقطرية الفرعية لقطاعات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك، وكذلك في سياسات استخدام الأراضي والمياه، وبرامج الأمن الغذائي، والأطر القانونية وأولويات الاستثمار؛ • تعزيز القدرات والتنسيق المؤسسيين اللازمين للتكيف مع تغير المناخ؛ • تعزيز الحوار وإقامة الشبكات وتنمية الشراكات في مجال التكيف؛ • تعزيز القدرات الوطنية للحصول على او الوصول الى الموارد المالية المتاحة للتكيف مع تغير المناخ.
• تقييم ورصد آثار تقلب المناخ وتغير المناخ في قطاعات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك، وسبل المعيشة المعتمدة على هذه القطاعات؛ • إجراء تقييمات متكاملة للضعف أو القابلية للتضرر في مواجهة تغير المناخ في قطاعات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك؛ • إعداد ونشر خطوط توجيهية ومنهجيات وأدوات لجمع وتجهيز وتحليل البيانات والمعلومات المتصلة بتغير المناخ؛ • تدعيم القدرات المتعلقة بتقييم الأثر والضعف أو القابلية للتضرر.
• تشجيع تربية وحفظ محاصيل وأشجار وثروة حيوانية وأسماك جرى تكييفها لتتلاءم مع الظروف المناخية المتغيرة؛ • دعم تطوير ونشر تكنولوجيات وممارسات وتعزيز المعارف المحلية لتحسين قدرة نظم الإنتاج والإدارة على التكيف؛ • تحديد وتعزيز التكنولوجيات والممارسات القائمة على النظم الإيكولوجية؛ • تعزيز العمل على النظم المتكاملة للأغذية والطاقة؛ • دعم وتعزيز تنوع سبل المعيشة وإدرار الدخل.
• التوسع في التخطيط للإستعداد، خاصة في المجالات التي من المتوقع أن تشهد أخطارا مناخية أشد حدة؛ • التفكير في سيناريوهات جديدة ومتطورة مرتبطة بتغير المناخ.

الملحق الثاني المختصرات

AQUASTAT	النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة
CDEMA	الوكالة الكاريبية لإدارة حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث
CountrySTAT	نظام المعلومات الإحصائية القطرية للأغذية والزراعة
DRM	إدارة الحد من الكوارث
DRR	الحد من مخاطر الكوارث
DRR for FNS	الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي
EMPRES	نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FAOSTAT	قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة
FCC	إطار إدارة أزمات السلسلة الغذائية
FNS	الأمن الغذائي والتغذوي
FIRMS	نظام رصد الموارد السمكية
FishSTAT	النظام الكمبيوتري للمصيد السمكي في العالم
GIEWS	النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة
GFIMS	النظام العالمي لإدارة معلومات الحرائق
GLEWS	النظام العالمي للإنذار المبكر
HFA	إطار عمل هيوغو
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IGAD	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
INFOSAN	الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية
NGO	منظمة غير حكومية
OIE	المنظمة العالمية لصحة الحيوان
SFERA	الصندوق الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل
SOFI	حالة الأمن الغذائي في العالم
SO5	الهدف الإستراتيجي 5
SOFIA	حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم
UNISDR	إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USDA	وزارة الزراعة الأمريكية
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WOCAT	العرض العالمي العام لمناهج وتقنيات الصيانة

الملحق الثالث المصطلحات

التكيف: هو التكيف في النظم الطبيعية أو البشرية استجابة لمحفزات مناخية فعلية أو متوقعة أو تأثيراتها، الذي يلطّف الأذى أو يستفيد من الفرص المتاحة (الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث 2009).

تنمية القدرات: هي العملية التي من خلالها يقوم الأفراد والمنظمات والمجتمع بتحفيز وتنمية قدراتهم بشكل منهجي على مر الزمن لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، عن طريق، مثلا، تحسين المعارف والمهارات والنظم والمؤسسات. (إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2009).

تغير المناخ: يشير مفهوم تغير المناخ إلى تغيير إحصائي هام إما في المتوسط الحسابي لحالة المناخ أو في تقلبه، على فترات زمنية ممتدة (في المعتاد عقود أو أكثر). ويمكن أن يحدث تغير المناخ نتيجة لعمليات أو أحداث داخلية أو قوى خارجية طبيعية، أو نتيجة تغييرات حثيثة، بفعل النشاط البشري، في تكوين الغلاف الجوي أو نتيجة لاستخدامات الأراضي. وتعرف المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مفهوم "تغير المناخ" بأنه "التغيير في المناخ الذي يعزى بشكل مباشر أو غير مباشر للنشاط البشري الذي يغير في تكوين الغلاف الجوي للكرة الأرضية، والذي، إلى جانب تقلب المناخ الطبيعي، يتم رصده على امتداد فترات زمنية مماثلة". (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ: 2001).

التخطيط الاحترازي: أداة إدارية تستخدم لتحليل أثر الأزمات المحتملة وضمان اتخاذ ترتيبات مسبقة وافية ومناسبة تستجيب بطريقة فعالة وملائمة وفي الوقت المطلوب لاحتياجات السكان المتضررين. والتخطيط الاحترازي هو أداة لتوقع وحل المشاكل التي تنشأ عادة أثناء عمليات الإستجابة الإنسانية (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2007).

الكارثة: اضطراب أو اختلال شديد في أداء المجتمع أو الجماعة يتمثل في خسائر بشرية وآثار أو أضرار مادية أو اقتصادية أو بيئية، تفوق قدرة المجتمع أو الجماعة المتضررة على مواجهتها باستخدام مواردها الذاتية (إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2009).

إدارة مخاطر الكوارث: هي العملية المنهجية لاستخدام التوجيهات الإدارية والمنظمات والمهارات والقدرات التشغيلية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وقدرات التعامل المحسنة، وذلك من أجل تخفيف الآثار السلبية للأخطار واحتمالات وقوع الكوارث.

الحد من مخاطر الكوارث: هو مفهوم وممارسة للحد من مخاطر الكوارث من خلال الجهود المنهجية لتحليل وإدارة العوامل المسببة للكوارث، بما في ذلك الحد من التعرض للأخطار وتخفيف قابلية التضرر في الناس والممتلكات، والإدارة الحكيمة للأرض والبيئة، وتحسين مستوى الإستعداد لمواجهة الأحداث السلبية. (إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2009).

نظام الإنذار المبكر: مجموعة من القدرات اللازمة لجمع ونشر التحذيرات المفيدة في الوقت المناسب لتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية والمنظمات المهددة بالمخاطر على الإستعداد والتصرف بشكل مناسب وخلال الوقت الكافي للحد من احتمال وقوع أضرار أو خسائر (إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث 2007).

إدارة الطوارئ: تنظيم وإدارة الموارد والمسؤوليات لمعالجة جميع جوانب حالات الطوارئ، ولا سيما التأهب والاستجابة والانتعاش الأولي (إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث 2007).

الأمن الغذائي والتغذوي: يتوافر عندما تتاح لجميع الأفراد في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واجتماعيا واقتصاديا على أغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم من الأغذية اللازمة لحياه نشيطة وصحية.

الخطر: ظاهرة أو مادة أو نشاط بشري أو ظروف خطيرة قد تؤدي إلى خسارة في الأرواح أو إصابات أو آثار صحية أخرى أو ضرر في الممتلكات أو خسارة في سبل المعيشة والخدمات أو خلل اقتصادي واجتماعي أو ضرر بيئي (إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2009).

التخفيف: التقليل أو الحد من الأثر السلبي للأخطار والكوارث المتصلة (إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2009).

الأخطار الطبيعية: العملية أو الظاهرة الطبيعية التي قد تؤدي إلى خسارة في الأرواح أو إصابات أو آثار صحية أخرى أو ضرر في الممتلكات أو خسارة في سبل المعيشة والخدمات أو خلل اقتصادي واجتماعي أو ضرر بيئي (إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2009).

المنظومة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث: مصطلح عام للآليات الوطنية للتنسيق وتوجيه السياسات فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث. هي في طبيعتها متعددة القطاعات والتخصصات، ويشارك فيها القطاعان العام والخاص والمجتمع المدني، وتضم كافة الجهات المعنية داخل الدولة (إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2009).

الإستعداد: المعرفة والقدرات التي تم تطويرها من قبل الحكومات والمنظمات المهنية المختصة للإستجابة والتعافي أو الإنتعاش، وكذلك من قبل المجتمعات المحلية والأفراد، لتوقع الحوادث أو الظروف الخطيرة المحتملة أو وشيكة الحدوث أوالقائمة والإستجابة لها والتعافي منها (إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2009).

تخطيط الإستعداد: يهدف إلى بناء قدرة دائمة للإستجابة لمجموعة من الحالات المختلفة التي قد تؤثر على بلد أو منطقة معينة، وذلك عن طريق وضع سلسلة واسعة من تدابير الإستعداد. تشمل هذه، على سبيل المثال، أنظمة الإنذار المبكر والتقييمات المستمرة للمخاطر وقابلية التعرض لها، وبناء القدرات، وبناء قدرات احتياطية والحفاظ عليها وتخزين إمدادات المساعدة الإنسانية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، (إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2008).

الوقاية: التجنب التام لآثار الأخطار السلبية والكوارث المتصلة بها (إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2009).

القدرة على المجابهة: إن "القدرة على مجابهة الصدمات" بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة تعني القدرة على منع الكوارث والأزمات وتخفيف حدتها بالإضافة الى تنبؤ وامتصاص تلك الآثار والتكيف معها أو التعافي منها في الوقت المناسب وبأسلوب فعال ومستدام. وهذا يعني حماية نظم سبل العيش والمحافظة عليها وتحسينها في مواجهة التهديدات التي تطال قطاعات الزراعة والغذاء والتغذية (وما يتصل بها في مجال الصحة العامة). (منظمة الأغذية والزراعة، 2012).

الإستجابة: توفير خدمات الطوارئ والمساعدة العامة أثناء أو بعد وقوع الكارثة مباشرة لإنقاذ الأرواح وتخفيف الآثار الصحية وضمان السلامة العامة وتلبية احتياجات العيش الأساسية للسكان المتضررين. (إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2009).

المخاطر: حصيلة احتمال وقوع الحدث مع عواقبه السلبية (إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2009).

التنمية المستدامة: استحدث مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في الإستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، 1980) ويستمد جذوره من مفهوم وجود مجتمع مستدام ومن إدارة الموارد المتجددة. وقد اعتمده المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في عام 1987 ومؤتمر ريو في عام 1992 باعتباره عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال استخدام الموارد وتوجيه الاستثمارات وتوجيه التطوير التكنولوجي والتغيير المؤسسي، وتعزز جميعها الإمكانات أو الطاقات الحالية والمستقبلية لتلبية احتياجات الناس وتطلعاتهم. وتشمل التنمية المستدامة الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، 2007، الفريق العامل الثالث).

قابلية التضرر: وهي الخصائص والظروف الخاصة بمجتمع أو بنظام أو أصول تجعله عرضة للخطر ولآثاره المدمرة (إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2007).

سبل معيشة قادرة على المجابهة

الحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي

برنامج إطاري لدعم وتوفير التوجيه الاستراتيجي للبلدان الأعضاء في المنظمة والشركاء من أجل تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث للأمن الغذائي والتغذوي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.

ISBN 978-92-5-607624- 3

X V W X Q T UO V U Q S R

I3270Ar/1/05.13

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

Viale Terme di Caracalla - 00153 Rome, Italy

www.fao.org